الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

أوضاع الجزائر من خلال جريدة المبشر (1847 – 1855م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
هجيرة خلايفية
سارة علواني

إشراف الأستاذ:
د.عبد الكريمٌ قرين

أعضاء اللجنة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
أ.د شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر – ب –	مشرفا
د. الحواس غربي	أستاذ محاضر – ب –	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

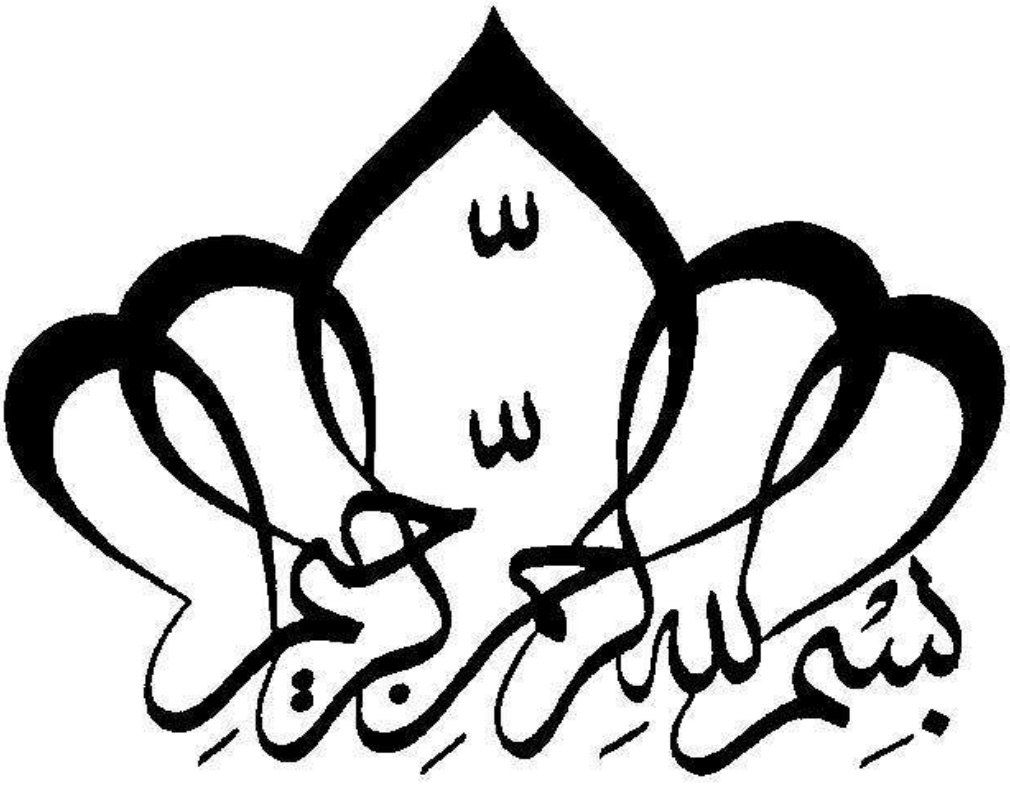

﴿ يَرْفَعُ اللهُ الذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالذِينَ أُوتُوا العِلْمَ

دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِير ﴾

صدق الله العظيم

[سورة المجادلة، الآية 11]

استهلال

" ... رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو يزيد لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل ... وهو من أعظم العبر وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر ..."

شكر وعرفان

الحمد لله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأهدانا بالقوة والعزم

على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل المتواضع

فنحمد الله ونشكره على نعمته وفضله ونسأله البر والتقوى ومن العمل ما

يرضى والصلاة والسلام على حبيبك الأمين عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم كما نتقدم بجزيل

الشكر والامتنان والتقدير للأستاذ الفاضل عبد الكريم قرين الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا لإتمام هذا البحث.

كما نتقدم بشكرنا إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريبا و من بعيد.

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى قسم العلوم الانسانية بجامعة 8 ماي 1945 م من الطاقم الإداري والعمال ونخص بالذكر أستاذة قسم التاريخ الذين درسونا طيلة مشوارنا الدراسي بالجامعة وخصوصا الأستاذ شايب قدادرة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة والسلام على نبيه الكريم محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

لله الحمد والشكر الذي عليه التوكل في كل خطوة نخطوها، يظل له الكمال ونظل نحن عباده الضعفاء، ميسر دربنا ومستجيب لدعائنا، وجاعل لنا في كل ضيق مخرجا.

" اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) " **صدق الله العظيم**

أهدي عملي هذا المتواضع إلى أغلى ما يملك الإنسان في هذه الحياة، إلى والديا العزيزين

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، إلى نبع الحنان وبلسم الجراح، أمي الغالية

إلى الذي كد وجد لأجل أن أصل الى ما أنا عليه، إلى تاج رأسي ورفيق دربي، أبي العزيز

حفظهما الله بحفظه ورعاهما برعايته.

إلى اخي الغالي صلاح الدين وأختي العزيزة سوسن، وأسال الله أن يرحم أخي ريان وأن يجعل الله قبره روضة من رياض الجنة وأن يحشره مع نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم، وإلى كل عائلتي كبيرها وصغيرها

إلى التي كنت وإياها جنبا الى جنب في إنجاز هذا العمل صديقتي سارة

إلى من حملهم قلبي ولم تحملهم ورقتي

هجيرة

إهداء

إلى التي حملتني في جوفها على وهن، إلى التي منحتني عطفها وحنانها، إلى
التي علمتني كيف أخط حروف اسمي ولقبي، إلى التي تحملت لأجلي
وكبدت معي الصعاب. أمي.
إلى الذي أثرني عن نفسه، وكان سببا في اعدادي وتكويني، إلى الذي علمني قبل
دخول المدارس أن حب الوطن من الإيمان ... أبي.
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أخواتي (هاجر، نسمة، صفية)
إلى كل من تجمعني بهم صلة رحم أو قرابة.

سارة

قائمة المختصرات

المختصر	الكلمة
ج	الجزء
مج	مجلد
د.ط	دون طبعة
ط.خ	طبعة خاصة
د.ن	دون جهة نشر
د.م	دون مكان نشر
د.ت	دون تاريخ نشر
ص	الصفحة
تح	تحقيق
تر	ترجمة

المقدمة

نظرا للأهمية الكبيرة التي تمثلها الجزائر لفرنسا ولكي تستطيع هذه الأخيرة ترسيخ دعائم وجودها على أرض الجزائر، اختلقت العديد من الأساليب تباينت بين الإغرائية تارة والقمعية تارة أخرى لإسكات الأصوات المتعالية والرافضة لهذا الاحتلال، ولعل على رأسها تسويق مبدأ الحضارة والتمدن لإخراج المجتمع الجزائري من مستنقع التخلف والأمية، وتحقيق العدل والصلح في هذا الإقليم، وعدم التفريق أو التمييز بين الرعايا الفرنسيين ولا الأهالي الجزائريين، والأهم من ذلك عدم المساس بالإرث الثقافي من عادات وتقاليد ودين...، هذه الوعود وأخرى ورد ذكرها في مصدر مهم توفر بين أيدينا وأرخ للفترة التي نحن بصدد دراستها والممتدة ما بين 1847 و1855م تمثل في "جريدة المبشر".

هذه الأخيرة التي عدت بمثابة وعاء من الأوعية الأرشيفية، ومن جهة أخرى أجمعت الكتابات التاريخية الأخرى والمؤرخة لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، بأن الاحتلال الفرنسي يعد منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر، إذ أنه ومنذ أن وطأة أقدام الفرنسيين أرض الجزائر تغيرت كل المعطيات، فقد عاث هؤلاء في الأرض فسادا، هجروا الأهالي واستوطنوا أراضيهم الخصبة والشاسعة، غيروا قواعد النظام لما يتطابق مع قوانين وقرارات بلدهم الأم، قضوا على الإرث الثقافي والذي يمثل ركيزة الهوية الوطنية، أبقوا الجزائريين في دائرة التخلف والتبعية، فأين التمدن والحضارة والدعاية الكاذبة التي سوقها هؤلاء؟ وإذا كان هذا هو الهدف الأسمى الذي تتوعد فرنسا بتحقيقه فلماذا صاغت هذه المهمة في مصطلح أطلق عليه احتلال الجزائر؟

ولكي تطبق فرنسا سياستها ولتحقق مآلبها أسندت مهمة ذلك إلى ضباط فرنسيين عرفوا بخبرتهم وكفاءتهم ومعرفتهم بالإقليم الجزائري، والأهم من ذلك قوتهم وجبروتهم وبطشهم.

وانطلاقا من هذا الطرح فإن أهمية موضوع دراستنا تكمن في الاطلاع على أوضاع الجزائر ما بين الفترة الممتدة 1847-1855م من خلال مصدر من مصادر تاريخ الجزائر ألا وهو "جريدة المبشر".

ومن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع:

رغبتنا في تتبع حيثيات الفترة المذكورة آنفا، وتتبع سياسة فرنسا في مختلف القضايا من خلال أعداد الجريدة التي توفرت بين أيدينا، على اعتبار أن هذه الأخيرة تواصل صدورها إلى غاية 1927م.

معرفة الأساليب التي اتبعتها فرنسا لإخضاع الجزائريين من خلال هذا المصدر، ومقارنتها بالكتابات الأخرى من مصادر ومراجع والتي تحدثت عن نفس الفترة المدروسة، على اعتبار أننا إذا علمنا القليل فإننا لا نزال نجهل الكثير عن تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر عامة وعن تاريخ التواجد الفرنسي في الجزائر خاصة، خاصة أن حقائق السياسة الفرنسية في الجزائر بما ضمنته من وثائق وأدلة وشهادات صفت على رفوف المتاحف الفرنسية سميت بأرشيف الجزائر في فرنسا.

تقديم إضافة ولو بسيطة في مجال البحث العلمي.

طرح الاشكالية:

من خلال هذا الطرح نصيغ إشكالية موضوع دراستنا على النحو التالي:

فيما تمثلت أوضاع الجزائر ما بين الفترة الممتدة من 1847 إلى 1855م من خلال جريدة المبشر؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية كالآتي:

- ما تعريف جريدة المبشر؟ وماهي الموضوعات التي تطرقت إليها؟
- من هم أبرز القامات الجزائرية التي كان لها نصيب للكتابة في أعمدة الجريدة؟
- ماهي القضايا التي صاغتها أعداد الجريدة والتي تمثل طبيعة السياسة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة المذكورة آنفا؟
- وهل الوجه الحقيقي للسياسة الفرنسية حسب ما ورد في أعداد الجريدة أم أن حقيقة هذه السياسة كانت عكس ذلك؟

وبخصوص مناهج الدراسة المعتمدة فهي كالآتي:

المنهج التاريخي الوصفي: على اعتبار أننا بصدد وصف أحداث تاريخية انطلاقا من الحيثيات التي وردت في أعداد الجريدة وفقا لترتيبها الكرونولوجي لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك.

بالإضافة **إلى المنهج التحليلي:** على اعتبار أن المراجع التي اعتمدناها في دراستنا تطرقت في مجملها إلى تحليل الأحداث التاريخية باعتمادها على وثائق وأدلة أرشيفية.

خطة الدراسة:

بغية الإجابة على مختلف التساؤلات التي تضمنتها إشكالية البحث، وكمحاولة للإلمام بكل جوانبه، ارتأينا معالجة هذا الموضوع في ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، وقد أملت طبيعة الموضوع المدروس وضع واعتماد هذا التقسيم.

الفصل الأول: موسوم بعنوان ماهية جريدة المبشر، ضمن ثلاثة مباحث: إذ تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بالجريدة، وفي المبحث الثاني: حاولنا الإلمام بالموضوعات التي اهتمت الجريدة بذكرها، أما المبحث الثالث: ذكرنا فيه أهم الأقلام الجزائرية التي كتبت في الجريدة.

أما الفصل الثاني: عنوناه بقضايا الجزائر من خلال جريدة المبشر، وقد ضمن هذا الفصل أربعة مباحث، تحدثنا فيه عن مختلف الأوضاع التي تطرقت إليها الجريدة، انطلاقا من الجانب السياسي والإداري والذي شمل أبرز القرارات السياسية والقوانين والمراسيم الإدارية، أما الجانب الاقتصادي فقد ورد فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية التي مارستها فرنسا في إقليم الجزائر، تلاه الجانب الثقافي والذي بينا فيه من خلال أعداد الجريدة الإجراءات التي اتخذتها الجريدة بخصوص هذا الجانب، وصحيا تناولنا الأمراض والأوبئة التي عانت منها الجزائر خلال الفترة المدروسة.

وبخصوص الفصل الثالث: فهو يعد بمثابة قراءة نقدية لما ورد في الجريدة وضعنا له عنوان الوجه الحقيقي للسياسة الفرنسية في الجزائر، حاولنا من خلاله معرفة حقيقة السياسة التي انتهجتها فرنسا في مختلف الجوانب للحفاظ على بقائها في هذا الإقليم، تحدثنا في المبحث الأول من هذا الفصل عن الجرائم اللاإنسانية لجنرالات فرنسا في الجزائر، أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى تلك القوانين التعسفية التي وضعتها فرنسا لمصادرة أملاك وأراضي الجزائريين وتحطيم اقتصادهم،

وبخصوص المبحث الثالث: أبرزنا فيه السياسة التعليمية التي اتبعتها فرنسا لإدماج وفرنسة المجتمع الجزائري، من خلال استغلال القضاة الجزائريين لتشويه القضاء الإسلامي.

أما المبحث الرابع فعنوناه بالأوبئة والمنظومة الطبية من خلال التطرق لمختلف الأوبئة التي انتشرت في أوساط الجزائريين.

وفيما يخص مادتنا العلمية فقد استقيناها من عدة مصادر ومراجع من بينها نذكر:

جريدة المبشر والتي تعد ركيزة دراستنا، وقد تحدثنا من خلال أعدادها عن أوضاع الجزائر في مختلف الجوانب ما بين الفترة الممتدة 1847-1855م، والتي تمثل الحدود الزمانية لموضوعنا، فمن خلال هذا المصدر تعرفنا على الأساليب التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية والتي غالبا ما تتسم بطابعها الإغرائي وذلك لاستمالة الجزائريين وإدخالهم في طاعتها، وهذا ما سيتضح جليا في الفصل الثاني.

تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة الجزائرية للزبير سيف الإسلام، الصحف العربية الجزائرية 1847-1854م لمحمد صالح ناصر، وقد ساعدانا في تقريب الصورة للجريدة ووضع تعريف لها.

الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م لبن داهة عدة، فمن خلاله اطلعنا على السياسة الاستيطانية التي اتبعتها فرنسا لتمكين رعاياها من أراضي الجزائريين، بالإضافة إلى كتاب التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري لمؤلفه صالح فركوس، وتاريخ الجزائر المعاصرة لشارل روبير أجيرون.

الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871م لمحمد عيساوي ونبيل شريخي، إذ أفادنا في معرفة الوجه الحقيقي القمعي والوحشي لجنرالات فرنسا حكام الإقليم الجزائري.

تاريخ الجزائر الثقافي لأبو القاسم سعد الله بمختلف أجزائه(الجزء الأول، الجزء الرابع الجزء الخامس، الجزء السابع) والذي اعتمدناه في إبراز المنظومة التعليمية التي انتهجتها فرنسا لفرنسة الجزائريين وتنصيرهم.

إضافة إلى عدة دراسات أخرى تمثلت في رسائل الماجستير مثل: جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم لكريمة حرشوش وأطروحات الدكتوراه مثل: تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962م ليمينة مجاهد، وغيرها من المراجع والتي سيتم وضعها في القائمة الخاصة بالمصادر والمراجع

وفيما يخص صعوبات الدراسة فهي كالاتي:

على الرغم من اتساع الوقت إلا أننا لم نستطع التوصل إلى العديد من المصادر والمراجع التي ضمنت في طياتها المادة العلمية التي ستفيدنا بدرجة كبيرة في اثراء موضوع دراستنا.

ومن جهة أخرى تلك اللغة الركيكة والصعبة القراءة التي كتبت بها أعداد جريدة المبشر

وعلى الرغم من هذه الصعوبات إلا أننا نأمل أن نكون قد ألممنا إلى حد بعيد بموضوع الدراسة من مختلف جوانبه.

الفصل الأول: ماهية جريدة المبشر

المبحث الأول: التعريف بجريدة المبشر

المبحث الثاني: موضوعاتها

المبحث الثالث: أقلام الجريدة

أولا : سليمان بن صيام

ثانيا: أحمد البدوي

ثالثا: أبو القاسم محمد الحفناوي

رابعا: محمد بن مصطفى الخوجة

خامسا: السيد محمد السعيد علي الشريف البجاوي

المبحث الأول: التعريف بجريدة المبشر

وجد الفرنسيين أنفسهم مضطرين لإيجاد وسيلة يخاطبون من خلالها أهالي الإقليم الجزائري الذين لا يعرفون لغة الدخيل، فكانت هذه الوسيلة هي تأسيس جريدة باللغة العربية يتوجهون بها إليهم من خلالها بإعلاناتهم وقوانينهم وتدابيرهم في مختلف المجالات، فكانت تلك الجريدة هي: "المبشر" (ورود الأخبار من جميع الأقطار)[1]، أصدرتها الإدارة الاستعمارية باللغتين العربية والفرنسية وعدت بمثابة اللسان الناطق باسم الإدارة في الجزائر وقد صدر العدد الأول لهذه الأخيرة بتاريخ 05 شوال1263هـ[2]الموافق ل15 سبتمبر1847م[3]، وعدت بذلك أول جريدة عربية في المغرب العربي[4] ،وثالث جريدة في العالم العربي كله،[5]وبهذا التاريخ وبواسطة هذه الجريدة عرف الجزائريون الصحافة العربية وفن تحرير الصحف باللغة العربية بعدما عرفوه باللغة الفرنسية[6].

نسبت المبشر إلى الملك لويس فيليب سلطان فرنسا كما تسميه ذات الجريدة، وتجدر الإشارة إلى أن ابنه دوك دومال هو الحاكم العام للجزائر عندئذ بعد رحيل الجنرال بيجو عنها، لكن المبشر لم تعش سوى خمسة أشهر في عهد المملكة المذكورة التي كان سقوطها في آخر فيفري1848م على أيدي الجمهوريين، لكنها استمرت في الصدور رغم تغيير النظام، إذ تولاها البارون ديسلان أول مرة وتحت إشراف آرنو لمدة ثلاثين سنة، ثم لابوتيير، ثم جان ميرانت مرتين ويظل المشاع بين الكتاب أن الذي أنشاها هو الملك لويس فيليب وغايته من ذلك إرشاد الجزائريين إلى سبيل العلم والحضارة بسائر الدول الإسلامية[7].

---

[1] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة الجزائرية، ج1، مطابع دار الشعب، القاهرة، 1981م، ص12.

[2] جريدة المبشر، العدد01، 15سبتمبر1847م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

[3] إبراهيم لونيسي، دور الإدارة الاستعمارية في نشر اللغة الفرنسية في الجزائر، العدد2، جامعة سيدي بلعباس، (د. ت)، ص19.

[4] صالح فركوس، الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية (من العهد الفينيقي إلى تاريخ الاستقلال 814 ق.م-1962م)، (د. ط)، دار المعارف للطباعة، الجزائر، 2015م، 269.

[5] محمد بن صالح ناصر، الصحف العربية الجزائرية من1847إلى 1954م، ط2، قصر المعارض الصنوبر البحري للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص21.

[6] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص13.

[7] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998م، ص221-222.

والجريدة في أيامها الأولى كانت تكتبها أو تترجمها أقلام أجنبية عن اللغة الفرنسية، وهذا ما تؤكده تلك الركاكة اللفظية التي كانت تكتب بها والتي لم تكن أبدا كتابة جزائريين[1] ، كما كان يغلب عليها طابع اللهجة العامية تخاطب الناس بما يفهموه قصد حملهم على الاعتقاد خيرا في الاستعمار[2] ،وقد كانت تصدر مرتين في الشهرإلى غاية1861م بحجم صغير[3]، واحتوى كل عدد منها على أربعة أعمدة (صفحات)، ومنذ التاريخ المذكور أصبحت تظهر كل عشرة أيام، ثم منذ1866م بدأت تظهر كل خميس، وكانت المبشر قد توقفت بعض الوقت عن الصدور وذلك من سبتمبر1858م إلى يونيو1859م، لأن وزارة الشؤون الأهلية التي كانت تتولاها قد ألغيت بعد إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات، وعادت للظهور سنة1860م، وكانت الجريدة تباع في الأسواق بإشراف أعوان المكاتب العربية، وما كانت ترمي إليه هو التأثير على الجزائريين وإبعادهم عن الثورات وحثهم على الولاء لفرنسا وتخويفهم من عواقب العصيان وتمجيد فرنسا وعلومها وقوتها تنقلت المبشر إلى مطابع عدة[4]،من سنة1847م إلى غاية1864م طبعت في المطبعة الحكومية، وهي مطبعة كانت تابعة للحكومة العامة منذ عهد جانتي دي بوسيه، هذا الأخير الذي جاء بمطبعة فرنسية عربية لطبع المنشورات الرسمية. وقد أديرت هذه المطبعة من طرف رولاند دي بوسيه، ومع بداية1864م طبعت في مطبعة جون برك، وبعد ثلاث سنوات أصبحت تطبع في مطبعة بوبير بالجزائر، أما في سنة1894م طبعت في مطبعة فونتانة الشهيرة، والظاهر أنها استقرت في هذه المطبعة مدة طويلة لأن إدارة الشؤون الأهلية قد وقعت عقدا مع هذه المطبعة[5] لم لم يكن سحبها في المرحلة الأولى يتجاوز الألف نسخة، ليرتفع في الخمسينيات من القرن التاسع عشر إلى الألف وخمسمائة نسخة[6].

تكلمت عن المبشر جريدتي الترقي التونسية الصادرة في 05نوفمبر1905م،والحاضرة في عددها 408 المؤرخ يوم07جويلية1896م إذ قالت هذه الأخيرة: "وردت لنا من تلمسان القصيدة

---

[1] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص14.

[2] صالح فركوس، المرجع السابق، ص269م.

[3] عمار بن محمد بوزيد، الصحافة الجزائرية المكتوبة أثناء الإستدمار الفرنسي: لمحة مختصرة، دار الألوكة، ص19.

[4] المرجع نفسه، ص20.

[5] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص225.

[6] عمار بن محمد بوزيد، المرجع السابق، ص20.

الآنية من إمساك الأديب البارع الكامل السيد أحمد بن سعيد الحسيني في تهنئة الفاضل الماجد الشاعر البليغ أبي المحاسن، السيد محمد بن مصطفى بن خوجة الجزائري الكاتب للولاية العامة ومحرر الجريدة الرسمية (المبشر) بخطة التدريب في جامع سفير من عاصمة الجزائر، ولا يخفى أن الممدوح من فضلاء المنشئين، وله الرسائل العديدة في مواضيع شتى كالرسالة الموسومة بالاكتراث في حقوق الإناث، والرسالة المفيدة التي ألفها في وجوه التحفظ من الوباء، ولذلك أحببنا المشاركة في تهنئته في إدراج القصيدة..."[1]،وقد كان للجريدة مجموعتان: إحداهما محفوظة في مكتب الإدارة، والأخرى في خزائن المكتبة العمومية في عاصمة الولاية، وحسب ما أشار إليه دي طرازي أن المبشر مرت بثلاثة مراحل: المرحلة الأولى من يوم نشأتها إلى غاية 1884م، والمرحلة الثانية من سنة 1884م إلى سنة 1905م، أما المرحلة الأخيرة فكانت من 1905م إلى 1927م والجدير بالذكر أن دي طرازي لم يتطرق إلى ميزة كل مرحلة من المراحل المذكورة[2].

والهدف الرئيسي لإنشاء هذه الجريدة العربية يكمن في القضاء على العناصر الوطنية الثائرة التي ما امتدت تحارب الفرنسيين هنا وهناك بقيادة الأميرعبد القادر فاختارت هذه الوسيلة لتصلها بالأهالي الجزائريين الذين كانوا لا يفقهون آنذاك غير اللغة العربية[3]، تختلف الجرائد في كل شيء إلا في شيء واحد وهو ابقاء الجزائر تحت الجالية اللقيطة وخاضعة لاستغلالها في كل الميادين تجارية وفلاحية وإدارية وسياسية، فلهذه الجالية كل شيء وللشعب الجزائري لا شيء[4]، لم لم يتعرض المؤرخون لموقف الأهالي في تلك الجريدة لأن الفرد الجزائري ظل مكتوبا أخرس اللسان وكمن الأفواه في أغلب فترات حياته، يرجع ذلك إلى أن المستعمر كان يمسك بزمام كل شيء في البلاد، ويذكر صالح فركوس في كتابه " الوجيز في تاريخ الجزائر نقلا عن رسالة مجهولة جواب لجريدة المبشر، إذ بينت هذه الأخيرة موقف الأهالي كيف كان في هذه الصحيفة الاستعمارية، إذ اتهمت تلك الرسالة جريدة المبشر ب"تضليلها" للناس وبأكاذيبها التي عملت على تشويه أفكار

[1] زكرياء مفدي، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، جمع وتح: أحمد حمدي، مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر، 2003م ص34-35.

[2] ألفيكونت فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ج1، (د.ط)، المطبعة الأدبية، بيروت، 1913م، ص51.

[3] صالح فركوس، الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية...، المرجع السابق، ص269م.

[4]الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: صحافة الجزائر في عهد الإمبراطورية الثانية 1850-1870م، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م، ص 21.

الجزائريون مساءلة في شكل استفهام توبيخي وتقريعي لاستعمار: "إنكم أخبرتم الناس بأمر البلدان والقرى والأوطان وعلى أهليهم ...، فما فائدة كذا " أخبار الناس بذلك في حين أخذتم البر،" (أي منذ أن استوليتم على الوطن" ولم يبق لكم منازع وقلتم كذلك منعت الجند عن المخالطة (كذا) في أمورنا (أي التدخل في أمورنا) واحترام أديارنا (كذا) ...وزيادة البر وما فيه وما ملكت أيديهم كلهم لك وإن أردت نزعهم من الملك أو قتلهم فلا يمنعك أحد إلا الله سبحانه وتعالى [1]. كما كانت تهدف أيضا لترشيد الجزائريين إلى سبيل العلم والحضارة والزراعة والتجارة والصناعة بسائر الدول الإسلامية ، أما عن الجوانب الإخبارية فالمبشر لخصتها فيما يلي: اعلام الجزائريون بكل ما هو موجه إليهم من الدولة الفرنسية لكي يعرفوا كيف يسيرون مع الولاة الفرنسيون ويعرف الولاة كيف يتصرفون مع الرعية ... وأخيرا فإن المبشر ادعت أنها ستشتمل على فوائد جمة من جميع أنحاء العالم لفائدة الجزائريين[2]

[1]صالح فركوس، الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية...، المرجع السابق، ص270-271، نقلا عن رسالة مجهولة، جواب لجريدة المبشر، بتاريخ جمادى الأول 1265هـ.

[2]أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي، تعريف الخلف برجال السلف،ج1، ط2، تح: خير الدين شترة، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص204.

المبحث الثاني: موضوعاتها

تنوعت المواضيع التي تطرقت إليها جريدة المبشر وهذا ما سنحاول أن نجمله ونلم به في هذا العنوان الذي سطرناه على النحو الآتي:

صاغت الجريدة في عددها الأول افتتاحية إغرائية لتضلل من خلالها مسلمي الإقليم الجزائري، إذ جاء في مقتطف منها: "واعلموا يا مسلمين...أن المعظم سلطان فرنسا...يرضى لكم ما يرضاه لنفسه ولاسيما أنكم بمسكن قلبه كعزيز الرعية عنده...مراد سلطان فرنسا نصره الله الإعلام لكم بكل أمر صادر من البايلك أي من أرباب دولته من تصرفات الجزائر وأرباب عمالاتها، لتتحققوا بسبب وقوع هذه الأمور وباطلاعكم وفهمكم لما ذكر يظهر لكم من فعل هذه الدولة المنصورة العدل والإنصاف والسيرة على الطريق المستقيمة..."، كما تذهب المقدمة إلى أن ملك فرنسا له علاقات وطيدة مع ملوك وسلاطين الإسلام ويبقى هذا صاحب سطوة وقوة عندهم، وعدت المبشر بأنها ستنقل إلى الجزائريين أخبار العالم الإسلامي: " سعادة سلطان فرنسا له معرفة ومحبة بالغة مع سلاطين الإسلام وهم: صاحب اسطنبول، صاحب مصر، صاحب العجم(بلاد فارس)،صاحب الهند، صاحب الغرب (فاس)،وصاحب تونس، وبينه وبينهم محبة لأنهم يدركون مكانته وإحسانه وعظيم سطوته وقوته...وستخبركم المبشر بما يجري في هذه البلدان ..."[1].

بعد هذه المقدمة صاغت المبشر عنوانا موسوما ب: أخبار العمالات(عمالة الجزائر عمالة وهران، عمالة قسنطينة)، إذ ضمن هذا العنوان أخبار كل عمالة من العمالات في مختلف الجوانب، سواءا كانت سياسية، إدارية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ودينية، فإذا قلنا الجانب السياسي: فأعداد الجريدة تتحدث عن السياسة التي سطرتها فرنسا لتسيير الإقليم الجزائري أرضا وجنسا، إذ تتبع أسلوب اللين مع من يدين لها بالولاء والطاعة، وتقابل من جهة أخرى المعادين لها بالقمع والوحشية، وهذا ما جاء في أعداد الجريدة التي بين أيدينا والتي نحن بصدد دراستها، وإذا قلنا إداريا: فإنها تتحدث عن تلك القوانين والقرارات الصادرة والتي لا جدال فيها والخاصة بتعيين من سيكون في قبضته تسيير زمام أمور الإقليم الجزائري بعمالاته ونواحيه وأعراشه...، أما إقتصاديا: فالحديث هنا كان عن الأنشطة الاقتصادية الممارسة في كل ناحية من نواحي

[1] جريدة المبشر، العدد1، المصدر السابق، ص1-2.

العمالات، وفي الجانب الثقافي مثلا: فقد تطرقت إلى التعليم وافتتاح المدارس وما سيتم توفيره فيما يخص هذه المنظومة...، وكل هذا وغيره سيتم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني.

تحسنت الجريدة تحسنا ملحوظا خلال الخمسينيات فصارت تنوع مواضيعها بشكل جميل فمثلا أصبح القارئ يجد فيها مقالات ترشد الناس إلى كيفية تسمير الخيل ومعالجة أمراض حوافرها وكيفية جز الأغنام وتربيتها، وطريقة زرع القطن ومكافحة الجراد...، إذ كانت في السابق لا تتعدى نشر البلاغات العسكرية والقضائية والحكومية التي كانت جميع مادتها تترجم من اللغة الفرنسية وطبيعة التقدم والتطور تطلب مزيدا من التقدم.

وهكذا ما إن كادت تصل إلى الستينيات حتى خطت خطوات أخرى في ميدان التطور الصحفي، فانتقلت إلى نشر الدراسات العلمية والأخبار والمقالات الاجتماعية، لذلك نجدها تنشر حلقات متسلسلة من كتاب علمي عربي وهو كتاب الجغرافية للشيخ رفاعة الطهطاوي، وقد كتب في أسلوب شيق رائع.

كما تطرقت الجريدة إلى ميدان الشعر فنشرت القطع العديدة منه، وكذلك الألغاز لتسلية قرائها، وقد أرجع التقدم في التنويع في مادتها العلمية إلى السيد أحمد البدوي والذي سوف نتطرق إليه لاحقا، وفي ذات الفترة المذكورة آنفا دخل عامل جديد على حياة الجريدة تمثل في دخول نخبة من المثقفين الجزائريين عالم الصحافة، كما انضم إليها مترجمين وأساتذة فصارت تأتي بأخبار مصر وتاريخ الأوائل من ملوكها وسكانها، إضافة إلى ذلك فقد صارت تنشر رسائل لطلبة المدارس السلطانية خاصة منها المدرسة الثعالبية، أما عن الدراسات التاريخية فنجدها تنشر أبحاثا عن حياة البايات في الجزائر، إذ خصصت لصالح باي موضوعا طويلا غطى خمسة أعمدة في عددها 415 ليوم 02 مارس عام 1864م.[1]

وضمنت الجريدة قصصا عن الذئاب والثعالب على سبيل التسلية من جهة، لكنها من جهة أخرى تحمل العديد من الرموز والمعاني، وقد تكون منقولة من كتب معتبرة مثل: كتاب كليلة ودمنة، أو كتاب ألف ليلة وليلة، وكتاب مروج الذهب، كما نشرت حلقات متسلسلة عن الخليفة هارون الرشيد وخادمه نقلا عن كتاب ألف ليلة وليلة، وحلقات عن ملوك الهند منقولة من كتاب

[1] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص60.

مروج الذهب، أما عن تونس فقد نشرت النخبة الصحفية الجزائرية حلقات مطولة لكتاب ألفه العلامة خير الدين التونسي عن البلاد الأوروبية، وقد تمت الإشارة إلى أنه لم يتم ذكر اسم الكتاب حسب ما ذكره الزبير سيف الإسلام في كتابه: "تاريخ الصحافة في الجزائر"[1]، لكن أبو القاسم سعد الله فقد ذكر عنوان كتاب خير الدين التونسي والموسوم ب: " أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك " في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الخامس، ولعل سبب قبول المبشر نشر الكتاب المذكور يكمن في إعجاب خير الدين بالحضارة الأوروبية والنظم الغربية ومنها الفرنسية، وقد نشره في حلقات متواصلة إبتداءا من 01 أكتوبر 1868م، ومن منشوراتها أيضا: كتاب "تاريخ دولة العرب في إفريقيا" الذي ترجمه أحمد بن الفقون إبتداءا من 26 نوفمبر 1868م، و" حكاية غونز ألف " للقرطبي، وكتاب "عجائب الأسفار ولطائف الأخبار" لأبي رأس الناصر المعسكري ما بين يناير 1880م و أفريل 1881م، ومن جهة أخرى كانت المبشر تعلن عن الكتب المترجمة والقواميس المطبوعة مما جعلها وسيلة للاطلاع على ما تخرجه المطابع سواء في الجزائر أم غيرها، وقد صدر أمر من طرف وزير الحربية منذ 1848م بترجمة مختصر الشيخ خليل وشروحه حتى يفهم القضاة الفرنسيون الفقه المالكي وأصول الشريعة الإسلامية السائدة في الجزائر، وقد قام الدكتور بيرون بهذه الترجمة، ولم تنتظر المبشر صدور الترجمة بل نشرت تعريفا بالشيخ وكتابه في آخر سنة 1861م، كما أمر نفس الوزير بترجمة كتاب إبن خلدون سيما ما يتصل منه بالجزائر، وهو العمل الذي قام به ديسلان نفسه وصدر في عدة أجزاء على نفقة الحكومة الفرنسية، وقد أهدت منه الحكومة نسخا إلى أعيان الجزائر[2].

وفي مطلع سنة 1864م بدأت تظهر في صفحات هذه الجريدة مقالات وكتابات جزائرية عربية بحتة مادة وروحا وأسلوبا، ومن أمثلة ذلك: رسالة مطولة بعث بها طالب يدعى المختار بن أبي العباس إلى أحد أقاربه اسمه محمد يحثه فيها على مزاولة العلم والمعرفة، وفي الرسالة يمدح له المدرسة ونظامها وكيفية الدروس بها، وقد نشرت هذه الرسالة على أربعة أعمدة كبيرة، ولا شك

[1] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص61.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص229-230.

أن هذه المدرسة الممدوحة كانت الثعالبية، كما كتب طالب آخر رسالة يمدح فيها مدرسة خميس مليانة[1].

بالإضافة إلى ما ذكر اهتمت المبشر بأخبار الدول الإسلامية مثل: بلاد فارس، الدولة العثمانية ومصر والهند، وكانت تنشر الأخبار عن حروب كوريا والصين وروسيا القيصرية والتجارة مع إفريقيا و أخبار الاختراعات العلمية مثل: التلغراف، السينما، التصوير وعلم الفلك...، ولذلك فإنها كانت من هذه الزاوية مرآة ينظر منها القراء إلى أحوال العصر، وكانت بالتالي مفيدة للجزائريين الذين لم يكونوا يقرؤون الفرنسية أو ليسوا على صلة بالمستوطنين الفرنسيين، مثل الموظفين الرسميين في الأرياف والمناطق المعزولة[2].

وما بين سنتي1889 و1896م تكررت الإعلانات عن الكتب التي صدرت حول الشريعة الإسلامية والمعاجم والقصص ونحو ذلك، مع ذكر أثمان المؤلفات وأحيانا توضيح الغرض منها وأهميته من ذلك" الشرع الإسلامي " الذي قالت عنه المبشر أنه تقرير قدم إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، إذ يتعلق هذا الأخير بتنظيم القضاء الإسلامي، و" اللسان يكمل الإنسان " من تأليف الضابط لويس رين والمترجم العسكري أحمد بن بريهمات، لتسهيل تعلم اللغة الفرنسية، وقصة "علي الزئبق المصري " التي استخرجها المترجم آرنو من كتاب " ألف ليلة وليلة " وترجمها إلى الفرنسية لكي يتمتع بها المطالع، ثم الإعلان عن صدور كتاب صغري السنوسي في "التوحيد" الذي ترجمه لوسياني مع شرح السنوسي نفسه...، ومع ذلك فإن الجريدة لم تكن تنشر لكل من تقدم إليها، فالجزائري الذي كان يرغب في كتابة مقالة حرة لا يجد سبيلا لنشرها لا في المبشر ولا في غيرها، إذ كان عليه أن ينتظر طويلا لكي يتاح له التعبير عن طريق الصحافة العربية[3].

[1] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ص61-63.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص226.

[3] المرجع نفسه، ص131.

المبحث الثالث: أقلام الجريدة

في الحقيقة يتبين أن حرية الكلام والتعبير والصحافة والكتابة، كانت في البداية مسألة مقتصرة على الأوروبيين وخاصة بهم فلا ينازعهم في ذلك أحد، فقد كان للموظف جريدته وللمعمر جريدته، وكان للتاجر جريدته، وللأحزاب جريدتها، ولكل مدينة من المدن جريدتها أو جرائدها، وقد كانت كل جريدة من هذه الجرائد تسعى للدفاع أولا عن مصالح أصحابها، وثانيا عن مصلحة الجزائر الفرنسية، إذ سعت الصحافة إلى عزل الشعب الجزائري عن العالم وضرب حصار من الصمت المميت حوله[1].

صحيح أن الشعب الجزائري قد عرف هذا الفن مع دخول الفرنسيين الذين بدأوا الغزو الفكري إلى جانب الغزو الاستعماري، لكن الجزائريون لم يعيروا ذلك أي اهتمام في بادئ الأمر لأسباب من بينها: أن هذا الفن كان يكتب بلغة لا يفهمها إلا أشخاص يعدون على الأصابع، وأن هذه الصحافة كانت تهتم بشؤون الغزاة من جيش وإدارة ومعمرين، كما تعد سلاحا يخدم الغازي الغاشم[2].

ولهذا لم تحمل صفحات الجرائد الأولى أي اسم من أسماء الجزائريين ككتاب ومحررين فيها، ويرجع السبب في ذلك إلى إخفاء أسماء المحررين في ذلك الوقت، إضافة إلى جهل النخبة الجزائرية آنذاك في التعامل مع الصحافة كفن، لكنه وبتقدم الزمن وتمرس النخبة المثقفة في الجزائر على فن الكتابة الصحفية وتعرفهم على أصولها وقواعدها استطاعت أن تخرج لنا تلك الصحف الأولى الفرنسية أو الناطقة بالعربية جيلا من الكتاب الصحفيين الذين تركوا بصمات في الصحافة الجزائرية التي انتشرت في تلك الحقبة، ولاقت رواجا بين أفراد المجتمع الجزائري وحققت صدى إعلاميا واستطاعت أن تؤثر في المجتمع[3]، ومن أبرز قامات الصحافة الجزائرية نذكر:

---

[1] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، المرجع السابق، ص20.

[2] المرجع نفسه، ص12.

[3] عمار بن محمد بوزير، المرجع السابق، (د.س).

أولا: سليمان بن الصيام

هو السيد سليمان بن الصيام الملياني ولد بمليانة، ويعتقد أن والده كان أحد أعيان تلك الجهة، لم يعرف تاريخ ميلاده ولا المكان الذي تلقى فيه تعليمه[1]، ولاه الفرنسيون آغا على مليانة منذ نهاية المقاومة تحت لواء الأمير عبد القادر، وهو من الأغنياء المثقفين ومن الأجواد أيضا وقد لعبت أسرته دورا بارزا في السياسة العامة، وكان ابن الصيام رئيسا للمكتب الخيري ثم الجمعية الخيرية بالعاصمة[2].

وتأتي سنة 1852م وتقام فيها احتفالات العرش في فرنسا بتنصيب نابليون الثالث إمبراطورا على رأس الإمبراطورية الفرنسية، ويستدعي الإمبراطور نخبة من الأعيان العرب للمشاركة في الأفراح[3]، علما أن رحلته لم تكن من تلقاء نفسه بل بأمر صادر من طرف الحاكم العام المارشال راندون، وفي هذا الصدد يقول ابن الصيام: "...إني أمشي لرؤيا أرض الشمال ذات المحاسن العديدة والكمال، أمرني من يجب علي امتثال أمره، وهو والي قطر دائرة الجزائر وقطبه صاحب الرأي السديد والجود...راندون...فامتثلت أمره السعيد...وركبت من مليانة دار السكنى إلى الجزائر"[4].

وقد شهد ضمن الوفد الجزائري الاستعراضات والاحتفالات في باريس وغيرها، وعندما رجع من باريس إلى الجزائر قدم عرضا مفصلا لجمهور القراء على صفحات المبشر، شرح فيه كل ما شهده وما رأته عينه في هذا البلد الجميل، وقد جمع أسلوبه في العرض بين أسلوب الرحالة القديم وأسلوب الروبورتاجي المعاصر، وقد استعرض ابن الصيام رحلته مرحلة بمرحلة منطلقا من مقر سكناه إلى العاصمة باريس، وصف تلك الآثار والمناظر الطبيعية والمعالم العمرانية، والأهم وصف محاسن سكان تلك الجهة الذين رحبوا به[5]، إضافة إلى ذلك قام بوصف الحفلات التي حضروها والمآدب التي أقيمت على شرفهم والمقابلات الرسمية ومخترعات وعجائب المدينة

[1] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص28.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1830-1854م، ج7، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998م، ص474.

[3] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص15.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، المرجع السابق، ص475.

[5] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص15-16.

الفرنسية والشخصيات التي قابلتهم: (الجنرال دوماس، وزير الحرب سانطارنو)، وقد استغرقت هذه الرحلة شهرا كاملا من 25 أفريل إلى 25 ماي 1852م[1]، ونشرت في جريدة المبشر في خمسة مقالات طويلة وبعنوان واحد (رحلة ابن الصيام)، وعلى إثرها يظهر اسم أول صحفي جزائري على الإطلاق هو السيد سليمان بن الصيام[2].

ثانيا: أحمد البدوي

ولد في الجزائر العاصمة حوالي عام 1820م في عهد دايات الجزائر، نشأ في ظل عائلة محترمة، وتلقى تعليمه الابتدائي بالعاصمة، وتعليمه العالي بالجامع الكبير، من شباب العاصمة الأوائل الذين التحقوا بصفوف المقاومة بعد انتهاك الفرنسيين لاتفاقية السلم بالتافنة، وقد قدر له أن يكون كاتب السر للأمير عبد القادر وسكريتيرا خاصا به، ومكلف بمهام عديدة في مناطق مختلفة من الجزائر، كما كتب له مقاومة الفرنسيين سنوات طوال في منطقة جرجرة وسهول متيجة والسواحل البحرية، وعمره لا يتجاوز العشرين سنة، وقد شهد ببراعته وكفاءته الفرنسيون في حد ذاتهم، تعلم اللغة الفرنسية وأسندت له مهمة سكرتيرية تحرير جريدة المبشر العربية، التي أصدرها الفرنسيون من طرف المارشال بيجو مع ترجمانه المسيو ليون روش، وهذا دليل على مدى ثقافة الجزائريين في تلك الفترة، أي أن البدوي دخل قسم الصحافة سنة1848م، ويصادف هذا التاريخ إنشاء جريدة المبشر، وبالتالي فهو يعتبر الجزائري الأول في مجال الصحافة[3].

وقد كان الغزاة الفرنسيون يحملون أحمد البدوي معهم خلال حملاتهم العدوانية على الشعب الجزائري صحبة المترجمين ليكون الوسيط بينهم وبين السكان، وفي هذه الوظيفة أي مهنة الصحافة، استعمل البدوي جميع طاقاته الخلاقة ومقدرته في التحرير، وهذا ما جعل الجريدة تتغير من حالة الركاكة المنحطة إلى حالة التحسن والتقدم، ويتضح هذا الفرق بين أعدادها الأولى والأعداد اللاحقة ابتداءا من سنة 1850م فصاعدا، وابتداءا من هذا التاريخ صارت الجريدة تنوع موضوعاتها بشكل جميل[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، المرجع السابق، ص475.

[2] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص53-56.

[4] المرجع نفسه، ص59-60.

وقد نشرت شهادة في "جريدة الإفريقي القسنطينية" والتي صدرت عام 1851م، تؤكد أن السيد أحمد البدوي كان محررا بجريدة المبشر في وقت مبكر، ولقد أعطت له جريدة الإفريقي هذا اللقب " محرر جريدة المبشر" في خبر لها، وقد بقي البدوي في منصب سكرتير التحرير إلى غاية 1876م، وبذلك يكون قد مارس مهنة الصحافة أكثر من ربع قرن[1].

ثالثا: أبو القاسم محمد الحفناوي

ولد سنة 1269هـ الموافق ل1852م، غير أن صديقه الشيخ محمود كحول الذي ترجم له في التقويم الثاني، ذكر أنه ولد عام 1267هـ الموافق ل1850م، وكان مسقط رأسه بقرية الديس هذه المدينة الصغيرة التي قدمت له تقاليد الأسرة والبيئة، ووهبته الطبيعة القاسية حب العلم وحب التجول والبحث عن مصادر الثقافة، فدرس على أبيه عدة علوم[2].

وارتحل لطلب العلم والمعرفة في بداية شبابه، حيث التحق بزاوية الشيخ بن داوود بمنطقة جرجرة، كما ارتحل مرة أخرى للجنوب وحط رحاله بزاوية طولقة، ليعيش ثانية مع الطلبة الوافدين إليها من جهات عديدة، وكان همه الوحيد من هذه الرحلات اكتساب المزيد من المعرفة والثقافة في الدين والتبحر في العلوم، ومن هذه الزاوية المذكورة ارتحل لزاوية سيدي الهامل بالقرب من مدينة بوسعادة طالبا العلم و قد أنهى فيها مرحلة تعليمه[3]، ومن المعلوم أن هذه الزوايا كانت بعيدة عن السياسة ولا تشارك في الثورات ضد الفرنسيين إلا بصفة غير مباشرة، ولكنها كانت نشيطة في نشر العلم وحفظ القرآن الكريم وصيانة التراث الإسلامي من الضياع[4].

ويعتبر الشيخ الحفناوي من أبرز الأسماء الجزائرية التي ظهرت في المبشر الذي عمل فيها طويلا والذي كان عمله فيها مزدوجا، فقد خدم تحت إمرة شيخه الفرنسي آرنو حيث كان هذا الأخير متمكنا من اللغة العربية ومن الفرنسية أيضا، ولم تكن المبشر تنشر أسماء المترجمين إلا نادرا، لهذا كانت معظم أعماله مغلقة الاسم، عمل الحفناوي في المبشر على التصحيح والإضافة والترجمة، فبخصوص التصحيح أو بالأحرى الصياغة وجعل أسلوب الجريدة مقروءا بين العرب

[1] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص58.

[2] أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي، المرجع السابق، ص142.

[3] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر،ج1، المرجع السابق، ص152.

[4] أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي، المرجع السابق، ص143-144.

والمعربين فأمره هام، لأن الجريدة عرفت عدة مراحل من جودة التحرير ورداءته، وأما الإضافة فقد كان يختار لها الحفناوي مقالات وطرائف وتراجم من كتب التراث الإسلامي التي يعرفها والتي كانت المكتبة الوطنية تتوفر منها على المخطوطات والمطبوعات، فهو بهذه الصفة يوفر للجريدة المادة العربية ولكن بتوجيهه من شيخه " آرنو"[1]، وفي هذا الصدد يقول تلميذه عبد الرحمن الجيلالي: " لقد كان الحفناوي في الثلاثينيات من عمره عندما جاء إلى العاصمة سنة 1883م (فترة الحاكم العام لويس تيرمان)، وسرعان ما وجد طريقه إلى الجريدة الرسمية التي كان يشرف عليها المترجم "آرنو" أحد أعيان الترجمة والمخابرات، وكانت صلته بالإدارة الأهلية قوية، وهي الإدارة التي كان يشرف عليها الضابط المختص في شؤون الطرق الصوفية "لويس رين"، علما أن هذه الإدارة كانت تشرف أيضا على جريدة المبشر مما يتضح لنا الصلة بين هذه الإدارة وآرنو وأبي القاسم الحفناوي، ولقد عبر الحفناوي بنفسه عن عرفانه الجميل لآرنو الذي تعلم منه كما قال ولازمه في الجريدة حوالي إثني عشرة سنة، وكان آرنو محررا لها والحفناوي كاتبا له[2]،وقد ذكر أبو القاسم سعد الله في كتابه: تاريخ الجزائر الثقافي أن الحفناوي قد لازم آرنو أكثر من أربعين سنة وكان عالما بالمعنى التقليدي للكلمة وله أسلوب جيد بمستوى ذلك الوقت[3]، وبموسوعيته وفر للجريدة مادة خبرية أخرى سواء بتوجيه الفرنسيين أو بدون توجيههم، حيث كان يرجع إلى كتب الأدب والأخبار وتاريخ العلم والحوادث والنصوص والطرائف القديمة والحديثة، ومن جهة أخرى تعلم الحفناوي من المبشر فن الصحافة وجمع المادة الخبرية وتحريرها وتوجيهها وصياغتها واختيارها، كما تعرف على مراحل فن الطبع والنشر وأنواع الترجمة.

لقد كانت الموضوعات التي عالجها حية، وفي الغالب ذات صلة بوقائع الساعة، منها دعوته لقومه إلى تعلم اللغة الفرنسية وتحصيل العلوم الفرنسية، رغم أنه لم يكن من خريجي "السوربون" ولا من مدرسة "سان سير" ولا حتى " الكوليج الإمبريالي "، بل كان من خريجي الزوايا

[1] أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي، المرجع السابق، ص206-207.

[2] المرجع نفسه، ص146.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص228.

والمعاهد الإسلامية ومع ذلك أخذ على عاتقه دعوة مواطنيه إلى التعلم باللغة الفرنسية على صفحات الجريدة الرسمية الوحيدة[1].

فالحفناوي من خلال دعواته إلى ضرورة التعلم من الثقافة والحضارة الفرنسية كان يسعى إلى إقناع المترددين أو الخائفين على مصير أولادهم إذا دخلوا المدارس الفرنسية، ولكن الشيخ لم يتفطن إلى خلفيات هذه الحملة التي تنظمها "المبشر" ومن وراءها إدارة الشؤون الأهلية والمكاتب العربية التي كانت تصور فرنسا بلادا متحضرة من جهة وحاملة لواء الحضارة والتمدن من جهة أخرى، وكان ذلك يحدث أيام انتزاع الأراضي من الجزائريين عن طريق المرسوم المشيخي وإغراق البلاد بالمستوطنين الفرنسيين الذين كانوا يأتون من كل الأنحاء الأوربية[2].

ومن هذا المنطلق أخذ الحفناوي يجول في عالم الصحافة، يكتب ويترجم ويصحح ويعلق في مجالات الإعلام، فكتب الأخبار عن دمشق، الشام، والسينغال بإفريقيا السوداء الغربية[3]، كما كتب عن" داء الكلب لدى أطباء العرب، وعن تركيب الهواء وتركيب الماء والإنسان والحيوانات المتساكنة وهلم جرا"، واستمر هذا الأخير يعيش في عالم الصحافة ويرافق جريدة المبشر مدة ثلاثة وأربعين عاما، أي منذ1884موإلى غاية 1927م عندما أدمجت هذه الجريدة مع النشرة الرسمية وصدرت مكانها "الجريدة الرسمية الجزائرية"، وبتوقف هذه الجريدة عن الصدور توقف الحفناوي عن النشاط الصحفي، إضافة إلى ذلك فقد امتهن مهنة التدريس بالجامع الكبير بالعاصمة، وقد عين في هذا المنصب كأستاذ ابتداءا من عام1897م، وقد مرت عليه في عالم الصحافة ثلاث عشرة سنة، بالإضافة إلى الصحافة والتدريس، كان الحفناوي من كبار الباحثين العرب، بحيث انكب على مطالعة المخطوطات العربية القديمة المهملة ودراستها بعمق وتدقيق حيث كان يهوى التاريخ والعلوم على مختلف أنواعها، وكل هذا لم يمنعه من مسايرة النهضة العربية، خاصة أن كتابه ظهر إلى الوجود بعد زيارة الداعية الإسلامي الكبير الإمام محمد عبده للجزائر سنة 1903م، ومن خلال كتابه" تعريف الخلف برجال السلف" أراد مسايرة الركب بعد أن تأثر

[1] أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي، المرجع السابق، ص208.

[2] المرجع نفسه، ص209.

[3] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر، المرجع السابق، ص152.

بالنهضة[1]، خصوصا أن هذا الصحفي لم يكن يعيش وحده منعزلا عما يدور حوله من أحداث المشرق والمغرب، فهو بحكم مهنته صحفي كان يعيش في وسط الأخبار والأحداث، وبصفته أستاذا فقد عاش في وسط علمي متفتح على التطور والتقدم، هذا الوسط الذي بدأ يحس ويشعر بالنهضة الفكرية والصناعية في أوربا ويشعر بالنهضة التي انطلقت في المشرق والتي كانت العربية تحمل لواءها، ولقد كانت أصداءها تصل إلى مسامع علماء الجزائر ومثقفيها، وبعد تأسيس جمال الدين الأفغاني ل"العروة الوثقى" بسنتين، دخل الحفناوي عالم الصحافة وبعد تأسيس هذه الجمعية بحوالي سبع سنوات ظهرت جريدة المؤيد، هذه الأخيرة التي كانت تدعو إلى اليقظة العامة والإصلاح الشامل ومحاربة الفساد السائد المنتشر بين المسلمين والعرب، وتدعو إلى حب الوطن والحرية والثورة على الطغيان والاستبداد الاستعماري، وفي هذه الأثناء تبعت خطى "المؤيد" التي تأسست في ديسمبر 1889م صحف أخرى ظهرت إلى الوجود ابتداءا من عام 1898م كصحيفة "مصباح الشرق"، ولقد كانت هذه الصحف تأتي إلى القطر الجزائري من المشرق العربي عن طريق تونس، ولهذا فلقد كانت هذه الصحف بالنسبة للصحفي الجزائري السيد الحفناوي وللعرب جميعا منارا يضيء لهم الطريق فدفع بهم واجبهم للقيام بالتأليف والتدريس، كما ألف الحفناوي رسائل أراد منها لفت أنظار مواطنيه إلى بعض اكتشافات العلم الغربي الحديث، ولاشك أنه قد اقتبس مضمون تلك الرسائل من كتب فرنسية كان يترجمها له موظفو الولاية العامة ترجمة حرفية فألبسها الحفناوي ثوبا عربيا.

كتب الحفناوي مقالا طويلا غطى ثلاث أرباع الصحيفة(جريدة المبشر)، وقد علق على كتاب ظهر في تلك الأيام لأحد المثقفين الجزائريين باللسانين العربي والفرنسي، وهو السيد أبو القاسم بن سديرة الذي كان مدرسا بالمدرسة العليا للآداب، إذ مدح الحفناوي صاحب هذا الكتاب وقد استعمل أسلوب السجع في تحريره، وقد كان بن سديرة من بين العلماء الجزائريين المتعاونين المستسلمين للإدارة الفرنسية ومن الذين أثرت فيهم الأفكار الغربية، فصاروا ينظرون إلى كل ما هو موجود في بلادهم نظرة استحقار، ويمجدون كل شيء ناتج عن الحضارة الفرنسية، وشدة تأثرهم بالحضارة الغربية جعلهم ينقصون من شخصيتهم، فكانوا يضربون الأمثال بالأوربيين، ومن هؤلاء العلماء المسلمين: الشيخ محمد السعيد بن علي الشريف، سليمان الجزائري التونسي، السيد

[1] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر، المرجع السابق، ص153-154.

الحسن بن بريهمات... وغيرهم، فقد كانوا متعاونين مع الإدارة الفرنسية ومعجبين بثقافة وحضارة الغرب وتقاليدها[1].

أصيب الحفناوي في آخر حياته بالشلل وعندما عجز الأطباء عن شفائه عاد إلى مسقط رأسه بقرية الديس، حيث قضى أيامه الأخيرة صابرا متحسبا بعد أن تمكن منه المرض إلى أن أسلم روحه إلى بارئها يوم الجمعة 21 ذي الحجة 1360هـ الموافق ل 10 جانفي 1942م، عن عمر ناهز 90 سنة ودفن بمقبرة الديس الظهراوية القديمة إلى جانب والده[2].

رابعا: محمد بن مصطفى الخوجة

محمد بن مصطفى بن محمد بن باكير بن الخوجة الملقب بالمضربة والشهير بالشيخ الكمال[3]، ولد بالجزائر العاصمة سنة 1865م، وهي السنة التي زار فيها لؤي نابليون الجزائر للمرة الثانية، وهو من بيت حسن باشا ومصطفى باشا وجدته لأبيه من نسل العلامة الشيخ الحاج محمد بن جعدون الطائر الصيت، دخل الكتاب وعمره خمس سنوات وختم سورة البقرة قبل الختان وحفظ القرآن الكريم ووعاه وهو ابن الحادي عشرة سنة، ثم اشتغل بطلب العلم فقرأ الأجرومية على المدرس على الحسيب السيد محمود حفيد الشيخ المشارك الشيخ قدور باسوم مع نبذة من الألفية وقرأ الأجرومية أيضا على الحسيب السيد محمود حفيد الشيخ علي بن الأمين والشيخ الفقيه النحوي السيد محمد القزادري، والرجل الصالح الأستاذ الفقيه الشيخ علي بن سماية الذي أخذ عنه مرفاة الطلاب في علم الحساب، ومراقي الفلاح في شرح نور الإيضاح، ودرس سلم الأخضري على عالم التحرير السيد علي بن الحاج موسى، وقرأ الجوهرة على العالم المتفنن الشيخ محمد السعيد الزواوي وختم عليه السمرقندية في الاستعارات وأم البراهين للسنوسي، وحضر دروس العلامة المحقق شيخ الجماعة علي بن الحفاف في الدراية لصحيح البخاري مدة تقرب من أربع سنين، وأجازه الشيخ سعيد المدرس بالجامع الأعظم بخط يده، ولم يدرس ابن الخوجة في غير العاصمة، لا في الزوايا الداخلية ولا المعاهد الإسلامية في الخارج، فكان بذلك عصاميا في

[1] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر،ج1، المرجع السابق، ص158-160.

[2] أبو القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي، المرجع السابق، ص165.

[3] بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، وزارة المجاهدين، قالمة، ص421.

اكتساب ثقافته وتكوين نفسه[1]،تلقى تعليمه الابتدائي هناك، ثم تلقى العلوم المختلفة على يد العديد من العلماء[2]،وبعد مرحلة الدراسة والتعلم بدأ حياته العلمية التي قضاها بين المسجد وجريدة المبشر والتأليف، فقد عمل حزابا بالجامع الأعظم سنة 1880م، كما عمل كاتبا بالمكتب السابع من إدارة الوالي العام بالعاصمة ابتداءا من سنة 1888م[3]، ولما بلغ العشرين عاما اشتغل صحافيا في هذه الجريدة مدة تسع سنوات، فقد كان يكتب ويحرر ويصحح ويترجم[4]، ورغم كل عيوب ومساوئ المبشر كونها جريدة رسمية للدعاية الفرنسية، فإنها كانت المدرسة الصحفية التي تخرج منها العديد من الجزائريين وتعلموا فيها فن الصحافة وجمع المادة الخبرية، ثم تقلد منصب التدريس بجامع سفير بالعاصمة، يدرس علم التفسير والتوحيد والفقه وعلوما أخرى، وتولى الإمامة والخطابة بنفس الجامع سنة1913م[5]، وقد تولى الوظيفتين معا واعتزل مهنة الصحافة عام 1901م وتوقف عن الكتابة فيها، وفي هذه السنة التي توقف فيها كان قد عاش مدة خمسة عشر سنة كاملة حياة صحافية بدون انقطاع[6].

وبحكم مهنته كصحفي مثله مثل السيد الحفناوي فقد كان مطلعا على أحوال الشرق والغرب والتطور الفكري والنهضة الحضارية المتحركة والحركة الإصلاحية الناهضة، وقد كان يعيش مع بني قومه في وطن سليب تلعب وتبعث به الأيادي المستعمرة، وقد استمد الصحفي مصطفى خوجة من عدة جرائد في العالم العربي، كصحيفة "اليد" و"مصباح الشرق" و"المنار" وقد تأثر بها تأثرا شديدا من خلال اقتدائه بالشيخ حمزة فتح الله الذي كان محررا بجريدة "الرائد التونسي" ما جعله يطلع على هذه الجريدة ومتأثرا بكتاب السيد فتح الله ، وقد طبع هذا الكتاب في مصر ونتج عن ذلك رسالة عالج فيها الانحلال الذي وقع في المجتمع الجزائري مثل ما وقع وتفشى في المجتمع العربي بوجه عام، إذ أراد من خلالها مصطفى خوجة أن يدافع عن المرأة الجزائرية ضد ظلم الرجال والقساوة والتقاليد التي كبلت المرأة المسلمة في العالم العربي على وجه العموم، حيث

[1] بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد وآخرون، المرجع السابق، ص421.

[2] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر،ج1، المرجع السابق، 174.

[3] بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد وآخرون، المرجع السابق، ص422.

[4] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص174.

[5] بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد وآخرون، المرجع السابق، ص422.

[6] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر،ج1، المرجع السابق، ص174-175.

دافع عنها واستعان بالآيات البينات والأحاديث الشريفة التي تدعو جميعها إلى مراعاة حقوق المرأة الكاملة حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية في الكتاب والسنة، واكتشف بأن محمد بن مصطفى الخوجة اشتغل صحافيا في أول الأمر ثم أستاذا معلما[1]، وها نحن نكتشف فيه شخصية ثالثة؛ وهو محمد مصطفى الكاتب المؤلف والمناضل من أجل تحرير المرأة المسلمة التي دافع عنها في رسالته، ورغم خطورة الجانبين الأول والثاني فإن الجانب الثالث لا يقل خطورة عن السابقين، ولم يتوقف الصحفي محمد مصطفى عن هذه الرسالة بل تلاها بكتاب عنوانه (الاكتراث في حقوق الإناث) ولم يتوقف عند هذه الرسالة بل انطلق يكتب ويؤلف ويراجع المخطوطات ومنها تفسير القرآن للشيخ عبد الرحمن الثعالبي، وبما أن بن الخوجة كان متأثرا بالحركة الإصلاحية في المشرق العربي فإن مما لاشك فيه أنه التقى بالأستاذ الكبير محمد عبدة عندما زار الجزائر سنة 1903مولقد كتب الصحفي مصطفى خوجة في ميادين عديدة في الاقتصاد، التاريخ، الاجتماع والأخبار والفلاحة...،وخصوصا في التاريخ كتب سلسلة من المقالات صاغها وأعاد تحريرها، تتحدث عن تاريخ العمران الليبي، وبعد إعلان الحرب العالمية الأولى بسنة واحدة، وفته المنية في شهر سبتمبر عام 1915م، وهو لم يتعد الخمسين عاما من عمره، قضى منها حوالي ثلاثين عاما في الحياة الفكرية والثقافية .

وبما أن ابن الخوجة كان حافظا للقرآن والحديث وأشعار العرب وخطبهم، وعالما بالشريعة الإسلامية واللغة العربية وكاتبا بليغا وشاعرا مجيدا، اتصف بالذكاء والنبوغ حتى صار من كبار العلماء وبزكاة النفس عد من فضلاء الجزائر، وكان من المتمسكين بالدين والغيورين عليه ومن المدافعين عن العربية[2]، وقد قدم لهذه الجريدة الكثير حيث لازمها مدة خمسة عشر سنة، ومازالت تحفظ له ذكريات جميلة .وكانت وفاته في السابع من شوال سنة 1333هـ الموافق ل18أوت 1915م، ودفن بمقبرة الحامة وقبره معروف بها[3].

[1] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر،ج1، المرجع السابق، ص176-177.

[2] بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد وآخرون، المرجع السابق، ص429.

[3] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر،ج1، المرجع السابق، ص178-179.

خامسا: السيد محمد السعيد علي الشريف البجاوي

يعتبر من أول الكتاب الذين كتبوا سلسلة من المقالات ذات الطابع الصحفي، وقد بلغت أكثر من سبعة عشر مقالا، إذ سافر هذا الأخير رفقة أعيان آخرين إلى فرنسا، وحضر الاحتفالات فيها عندما نصب لؤي نابليونا امبراطوارا سنة 1852م، وقد شاهد أشياءا يعجز الإنسان عن إدراكها تلبية لبعض الأمراء من أصدقائه، وبعد رجوعه من هذه الرحلة التي فتحت له آفاق التفكير ودلته على وسائل التعبير، فجاءت بذلك مقالاته ممتعة ومركزة تترك القارئ يتشوق إلى مطالعتها ومترقبا القادمة منها، ولقد كانت مقالاته حقا مقالات أديب، ولذلك كانت جريدة المبشر تعنون مقالاته بالعنوان التالي: (من كلام الأديب محمد السعيد بن علي الشريف)، ومن بين مقالاته المنشورة في الجريدة خلال حديثه عن عموم الهناء والعافية في الجزائر، واستدل على ذلك بأن الدولة الفرنسية لم تنتصر في حروبها إلا بالعافية والعدل، واسترسل حديثه بالواعظ المصلح مطالبا بالعمل والإحسان ويظهر هذا جليا في قوله: " وحقيق أن العمل ميزان الله في أرضه وأنه مقرون بالإحسان، فإذا كان الملك عادلا وجبت محبته، كما وجبت (محاربته) عند الجور والظلم"، وبعد ذلك انتقل إلى الحديث عن محاسن نظام الحكم الفرنسي من خلال زيارته لفرنسا وإقامته بها مدة ستة أشهر[1]، وشهد نظامها ودرس أحوالها وحياة سكانها ونظام حكمها والعدل المخيم على رعاياها، وعلى ضوء ذلك ثبت له أن صلاح الحكم لا يكون إلا بصلاح الوزراء والأعوان ورجال الدولة فإن صلحوا صلح وإن فسدوا فسد، ومن خلال المقال الذي أهداه للجنرال راندون ومن خلال الكلمة التي ختم بها، نجد أن السيد محمد السعيد علي الشريف البجاوي يقول لهذا الجنرال: أن الشعب الجزائري لا يحكمه ظالم أو متجبر وأنه لا يلين إلا بالعدل، من خلال قوله:" وعلى كل حال أن ما حصل من رغبة هذه العمالة في طاعة الدولة الفرنسية إلا وقوفها على العدل بإحكام وقوانين مؤسسة، حيث أن الملك –الحكم– بالجنود والجنود بالمال– والمال من البلاد– والبلاد بالرعايا والرعايا بالعدل ".

يعبر عن آرائه بأسلوب صحفي، لم يمتهن مهنة الصحافة، وعلى الرغم من ذلك فإنه كان أول جزائري يكتب سلسلة من المقالات لجريدة المبشر، وقد كان الوحيد في هذا الميدان طوال هذه

[1] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر،ج1، المرجع السابق، ص33–35.

المدة[1]،ويخبرنا الحفناوي أن الشيخ محمد السعيد كان من أصحاب النفوذ البليغ والجاه العظيم في قبائل زواوة وما يليها، ومن أهل الاحترام والاعتبار عند الدولة الفرنسية وله محبة في العلماء والطلبة، توفي سنة 1314هـ الموافق ل 1896م، وخلفه في الوظيف الرسمي وفي الزاوية ابنه الشريف بن علي الشريف[2]

سادسا: حسن بن بريهمات

هو الحسن بن إبراهيم بن الحاج حسين الملقب "بريهمات" لاشتهاره ببدل الدنانير والدريهمات في سبيل الله، وقد تريد العرب بالتصغير"التعظيم" لكناية خفية، ولد بالعاصمة في تاريخ مجهول، غير أن أبو القاسم سعد الله يذكر أنه يكون قد ولد في حوالي 1821م، وقد شهد حسن بن بريهمات في صباه الحملة الفرنسية على الجزائر، واستبدال الإدارة التركية بالإدارة الفرنسية، عن طريق العنف والتقتيل، فنشأ داخله إحساس بالكراهية اتجاه الفرنسيين، فرأى ضرورة مجاملتهم وتحاشي ظلمهم[3] ،وقد كان من أوائل الجزائريين الذين دخلوا المدرسة العربية الفرنسية(الابتدائية)، التي أنشئت سنة 1836م،وكان والده من الحضر يكتب لوكيل الخرج(وزير البحر والخارجية) خلال العهد العثماني، وكان والده صاحبا في القراءة الأولى للشيخين محمد بن الحاج حمو ومصطفى الحرار[4]،ويرجع أصل أسرته إلى الأندلس فبعد سقوط الأندلس لجأت أسرته إلى المغرب الأقصى، حيث حظيت من ملوك المغرب بما تستحقه من حفاوة وتكريم وتقلدت مناصب عليا، إلى أن تغيرت الظروف السياسية، فانتقلت إلى تونس فكان لها من الإقبال بها مثل ما كان لها بالمغرب لغاية سنة 1740م، حيث استدعيت من طرف دايات الجزائر فانتقلت إلى العاصمة وأقامت بها.

أقام والده إبراهيم بمدينة طولقة المجاورة لبسكرة، أين كان يعمل كرئيس على العمال البسكريين، الذين كان يستخدمهم وكيل الخرج الترك، وكان يزور الجزائر العاصمة في كل شهر رمضان، وكان يتصل بالطبقة الأرستقراطية إلى نهاية الشهر، ونظرا لحفظه القرآن الكريم مع حسن

[1] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة في الجزائر،ج1، المرجع السابق، ص37-38.

[2] بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد وآخرون، المرجع السابق، ص321.

[3] المرجع نفسه، ص114.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998م، ص515.

التجويد وترتيله، كانت تقدمه النخبة الأرستقراطية ليصلي بها التروايح، وبعد نهاية شهر رمضان يعود إلى طولقة، ونظرا لهذه العلاقات عاد إلى العاصمة حيث أقام بها وتزوج وأنجب ولده الحسن.

لما عينت حكومة الإمبراطور نابليون الثالث لجنة الكونت (لوهون) و(راندون) للبحث في أسباب حوادث المجاعة والنكبات الطبيعية التي كان يعاني منها الجزائري خلال السنوات 1866 1868م، كان حسن بن بريهمات من ضمن الأعيان الثلاثة الذين استجوبتهم اللجنة المذكورة حيث سئل عن منطقة الجزائر، في حين سئل المكي بن باديس عن منطقة قسنطينة، وأحمد ولد القاضي عن منطقة وهران[1].

عين قاضيا بالبليدة من طرف الحاكم العام راندون باعتباره كان عارفا بالمدرسة الفرنسية، وصهر العالم المتصوف (مصطفى الحرار)، وابن لأحد الخوجات، ثم ترقى بعد ذلك حتى وصل إلى عضوية المجلس الشرعي ومدير المدرسة، ومن المعلوم أن القضاء كان منصبا سياسيا عند الفرنسيين، لأن القاضي لا يمثل الشرع الإسلامي ولكنه في الحقيقة يمثل الدولة الفرنسية، وبالتالي فهو رمز للسلطة الفرنسية ثم فيما بعد لاحظ الفرنسيون في هذا الأخير الذكاء والمهارة، فاقترحه رئيس القطاع العسكري سنة1855م ليكون مديرا لمدرسة الجزائر الشرعية-الفرنسية بعدما لاحظ الضابط العسكري أن حسن بن بريهمات سهل الانقياد وذكي، خصوصا أنه كان صادقا في إسلامه وبضرورة التعامل مع الفرنسيين ومعجب بالحضارة الفرنسية، وقد يكون قد فعل ذلك تفاديا لإثارة الغضب ضد الفرنسيين وحماية الدين والوطن كما قال بعضهم، عاش بن بريهمات حوالي أربعين سنة في الوظيف الفرنسي وتقلب مع مختلف الموجات والحكام من راندون إلى بيليسييه ...إلخ[2].

عين في سنة 1854م ابن بريهمات عضوا في المجلس الفقهي الذي أنشاه الفرنسيون، وفي سنة 1855م مديرا لمدرسة الجزائر الشرعية الفرنسية، أما في سنة 1860م عهد إليه مع مجموعة من زملائه منهم المفتي حميدة العمالي، والصحفي السياسي أحمد البدوي، ومحمد بن مصطفى بترجمة القانون الخاص بتنظيم المحاكم الإسلامية في الجزائر وهو القانون الذي أصدره نابليون

[1] بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد وآخرون، المرجع السابق، ص115.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص516-517.

الثالث في 1859م[1]،ومن الوظائف الأخرى رغم أنها رمزية فقط عضويته في المجلس الاستشاري بالحكومة العامة سنة1865م، وهو منصب خاص ببعض الجزائريين الذين تعينهم السلطة لتمثيل الأهالي.

وقد كان يكتب المقالات في المبشر وينوه بكتاب "خير الدين باشا التونسي" شعرا ويراسله وعلى حسب ما ذكرته جريدة المبشر أنه كان يستضيف حوالي أربعين تلميذا في بيته بمناسبة عيد الفطر، هؤلاء كانوا يتلقون العلم في المدرسة السلطانية (معهد الكوليج العربي)، ومن تلاميذه الذين نوهوا به أبو القاسم الحفناوي، فقد قال في كتابه: إنه أول من ضمه إليه وعرفه بالجزائر وما فيها من خبيث وطيب، ونفهم من كلام الحفناوي أنه قد دخل "المدرسة الدولية" أي (الشرعية – الفرنسية)، أيام إدارة ابن بريهمات لها وهي التي أصبحت تسمى الثعالبية فيما بعد، وهو من شيوخ الحفناوي في المدرسة الشرعية بالعاصمة حيث كان يزوره من وقت لآخر في بيته، فقد قال عنه الحفناوي منوها به وبعلمه وأخلاقه" فهو ذو طبع لطيف وذوق سليم وهيئة فاخرة وتواضع وإحسان فهو ذو خبرة واسعة بما يجري في وقته من أحداث وله علم عجيب بالتاريخ وطبقات الأدباء وعن منزلته العالية بين أعيان العاصمة"[2]،وقد أضاف الحفناوي أنه قد تخرج على يديه عدد من العلماء والقضاة، وذكر منهم يحي بن محمد الجرومي[3]،فكان الفرنسيون يحبون هذه المبادرة التي لا تربط بين المعلم والتلاميذ، وإنما بين من يمثل أفكارهم والجيل الجديد من الأهالي، حتى أن جريدة المبشر التي أوردت الخبر ذكرت أنها مبادرة تدخل في مهمة فرنسا لصالح عامة الناس، وفي عيد الأضحى كذلك كرر بن بريهمات هذه المبادرة ونوه فيها أيضا تلاميذه بضرورة العلم وحثهم على تقليد أسلافهم الذين رحلوا من أجله إلى الصين، توفي حسن بن بريهمات بتاريخ 8مارس 1884م في القصبة، ودفن بتربة الشيخ عبد الرحمان الثعالبي[4].

[1] بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد وآخرون، المرجع السابق، ص115.

[2] أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم الديسي، المرجع السابق، ص189.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص524-525.

[4] بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد وآخرون، المرجع السابق، ص115.

الفصل الثاني: قضايا الجزائر التي عالجتها جريدة المبشر

المبحث الأول الأوضاع السياسية والإدارية

أولا: الوضع السياسي

ثانيا: الوضع الإداري

المبحث الثاني: الوضع الإقتصادي

أولا: الجانب الزراعي

1- زراعة الأشجار المثمرة

2-زراعة الحبوب

3- زراعة القطن

4- غراسة الدخان

ثانيا: الجانب التجاري

1- تجارة الصوف

2- تجارة الزيت

3- تجارة الصيد

ثالثا: الجانب الصناعي

رابعا: البناء والتشييد

خامسا: المنظومة القضائية

المبحث الثالث: الجانب التعليمي والديني والقضائي

أولا: الجانب التعليمي

ثانيا: الجانب الديني

ثالثا: الجانب القضائي

المبحث الرابع: الجانب الصحي

أولا: الوباء

ثانيا: مرض الجدري

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والإدارية

تطرقت جريدة المبشر إلى العديد من القوانين والقرارات السياسية والإدارية التي وضعتها الإدارة الفرنسية لتسيير شؤون الإقليم الجزائري، والتي حاولت فرنسا من خلالها دمج الجزائر بفرنسا، وسنقوم باستعراضها كالآتي:

أولا: الوضع السياسي

من خلال قراءتنا لأعداد الجريدة يتضح أن السلطة الفرنسية أو ما يسمى بدولة الريبوبليك هي أساس تسيير دواليب الحكم في الإقليم الجزائري، وقد ساقت في ذلك حجة مفادها أن هذه السلطة كافلة بإقامة العدل والصلح والنهوض بالأهالي في مختلف المجالات، محاولة بذلك إقناع الأهالي بأن هؤلاء الذين ستختارهم الإدارة الفرنسية لتسيير شؤون البلاد هم جنرالات وضباط وشخصيات مرموقة لها وزنها وعارفة بأحوال البلاد، وعلى إثر ذلك رحب الجميع بهذا الحكم.

وما ورد أنه عند قدوم أي شخصية فرنسية لها وزنها ومكانتها، تلقى استقبالا من قبل الفرنسيين والأعيان المسلمين، خصوصا عند تعيين ابن السلطان دوك دومال على حكم إقليم الجزائر، هذا الأخير الذي تميز بجوده على العامة وذكائه وعقلانية سياسته، وهذه الصفات نهلها من والده[1]، وخلال فترة مكوثه في الجزائر عقد اجتماعا اجتمع فيه بأعيان قسنطينة، طرحت من خلاله مصالح الأهالي فيما يخص الملك والرعية والسيرة بالعدل والإنصاف في مقابل ذلك الدخول في طاعة الدولة الفرنسية[2].

فالدولة الفرنسية تنظر دائما في فوائد إقليم الجزائر، مسلمين كانوا أم نصارى، وفي اجتماع لها بديوانها الأعظم بفرنسا اختارت رجالا لترتيب الأحكام، وهؤلاء المختارون لهم معرفة بهذه البلاد وبعادات حكامها لمكوثهم فيها، وهم الجنرال كافنياك[3] المشهور بحسن كلامه وعظيم سياسته[4]وقد

---

[1] جريدة المبشر،العدد2، 30سبتمبر1847م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد6، 30نوفمبر1847م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص1.

[3] كافنياك: هو أرجين كافنياك أحد أبرز الأسماء العسكرية والسياسية، ولد سنة 1802م بباريس، تخرج برتبة نقيب من المدرسة الحربية المدفعية، كان من الضباط الفرنسيين الذين نزلوا باكرا في الجزائر بعد الحملة الفرنسية الناجحة على العاصمة...، ينظر إلى: بن سيفي عز الدين، تاريخ منطقة أولاد ميمون من خلال بعض المصادر الفرنسية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد28، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016م، ص64.

[4] جريدة المبشر، العدد23، 14أوت1848م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص1.

تم اختياره من قبل أهل بلاده ليكون أحد أرباب الديوان الأعظم الفرنساوي[1]،وعلى الرغم من رجوعه إلى بلده إلا أنه لايزال يتحكم في جميع أمور إقليم الجزائر، على اعتبار أن هذا الأخير قد سبق وحكم أمور هذه الأقاليم لمدة ستة عشرة سنة، أما الجنرال لمورسيير وزير الحرب المكلف بأمور الجزائر، عرف بسيرته الحميدة في الحروب وإتقانه للغة العربية[2]،أما الجنرال شنقرنير الذي رجع إلى بلاده وتولى بها أعلى منصب(كوبرنور) تميز بحسن التدبير وتسيير الأمور، وقد استقر بهذا الإقليم مدة ثمانية عشرة سنة، وبالتالي فهو عارفا بلغة وعادات وشريعة الجزائريين، وقد كان دائما في خدمتهم[3]، وهذه الشخصية التي انفرد بهاعن باقي جنرالات فرنسامن شجاعة وعدل وخدمة مصالح الجزائريين، جعلته محبوبا بين أهالي عمالات إقليم الجزائر[4].

كما استقبل سعادة السيد الجنرال شارون استقبال التوقير والتعظيم من طرف أعيان الإقليم الجزائري عند عودته من فرنسا إلى الجزائر، ولعل ذلك دليل على لينه وتعامله الحسن مع الأهالي[5]، وبتاريخ 22أكتوبر سنة1850م عين الجنرال دوطبول والي على الجزائر، هذا الأخير الذي أعد له استقبالا كسابقيه من الجنرالات حكام الإقليم الجزائري، وقد وضح هذا الأخير في خطاب له ألقاه على مسامع الأهالي عن كيفية السياسة التي سيتبناها، حيث تعهد بأنه سيقف على مصالح البلاد والعباد بكل عدل من خلال معاقبة المفسد ومجازاة المصلح، فمثلا في الجانب الاقتصادي وعد باستصلاح الأراضي والوقوف مع الأهالي في حالات الضيق والعجز وتخفيف المطالب المخزنية، وفي الجانب الديني وعد بعدم المساس بشريعة المسلمين وعاداتهم...[6].

في المقابل نجد أن بعض قادة أعراش العمالات عندما يضيق حالهم يدخلون في طاعة الدولة الفرنساوية ومثال ذلك كبراء أولاد محمد بن مباركة، فرقة من أولاد عيسى، النوايل...إلخ،

---

[1] جريدة المبشر، العدد17، 15ماي1848م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد19، 15جوان1848م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص1.

[3] جريدة المبشر، العدد20، 30جوان 1848م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص1.

[4] جريدة المبشر، العدد19، المصدر السابق، ص2.

[5] جريدة المبشر، العدد65، 15ماي1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[6] جريدة المبشر، العدد77، 15أكتوبر1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2.

فبعد أن كان هؤلاء منافقين وغير راغبين في الدخول تحت سلطة الدولة في سنة 1849م، نجدهم الآن أي في سنة 1850م في مبايعة كاملة للدولة ليحصل لهم نصيب من إعانات البايلك[1].

كما يتضح أيضا أن الدولة الفرنسية تتبع سياسة اللين مع من خدمها ودخل تحت طاعتها في المقابل تقابل من عاكسها بالعنف والغضب، وهو الحال بعمالة قسنطينة، إذ خرج جنرال سطيف مع أربعة آلاف وخمسمائة عسكري إلى بجاية لإدخال الأعراش في طاعة الدولة، وقد اتهم هؤلاء بخلق الفتنة والتي سببها ضرب أحد فسيانات بيرو عرب بجاية، وقد أدرك هذا الجنرال مراده لكثرة جيوشه، كما يقوم البايلك باختيار القياد الذين لهم ولاء خالص للدولة لقمع الفساد وحفظ الأمن والاستقرار، ما يفسر أن الدولة الفرنسية لها أعين جزائرية في كل النواحي تخدم مصالحها[2].

ثانيا: الوضع الإداري

قسم الإقليم الجزائري إداريا إلى ثلاث عمالات: (الجزائر، قسنطينة، وهران) وقد ضمت كل عمالة نواحي وبلديات وأعراش...إلخ، وللتحكم في زمام الأمور الإدارية جعلت المهام بين أيادي تدين بالولاء لفرنسا، وتبرير هذه الأخيرة في ذلك من خلال ما ورد في أعداد الجريدة، أن الغاية تكمن في الحفاظ على استقرار البلاد وأمن العباد، وعلى إثر ذلك جعل المكان المناسب للشخص المناسب، وفيما يلي ذكر لما أحدثته الإدارة الفرنسية في هذا الجانب:

قام سعادة سلطان فرنسا بتولية الأعيان والحكام على إقليم الجزائر على النحو التالي: السيد دوك دومال حاكما عاما للإقليم الجزائري، والعمالات الثلاث تحت حكم: الجنرال بيدو حاكما على عمالة قسنطينة بعد أن كان حاكما على إقليم الجزائر قبل تولية ابن سعادة السلطان، والسيد الجنرال شنقرنيير على عمالة الجزائر، وتعيين الجنرال لمورسيير حاكما على عمالة وهران.

وتجدر الإشارة إلى أن الجنرال بيدو يتصرف في جميع أمور البايلك ماعدا العسكر، الذي يكون تحت أمر الجنرال شنقرني[3]، وكل عمالة من هذه العمالات قسمت على أربعة قسمات، وكل قسمة لها حاكمها، وكل قسمة مقسمة للنواحي التالية على الترتيب: عمالة الجزائر(الجزائر، المدية

[1] جريدة المبشر، العدد70، 30جويلية1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

[2] جريدة المبشر، العدد65، المصدر السابق، ص4.

[3] جريدة المبشر، العدد3، 15أكتوبر1847م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

مليانة، الأصنام)، والعمالة الوهرانية(معسكر، مستغانم، تلمسان)،والعمالة القسنطينية (قسنطينة عنابة، سطيف، باتنة)، وفي هذه المدن والقرى أحكام مختصة للعرب تسمى بيرو العرب، الذي يقوم بتسيير أمور وشؤون الأهالي كالظلم، الشكايات، الجور.....إلخ[1].

وبأمر من سعادة الجنرال حاكم العمالات الجزائرية، تمت تولية الأعيان على بيروات العرب على كل منطقة نذكرها كالآتي: سي محمد الراشدي، بلحملاوي خوجة (بيرو عرب سطيف)، سي المحفوظ بن العربي خوجة(بيرو عرب سكيكدة)، محمد الصمار خوجة(بيرو عرب عنابة)، سي أحمد العنتري(بيرو عرب باتنة) سي محمد بن نوار(بيرو عرب القالة)، سي محمد بن عبد الرحمان(بيرو عرب قالمة)، سي محمد بن سماعيل(بيرو عرب بسكرة)، سي أحمد بن خليل العنابي(بيرو عرب جيجل)[2].

وبتاريخ الحادي عشر شوال تمت تولية الجنرال شارون على كافة أمور الإقليم الجزائري بدل الجنرال ماري، وقد وصل للجزائر يوم الثاني والعشرون شوال واستقبله أهلها استقبالا يليق بمقامه كسابقيه من الجنرالات، وأهم ما انفرد به هذا الجنرال عن غيره منع ولاة العرب من التبرك بتوليته[3].

وطبقا للأمر الصادر من سعادة البريزدان رئيس الدولة الريبوبليكية الفرنسية تم تبديل وترتيب عمالة وهران بتاريخ الثاني عشر جمادى الثانية وكان الترتيب كالآتي:

- ✓ الترتيب الأول: إن العمالة المذكورة ستشتمل مستقبلا على جميع الأعراش التي بأرضها، أما عرش ولاد عبد الله الذي كان يحكم سيدي بلعباس يدخل الآن تحت طاعة آغا الدوابر والشرفة والقطارنية الأسفلون اللذان كانا يحكما سيدي بلعباس سيدخلون أيضا تحت آغة الغرابة.
- ✓ الترتيب الثاني: أن قسمة سيدي بلعباس تحتوي على ثلاثة أوطان: أولها وطن آغة بني عامر الغرابة وأعراشه منها، ذوي عيسى وأولاد ميمون ولاد سيدي عبد الله ولاد زاير ولاد خليفة، وثانيا وطن آغا بني عامر الشراقة وأعراشه منها ولاد سليمان وولاد علي والعزج وولاد سيدي خالد

[1] جريدة المبشر، العدد4، 30أكتوبر1847م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد16، 30أفريل1848م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص3.

[3] جريدة المبشر، العدد26، 30سبتمبر1848م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص1.

وولاد ابراهيم وولاد سيدي علي بن أيوب، وثالثا وطن لآغا السحاري وأعراشه بني مطهر وأولاد بلاغ والحساسنة.

- ✓ الترتيب الثالث: أنعرش الجعافرة الغرابة سيخرجون من حكم سيدي بلعباس ويدخلون بولاية معسكر[1].

بتاريخ الثامن ربيع الأول أمر رئيس الدولة الفرنسية بإحداث التوليات التالية: الجنرال سنطرنوا على عمالة قسنطينة بدلا من الجنرال أربليون، كما تولى الجنرال دسال قسمة من الجزائر بعد أن كان متولي قسمة من قسنطينة، وتولى سعادة الجنرال دوماسعلى قسنطينة بدلا من الجنرال المذكور، أما الجنرال بارال بقي متولي على قسمة سطيف.

وبأمر من سعادة رئيس الدولة إلى سعادة والي الجزائر أنعم على كل من علي بن يحي بن عيسى باش آغة قبلة المدية، ومحمد ولد المقراني قايد ولاد دراج في الغرابة وبوسعادة نيشان افتخار لحسن خدمتهما للدولة[2].

وفي شهر أفريل 1846م أسند سعادة القبيرنور جنر الوظيفة قيادة بلد قسنطينة إلى أحد الحكام الفرنسيين، وبتاريخ 21أفريل1850م أمر وزير الحرب بإبطال المنصب المذكور كلية وإسناد خدمته إلى صاحب البيرو الأول من بريفي البلد المذكور، ومتولي هذا البيرو هو السيد بوصلار، وبالتالي يكون تصريف أمور قيادة البلد بيده[3]، وبتاريخ 20أفريل1850موبأمر من رئيس الدولة الفرنسية تولى السيد الجنرال دوماص أمور الجزائر بديوان الحرب بعد أن كان متولي أمور العرب بالجزائر لمدة طويلة[4].

تواصل الدولة الفرنسية أغداقها على الأشخاص الطائعين لها والمخلصين لخدمتها، وفي هذا الصدد وبتاريخ 4 ماي 1850م أنعم وزير الحرب على كل من محمد بن رزقة، الشريف بن النجار وآخرين بنيشان افتخار ومبلغ من المال لحسن وقوفهما مع الأهالي ساعة الوباء[5].

---

[1] جريدة المبشر،العدد41، 15ماي1849م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد59، 15فيفري1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2 .

[3] جريدة المبشر، العدد62، 30مارس1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[4] جريدة المبشر، العدد65، المصدر السابق، ص2.

[5] جريدة المبشر، العدد66، 30ماي1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة ، ص2.

وبأمر من سعادة والي الجزائر حصلت التوليات الآتية الذكر حسب ما ورد:

الجنرال بوسكي حاكم مستغانم تولى ناحية سطيف، أما مستغانم تولاها الجنرال دوسال حاكم إحدى قسمات عمالة الجزائر، والجنرال كوني الذي حكم إحدى قسمات العمالة الوهرانية تولى الآن قسمات الجزائر، أما الجنرال دوشلاندار تولى قسمة من عمالة وهران، وهذا الأخير بعث من طرف رئيس الدولة وعين من قبل والي الجزائر[1].

بتاريخ22أكتوبر1849م أصدر رئيس الدولة الفرنسية فرانسيس أمرا ضمن تولية الجنرال شرام وزيرا للحرب بدلا من الجنرال دوطبول، هذا الأخير ولي على الجزائر بدلا من الجنرال شارون، وقد حددت حدود حكم دوطبول من نهاية حدود إيالة المغرب إلى حدود إيالة تونس[2].

كما صدر أمر من طرف رئيس الدولة الفرنسية لترتيب جماعات البرانيين(الأجانب) بالبليدة على ثلاث أقسام:

- القسمة الأولى: تضم القبائل خاصة.
- القسمة الثانية: تشمل بني مزاب، البساكرة، مزيتة، والأغواط.
- القسمة الثالثة: فتضم العبيد وبني عداس.

ويكون على كل قسمة مكلف بأمورها وشؤونها، والقسمات الثلاث تكون تحت نظر أمين مختص، كما سيكون شاوش واقف على خدمتهم، وحددت الأجرة السنوية للأمين بألف ومائتين فرنك، وأجرة الشاوش ستمائة فرنك، وقد صدر هذا الأمر بالجزائر واشتهر العمل به يوم5يناير1851م[3].

كما حدثت عدة توليات بعمالة قسنطينة كالآتي: تمت تولية سعادة الجينرال دي سال على ساير عمالة قسنطينة، كما صدر أمر من حضرة رئيس الدولة بتاريخ 26أكتوبر يتضمن تولية سعادة الجنرال سانطروا وزارة الحرب بدار الملك بفرنسا، وقد أقام بإقليم الجزائر مدة اثنا عشر سنة بدلا من سعادة الجنرال راندون، هذا الأخير الذي صار حاكما على إقليم الجزائر، وانتقل سعادة الجنرال بليسي إلى عمالة وهران وقد أنعم رئيس الدولة عليه بالنيشان الافتخاري الأعظم، كما أنعم

[1] جريدة المبشر، العدد68، 30جوان1851م، طبع ببلد بالجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد81، 15يناير1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

[3] جريدة المبشر، العدد82، 31يناير1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

بنيشان كبير على سعادة الجينرال كوني وكلونيل دوريو متكلف بأمور عرب الجزائر، وتم تكريم القبطان بيشوا متولي أمور عرب الجزائر بنيشان ذهب، وأنعم على القبطان يلبانجاص بنيشان فضة، وكذلك على الليوتنان الأكبر حاكم بيرو عرب التنس بنيشان فضة، وكرم الليوتنان ريفلي صاحب بيرو عرب جامع الغزوات بنيشان فضة، وأنعم على بلقاسم بن قاسي باشا آغة سانوا ومحمد بلحاج آغا فليسة بنيشان فضة، وكرمكل من ليوتنان قانديل صاحب بيرو عرب التنس وليوتنان لقاردير صاحب بيرو عرب صبدو بمنصب قبطان.

كما صدر أمر من سعادة رئيس الدولة يتضمن علو مرتبة الجنرال كامو إلى الرتبة الأولى بدلا من الجنرال بلانجيني، ونجد أن سعادة والي الجزائر قد أصدر قرارا بتاريخ 20 فيفري1851م يقضي بانتقال الجنرال لوزي من حكم عمالة قسنطينة إلى حكم ناحية وهران، وتولية كذلك الجنرال بوسكارن بعمالة معسكر[1]، كما انتقل أيضا سعادة الجنرال دلوزي من حكم عمالة وهران إلى حكم مستغانم في يوم الخامس أفريل من نفس السنة المذكورة بدلا من الجنرال كوزان مونتوبا الذي تولى حكم تلمسان[2].

وصدر أيضا أمر من سعادة والي الجزائر بتاريخ عشرين سبتمبر تضمنت ولية القبطان فنيلون حكم بيرو عرب البليدة بعد أن كان حاكم لبيرو عرب مليانة بدلا من السيد ديكرو لتوليه منصب كلونيل، كما تمت تولية القبطان شاتري بيرو عرب مليانة بدلا من السيد فنيلون، والسيد والف حاكم بيرو عرب سيدي بلعباس، ثم تولى السيد ليوتنان لاكرتيل رئاسة بيرو عرب سيدي بلعباس بدلا من السيد والف، وبتاريخ 15سبتمبر صدر أمر من سعادة وزير الحرب، يتضمن اجتماع البرانيين الأجانب بالمدية جماعة واحدة مقسمة إلى أربعة أقسام: (القبائل، بني ميزاب، العبيد، الأجانب) وكل قسمة من هذه القسمات تحت نظر مقدمها والكل تحت نظر أمين وله شاوش، ثم للأمين راتب سنوي قدره ثمانمائة فرنك وللشاوش أربعمائة فرنك، وصدر أمر آخر في شأن البرانيين بمليانة، يجتمعون جماعة واحدة تقسم على أربعة أقسام: القسم الأول (القبائل الأغواط) والقسم الثاني (بني ميزاب) والقسم الثالث (العبيد) والقسم الرابع (الأجانب) من ساير

[1] جريدة المبشر، العدد109، 15مارس1852م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص5.

[2] جريدة المبشر، العدد111، 15أفريل1852م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

الأراضي، وحكم الكل على يد أحد الأمناء مع مقدم، وللأمين راتب سنوي قدره ثمانمائة فرنك[1].في الثاني أفريل صدر أمر آخر من سعادة والي الجزائر، بانتقال القبطان بون فالي صاحب بيرو عرب برج بوعريريج إلى حكم عين البيضة، كما انتقل سعادة الكلونيل بريقوا حاكم بيرو عرب قالمة إلى حكم بيرو عرب بجاية، وتولى مكانه الكلونيل بودفيل والذي كان سابقا ببسكرة، وتولى الليوتنان مسرين بيرو عرب قالمة والليوتنان ما هوى بيرو عرب القالة، والليوتنان لبارط بيرو عرب سطيف والليوتنان أسبير حكم بيرو عرب برج بوعريريج، والليوتنان لوطي حكم بيرو عرب بوسعادة والليوتنان لنويل حكم بيرو عرب بجاية، والليوتنان أبروى حكم بيرو عرب باتنة[2].

وبتاريخ الرابع عشر أفريل صدر أمر من سعادة والي الجزائر، تضمن تولية بعض فسيانات العسكر منصب الخلافة في بيرو عرب العمالة، حيث تولى القبطان يلتنجاس بيرو عرب البليدة والقبطان مارتان بيرو عرب الجزائر، والليوتنان برحي بيرو عرب التدلس، والليوتنان كامات بيرو عرب سور، والليوتنان كاروس بيرو عرب المدية، والليوتنان دوفال بيرو عرب بوغار، والليوتنان شويسلا بيرو عرب مليانة، والليوتنان يورسري بيرو عرب شرشال، والليوتنان دورنانو بيرو الأصنام، والليوتنان لاكيير بيرو عرب تنس[3]. وبتاريخ الثاني والعشرون أكتوبر 1851م صدر أمر من سعادة الوزير الأعظم يتضمن تبديل أقسام حكم رعية عنابة وقالمة وسكيكدة، حيث دخل بحكم عنابة (جبل يدوغ ووادي حجر)، كما دخل بحكم قالمة (أهل الغرفة والناظور وبن فوغال وسلاوة وبلاد غندورة)، ودخل بحكم سكيكدة (الرجاته وولاد عطية والعلمة والحوض القبلي والقل وفحصة وبني إسحاق ورشاوة وبلادين بريخ). كما أمر سعادة والي الجزائر بتولية القبطان دليطر(بيرو عرب برج بوعريريج)، وتولى ليوتنان لنوبل (حكم بيرو عرب بجاية)[4]، كما تمت تولية القبطان قانديل (حكم بيرو عرب البليدة)، كما تولى القبطان سريزبا(حكم بيرو عرب الأصنام)[5]، وقد صدر أمر من طرف وزير الحرب بتاريخ 14يناير من سنة 1851م، ضمن ترتيب جماعات قسنطينة وقد جاء في ثلاث فصول على النحو الاتي:

---

[1] جريدة المبشر، العدد99، 16أكتوبر1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[2] جريدة المبشر، العدد111، المصدر السابق، ص3.

[3] جريدة المبشر، العدد112، 30أفريل1852م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[4] جريدة المبشر، العدد141، 31أكتوبر1852م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3-4.

[5] جريدة المبشر، العدد130، 30جانفي 1853م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

- الفصل الأول: تكون ستة جماعات بقسنطينة لها أمناء وشواش وهي: (القبائل، الشاوية البساكرة، بني مزاب، المزيتة والعبيد).
- الفصل الثاني: تكون لكل جماعة من الجماعات المذكورة أمين وشاوش وخوجة، ولكل واحد منهم ماهية.
- الفصل الثالث: وبما أن جماعة القبائل أكثر عددا يكون لأمينها راتب سنوي قدره ألف ومائتين فرنك، أما الأمناء الخمسة الآخرين فراتب كل واحد منهم تسعمائة فرنك سنويا وجعل للخوجة راتب قدره سبعمائة وعشرون فرنك سنويا، أما الشاوش فأجرته أربعمائة وثمانون فرنك سنويا.

وبعد صدور هذا الأمر اختار والي الجزائر الوظائف للأشخاص الآتية أسماؤهم: سي أحمد بن شراد (أمين القبائل)، سي لخضر بن علي الزمولي (أمين الشاوية)، سي ساعد بني اللواش (أمين البساكرة)، سي أحمد بن يحي بن سعيد (أمين بني مزاب)، سي محمد بن جاب الله (أمين مزيتة)، وبركات الوصيف أحمد باي المملوك (أمين العبيد)[1].

وقد صدر أمر من نفس الجهة المذكورة ضمن ترتيب أربعة وظائف لأربعة مشايخ بحوم قسنطينة لتسيير أمور البلاد تحت نظر سعادة البريفي وردت أسماؤهم كالآتي: أحمد بن زايد شيخ على (حومة الحامة وما يليها)، أحمد بن شعبان شيخ على (حومة وادي الرمل وما يليه)، عمار بن علي شيخ على (حومة الشطابة وما يليها)، وإبراهيم بن شيخ الشرقة شيخ على (حومة وادي بومرزوق وما يليه)، وقد جعل لكل واحد منهم راتب سنوي قدره تسعمائة فرنك، مع وصية الوزير بالقيام بمصالح حومهم [2].

وبتاريخ 18نوفمبر1853م تولى الكماندانت دنفوا (حاكم بيرو كافة الأمورالمخزنية) ببيرو العرب الكبير بالجزائر بعد أن كان متولي بيرو عرب قسنطينة، وهذا الأخير ولي بدلامن الليوتنان كلونيل فنيلون الذي طلب الرجوع إلى الوجاق السرسوري[3].

---

[1] جريدة المبشر، العدد82، المصدر السابق، ص3.

[2] المصدر نفسه، ص3.

[3] جريدة المبشر، العدد152، 1يناير1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

وبأمر صادر من طرف سعادة والي الجزائر حدثت عدة توليات على مستوى بيروات العرب نذكر منها:

تولى السيد القبطان رتير (حاكم بيرو عرب مليانة) بدلا من القبطان فوفيل، كما تولى السيد القبطان بتون (حاكم بيرو عرب التدلس) بدلا من السيد أمالي لأنه تولى منصب كماندانت، وولي السيد ليوتنان جوف (حاكم بيرو عرب بوغار) بدلا من السيد القبطان رطير، وكل هذا بأمر من سعادة والي الجزائر.

وبموازاة ذلك تم تغيير بعض قادة الأعراش نذكر منهم: تولى محمد بن أحمد قيادة بني مسعود بدلا من بلقاسم بن الشيب لأنه عزل، كما تولى السيد علي بن أحمد بن قدور قيادة بن خليل بدلا من أبيه السيد أحمد لكبر سنه، وولي السيد بوموسى بن محمد قيادة حميس بالأصنام بدلا من الحاج عصمان لأنه عزل، وغيرها من التوليات[1].

صدر أمر آخر فيما يخص ترتيب أعراش النواحي القبلية على النحو الآتي: عين حامد بن أحمد (قايد الشعابنة الدرازقة)، عزوز بن محمد (قايد متليلي)، سي الزبير بن بوبكر (باش آغة على ورقلة)، وولي سي عبد القادر ولد مولاي مسعود (آغة على ورقلة)، وتولى عبد القادر منصب كبير الكبار على (بني سيسن)، وولي الشيخ منصور كبير العرش عليهم، وتولى الحاج بن الحاج معيزة منصب كبير الكبار على (بني وازين)، وتولى حامد بن عزيزة كبير العرش عليهم، وتولى الحاج بن محمد منصب كبير الكبار على (بني إبراهيم)، وتولى الحاج بغلة كبير ذلك العرش وتولى سي محمد بن حمادي شيخ العجاج، كما تولى بلحراش (مشيخة آيت عامر سيدي خويلة) كما تولى الطيب بن بابية (مشيخة نقوسة)، وتولى ناصر بن الناصر (مشيخة المخادمة)، وولي الحاج محمد بن توقار (مشيخة سعيد عتبة)، وتولى أحمد بن الطيب بوقبة (مشيخة الشعابنة بوقبة)[2].

في إطار الأمر السلطاني المؤرخ في 28سبتمبر1847موالمتضمن ترتيب الحكم البلدي في إقليم الجزائر، وبعد التأمل في نصيحة ديوان مشورة الحكم الجزائري الواقع مجلسه بتاريخ

[1] جريدة المبشر، العدد154، 1فيفري1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد158، 30مارس1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

19جوان1853م، أبرم الوزير(المكلف بأمور الحرب) أمر على هذه الكيفية: أن بلد(المدية مليانة، شرشال، التنس) من عمالة الجزائر تدخل منذ التاريخ المذكور في الأحكام العمية وتصير في حزب الكمونات، أي أن تدبير مصالح أهلها تكون تحت نظر جماعة من أعيانها تشتمل على نصارى وغيرهم، كذلك بلد (معسكر وتلمسان) من عمالة وهرانوبلد (بجاية وسطيف وقالمة) من عمالة قسنطينة، وبعد تعيين حدود بلاد الكمونات المذكورة، أصدر الأمر بإلحاق مسلمين إثنين ويهوديا إلى جماعة المدية، كما تم إلحاق أحد أعيان المسلمين إلى جماعة التنس، وكذلك بجماعة شرشال مسلم واحدا، وأما معسكر وتلمسان جعل مسلمين ويهوديا، وأما بجاية جعل بجماعتها مسلم واحد، وأن هذه الجماعة إسمها بالفرنسية كونسيل مونيسيباليعني "مشورة البلدية"، وسيلحق بكل جماعة من هؤلاء مير البلد مع نوابه وهؤلاء وغيرهم من الجماعة أهل المشورة يعينهم ويسميهم بريفي العمالة باستحسان سعادة والي الجزائر، وقد كلف وزير الحرب بإنجاز هذا الأمر السلطاني وإمضائه وذلك بتاريخ 17جوان1854مبقصر الملك في سانكلوا، وقد أمر سعادة الجنرال فاستونايت سعادة والي الجزائر بالعمل على حسب ما تقدم وذلك بالجزائر بتاريخ 03جويلية من نفس السنة المذكورة[1].

بتاريخ 8 يناير 1855م تولى حكم عمالة وهران السيد الجنرال (دوبر قاد مونطبان) بدلا من السيد الجنرال (بليسي) الذي تولى قيادة القسمة الأولى من عساكر بر الشرق، كما تولى أيضا الجنرال (دوبر قاد يوسي) حاكم ديفيزيون الجزائر بالبليدة بدلا من سعادة الجنرال (كاموا)، الذي تولى الحكم على القسمة الثالثة من مشاة عساكر بر الترك.

كماولي السيد القبطان (مارقريط) حاكم ثنية الحد ناحية الأغواط بدلا من السيد الليوتنان كلونيل (دوبراي)، وقد تولى السيد القبطان (قماط) حاكم ناحية بني منصور في جهة ثنية الحد بدلا من السيد القبطان (مارقريط) المذكور، وكل هذه التوليات كانت بأمر والي الجزائر راندون[2].

بتاريخ الثامن فيفري من نفس السنة المذكورة، صدر أمر من سعادة وزير الحرب ضمن تحديد ترتيب أعراش نواحي عمالة قسنطينة، وتحديدا الأعراش التي بغربي سكيكدة طبقا لطلب والي الجزائر، وقد قسمت إلى أربعة أقسام وكل قسمة تحت أمر قايد:

[1] جريدة المبشر، العدد165، 15جويلية1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد178، 31يناير1855م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

- القسمة الأولى: بقيادة بني مهنة والعلمة معا، بحيث تضم بني مهنة (الثقلة، بني بونعيم ولاد خزر، المسلة، والزرامنة...)، وتضم العلمة(ولاد سليمان، الصوادق، والمجابرية...) وقايد الكل هو السعودي بن ينال.
- القسمة الثانية: تشمل بلاد بن بغرية (القل، بني إسحاق، القبلية، ولاد حميدوش...إلخ) وقيادتها تحت علي بوساعة .
- القسمة الثالثة: تشمل على بني توقرت فقط .
- القسمة الرابعة: وتشمل أولاد عطية فقط [1].

[1] جريدة المبشر، العدد179، 15فيفري1855م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي

من خلال قراءتنا للجريدة نجد أن الدولة الفرنسية قد أحكمت قبضتها على مختلف الميادين بشكل كلي ودون استثناء، وتبريرها في ذلك أن الغاية من هذا تكمن في النهوض بهذا الإقليم بمختلف جوانبه، وبالنظر إلى هذا الجانب نجدها اتبعت سياسة اقتصادية ممنهجة ومدروسة، وقد عرضت الجريدة مختلف الأنشطة الإقتصادية التي مارستها فرنسا على أراضي الإقليم الجزائري لكن قبل التطرق إلى هذه الأنشطة ونخص بالذكر النشاط الفلاحي، فلنلقي نظرة على ركيزة هذا الأخير ألا وهو الأرض. هذه الأخيرة التي لابد من توفرها لزراعة أي محصول من المحاصيل الزراعية، وكما هو معروف أن هذه المحاصيل تتباين وتتنوع من ناحية إلى أخرى، ومن فصل إلى آخر، ومن خلال هذا الطرح وبالنظر إلى ما ورد في أعداد الجريدة، يمكننا طرح السؤال التالي: ماهي الإجراءات التي اتخذتها الدولة الفرنسية في شأن الأراضي الشاسعة للإقليم الجزائري؟

لما صرف أهالي الإقليم الجزائري فكرهم ومبالاتهم في شأن إصلاح الأراضي المهملة والتي لم تحرث قط ليخلفوا ما ضاع لهم في السنوات الماضية، وعدهم والي الجزائر بأنه من يقف على إصلاح هكتار من الأرض سينعم عليه بقنطار من البر ومثله من الشعير، كما وعد البايلك بإعانتهم على إصلاح السدود لسقاية الأراضي اليابسة[1]، وفي شأن الأراضي البور فقد شجع البايلك على إصلاحها، ولما اجتهدت العباد وجدت في إصلاحها تم الإنعام عليهم بالحبوب في كل النواحي، وأحيانا ينعم عليهم بالأراضي ويجعل لهم ملكية عليها[2]، وما تم ذكره عن حسن نية الدولة في زيادة الحراثة والتجارة ومصالح العامة وخاصة نواحي القبائل، قام والي الجزائر ببعث أحد فسيانات بيرو العرب للبحث عن أراضي خالية بنواحي يسر لتفريقها على فرق فليسة التي عدمت ببلادهم أراضي الحراثة، فمراد الدولة تكثير خيرات البلاد وتكريم من دخل الطاعة، وما تم توضيحه أن الغرض من هذا ليس لتعطيل عادات وديانات العباد، وإنما لإقامة العافية وإزالة الفتن الدائمة بينهم[3].

[1] جريدة المبشر، العدد72، 30أوت1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

[2] جريدة المبشر، العدد80، 31ديسمبر1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

[3] جريدة المبشر، العدد148، 30أكتوبر1853م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

بتاريخ 16ماي1854مصدرت بعض الأوامر السلطانية في شأن منح الأراضي، وكما جاء أن بعض أعيان العرب لما اشتهروا بالحراثة وامتازوا في خدمتها، عزم سعادة سلطان فرنسا على جزائهم، وقد جاءت الأوامر في هذا الشأن كالآتي:

أنعمت الدولة على القايد علي بن محمد القاطن (بعين الضفدع) من بني ورزيجن بإعطائه أرض دومين تشتمل على أزيد من مائتين وخمسة وثمانين هكتار، وهذه الأرض بناحية قالمة، وأنعم على المسمى الأخضر بن علي القاطن (بحجر بوريوم) بأرض دومينية له، تشتمل على مائتين واثنين هكتار وخمسين آر المتواجدة بناحية قالمة، وأنعم البايلك على الفاطمي بـ (ذراع بوزرع) بأرض تشتمل على مائتين وثمانين هكتار وستة وعشرين آر وإحدى وثمانين سانتي آر بنفس الناحية، وقد أنعم البايلك على القايد الدراجي بن قرات القاطن (ببني فوغال) بإعطائه أرض دومينية، تشتمل على مائتين واثنين وستين هكتار وإحدى وثلاثين آر وخمسة وتسعين سانتي آر متواجدة ببني إبراهيم من ناحية قالمة، كما أنعم على الأخضر بن مراد قايد قرفة القاطن ببلاد (الأعشاش) بأرض تشتمل على ثلاثماية وثمانية عشرة هكتار وثمانية وتسعين آر، متواجدة بالأعشاش بناحية قالمة، وأنعم على الحاج أحمد القاطن (بحجر بوريوم) بإعطائه أرض دومينية تشتمل على مائة هكتار وإثنين وستين آروإثنين وعشرين سانتي آر متواجدة بنفس الناحية، وغيرها من الإنعامات[1].

كما صدر أمر من سعادة وزير الحرب بموجب طلب والي الجزائر في شأن تعويض أصحاب الأراضي التي شقت بها طرقات البايلك، وقد ورد ذلك مفصلا في عدة فصول نوجز ذكرها كالآتي:

- الفصل الأول: أن البايلك ينعم بالجزاء على أصحاب الأراضي التي تشقها طرق البايلك وغيرها المخصصة لتسهيل المجاز بين النواحي المتجاورة، ويكون هذا الجزاء عند غراستهم أجناس الأشجار في أراضيهم على جنب الطرق المذكورة، وفي كل سنة يصدر من حضرة والي الجزائر أمر في تعيين الطرق التي يجوز الغراسة بجانبها، ومع ذلك لايزال البايلك متكفلا ببعض أطراف تلك الطرق كلما وقع لذلك الحاجة.

[1] جريدة المبشر، العدد165، المصدر السابق، ص3-4.

- الفصل الثاني: إن الجزاء المذكور يكون مبلغه زوج فرنك على كل شجرة، ويدفع النصف منه بداية من شهر أكتوبر من السنة الثانية بعد غراسة الأشجار، أي أن دفع المبلغ يكون بالتقسيط.
- الفصل الرابع: أنه في كل ثلاث سنوات يعين سعادة والي الجزائر أجناس الأشجار التي يستحق الجزاء لغراستها.
- الفصل السابع: لا يجوز لصاحب الأرض أن يقطع الشجر الذي غرسه على جانب الطرق، ولا يجوز أن يقلعها أو يفسدها، إلا بإذن حاكم الناحية ومن عارض هذا الأمر تحل به العقوبة[1].

وبتاريخ23أفريل1853م وبمشورة مجلس الدولة الكبير صدر أمر سلطاني في نفس الشأن أي الإنعام بالأراضي ووفق شروط على النحو الآتي:

تم الإنعام على المدعو أحمد بلحاج (قايد عرب الغرابة) المقيم بقبة سيدي سليمان بعمالة قسنطينة بأرض من الدومين، تشتمل على مائة وإحدى وأربعين هكتار وستة وستين آر وخمسة وثلاثين سانتي آر، وقد تم تحديد حدودها كالآتي: هذه الأرض بناحية ولجة قبة سيدي سليمان ببلاد بني عبد النور على إحدى وستين كيلومتر غربي قسنطينة، وقد ألزم المنعم عليه بالأرض بدفع عناء مؤبد، مبلغه مائة وإحدى وأربعين فرنك وسبعة وستين سانتيما في كل سنة، ويتم دفع ذلك للبايلك على أربعة أقسام، ويوضع هذا المبلغ بخزانة دومين قسنطينة وذلك عند انقضاء الأجل المعين، والأجل المذكور في تكميل الأشغال يلزمه البايلك بها في تلك الارض، كما ألزم الرجل بتجهيز هذه الأرض من جميع النواحي كبناء دار لحفظ آلات الحراثة، وبناء ديار لسكنى خدامه في أجل أقصاه ثلاث سنوات، وألزم بحراثة كل الأرض في مدة خمس سنوات، ويلزم عليه بأن يغرس في المدة المذكورة أكثر من خمسة وعشرين شجرة مثمرة وغير مثمرة، لكن له ترتيبها كما شاء في جهة أرضه، وطلب منه أيضا بحفظ السواقي على أحسن حال، وعليه غرس الأشجار الطويلة على حواف(حواشي) أرضه ولا يجوز له الانتفاع بالمياه الغزيرة التي بأرضه إلا بعد أخذ الإذن من البايلك على حسب القوانين المرتبة في هذا الشأن، وفي حالة استحقاق البايلك لجزء من أرضه لفتح الطرق أو السواقي الكبيرة وغيرها من الأشغال المفيدة للعامة يلزمه أن لا يطلب من البايلك أجرة ذلك إذا وقع هذا الأمر لمدة عشر سنوات منذ هذا الإنعام، وإذا وجد بأرضه أثر

[1] جريدة المبشر، العدد168، 1سبتمبر1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

القدماء من تصاوير مرصعة ،أو الأحجار المنقوشة، أو الأصنام المكسورة، أو السكة القديمة...وغيرها فكل ذلك للبايلك وجميع هذه الشروط المذكورة في هذا الأمر السلطاني سارية المفعول في الأرض المذكورة، وقد كلف الوزير كاتبا لسر في الأمور الحربية بإمضاء هذا الأمر السلطاني بقصر سانكلو في11أكتوبر1854م،وقد أمر قائم مقام والي الجزائر بإعلان هذا الأمر في البلاد الجزائرية في 14نوفمبر من نفس السنة المذكورة[1].

طبقا للأمر السلطاني المؤرخ بتاريخ 31أكتوبر1847م والساري المفعول إلى غاية 1855م، والذي ضمن احتواء الدومين على أملاك الأعراش الذين خرجوا من أوطانهم ودخلوا بلاد الغرب والصحراء، وكذلك أملاك كل عرش يفر من وطنه مستقبلا إلا إذا حصل الأمان من جنرال عمالته في مدة شهر منذ وقت الفرار، ثم ترتيب دفتر للأملاك التي فيها شركاء والأملاك المختصة لواحد من أرض أهل سعيدة الذين فروا من نواحي بلادهم وقبض البايلك على أملاكهم بمقتضى الأمر المذكور، وبعد التأمل في هذا الأمر تقرر ما يلي: قد ثبت مطلقا ثقاف أملاك أهل نواحي سعيدة المقيد اسمهم في الدفتر المسطر، تصير أملاكهم من جملة أملاك البايلك، وأن الدراهم المرتبة في ذمة الناس أصحاب الأملاك مثل السلف والكراء ونحو ذلك من الديون يلزم دفعها لخزانة الدومين، وقد كلف سعادة جنرال العمالة الوهرانية بإمضاء هذا الأمر وإجرائه وذلك بالجزائر في 15جانفي1855م،وبأمر من سعادة الجنرال راندون، وقد أمر بإعلان هذا الأمر كاتب سر البايلك السيد لابين[2].

وفي شأن الأنشطة الاقتصادية التي مورست بالإقليم الجزائري فسيتم التطرق إليها فيمايلي:

أولا: الجانب الزراعي

1-زراعة الأشجار المثمرة

شجعت الدولة العرب على غراسة الأشجار المثمرة لتحصل لهم بذلك منافع ثمارها، إذ قام البايلك بفتح بساتينه لتوزيع الأشجار على أرباب الأراضي ليتمكن الجميع من تعمير بساتينهم وتعويض ما أتلفته الحرائق.

[1] جريدة المبشر، العدد174، 30نوفمبر1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3-4.

[2] جريدة المبشر، العدد178، 31جانفي1855م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

وقد ورد بأن عدد البساتين الفرنسية الموجودة في إقليم الجزائر عددها اثنتا عشر بستانا ذكرت كمايلي: الأول (بالحامة خارج إقليم الجزائر)، الثاني(ببوفاريك)، ثالثها (بالمدية)، الرابع في (عمالة وهران)، الخامس (بمستغانم)، السادس (بتلمسان)، سابعها(بمعسكر)، أما الثامن (بقسنطينة)، التاسع (بعنابة)، العاشر(بسكيكدة)، والحادي عشر(بسطيف)، وآخرها (بقالمة) وأكبر هذه البساتين اتساعا ونفعا هو بستان الجزائر لما فيه من تنوع أصناف الأشجار، وقد فتح البايلك أبواب بساتينه أمام المسلمين والنصارى على حد سواء لحمل ما يريدونه من كل صنف وبثمن بخس[1].

ولما حان وقت الغراسة أذن البايلك لهم بغراسة ما شاءوا من الشجر الموجود بعمالاتهم وتم تحديد مدة الغراسة من أوائل شهر أكتوبر إلى أواخر شهر مارس وكان سعر الشجر بخس كما سبق الذكر وكما هو مقيد بدفاتر وكلاء البساتين

والجدول التالي يوضح أسعار أصناف الأشجار في بساتين البايلك:

[1] جريدة المبشر، العدد54، 30نوفمبر1849م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

الجدول رقم 01: أسعار أصناف الأشجار ببستان البايلك

الشجر	السعر
شجر الصنوبر تكون غراسته في منتصف شهر نوفمبر	10 فرنك إلى30 ألف معناه (كل واحدة بـ 3إلى8صولدي)
الشجر المثمر تكون غراسته نصف شهر نوفمبر إلى منتصف شهر ماي	لكل واحدة من 5 صولدي إلى 15صولدي
المثمر المجلوب من الأراضي الغربية تكون غراسته من أوائل شهر مارس إلى منتصف شهر ماي	لكل واحدة 10 صولدي
الشجر المتخذ زينة للبساتين تكون غراسته من منتصف شهر نوفمبر إلى أوائل شهر جانفي	من 10 صولدي إلى فرنك
دالية العنب فيها تسعة و ثلاثين صنف	صولدي لخمسة زرجونة
نقلة الشجر غير المثمر	لكل ألف من 10 فرنك إلى 25 فرنك
النبات المتخذ زينة للبساتين	الواحدة من 5 صولدي إلى 10 صولدي
البطاطا والعروق المتخذة للأكل	4 صولدي لكل كيلوغرام
بذرأصناف الأزهار	5 صولدي للقرطاس و 100 قرطاس بداخلها بذر الأزهار تساوي 20 فرنك
بذر الخضروات	من 5 الى 10 صولدي لكل كيلوغرام

المصدر: جريدة المبشر، العدد99، المصدر السابق، ص3.

وحسب ما جاء من إحصائيات أنه بناحية مليانة تم غراسة ثمانية آلاف شجرة مثمرة من كل الأصناف كالعنب، التوت، التفاح، المشمش... ،وكان ذلك بتكفل الدولة والبايلك[1].

كما قصد الأهالي بساتين البايلك المتواجدة بقسنطينة للاستفادة من نقل أصناف الأشجار وما ورد أن القايد (سي الأخضر بن مراد) غرس الكثير منها، في حين غرس كل من (سي علي بن محمد والشيخ الطيب بن رزقين وسي مصطفى بن عثمان)مع بعضهم ألف وثمانمائة شجرة وقد

[1] جريدة المبشر، العدد58، 30جانفي1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

اقتدى هؤلاء بمصطفى بن عثمان الذي جلب من فرنسا ثلاثمائة شجرة من مختلف الأصناف وما ينصح به البايلك الإقتداء بصنيعهم[1].

وفي نفس الناحية وتحديدا في سنة 1852م، وحسب ما جاء في الجريدة أن غراسة الأشجار المثمرة ازدادت مقارنة بالسنوات الماضية خاصة في أراضي المسلمين، وقد بلغ عددها حسب ما ورد سبعة وثلاثين ألف شجرة من مختلف الأصناف، وهذا راجع بدوره لاتباع نصائح البايلك بشأن الغراسة، وقد تم الاستدلال في هذا الشأن بعدة أحاديث من بينها: "إن هذا العمل مرضي لله تعالى"، وفي حديث آخر ذكره الوهبي رضي الله عنه: " أن جزاء الغرس متناول فالغارس يدرك الجزاء حتى من غرس لعياله ونفسه..." [2].

وحسب ما ورد أن أهل التنس مهتمين بغراسة العنب، لاسيما قرية الزمالة الذين غرسوا سبعة آلاف وخمسمائة نقلة، وغرس أهل تاوغناوط إحدى عشرة ألف نقلة، كذلك غرس المشايخ حوالي أربعة عشرة ألف نقلة، لتصل جملة أشجار العنب المغروسة حوالي أربعين ألف شجرة، كما تم غراسة حوالي تسعة آلاف شجرة من التين، وقد جعل بستان بهذه النواحي لغراسة مختلف أصناف الشجر[3].

وقد أولى البايلك أهمية بالغة بأشجار الزيتون، إذ نصح بالإستحفاظ به وتلقيمه وجعل معاصر له، ليكون في ذلك فائدة لأهل البلاد والبايلك على حد سواء، على اعتبارأن هذه الثروة تعد رأس العمل في التجارة الفرنسية[4]، وفي هذا الشأن عرضت جريدة المبشر بعض الفصول من كتاب "إبن العوام الأشبيلي" المشهور في جانب الفلاحة والغراسة، وفي خضم هذه الفصول تم التطرق إلى غراسة الزيتون حيث جاء: " أما الزيتون فهو نوعان: بري وينبت في الجبال ولا ينبت في شطوط الأنهار، والنوع الآخر ويسمى الأهلي، وهو أكبر حبا من البري وأوفر دهنا "، وقد ورد: "...الأرض التي تصلح لشجر الزيتون هي الأرض الرقيقة، وإذا غرس فيها يخصب أكثر من غيرها..."،وقيل أيضا: "...أن الأرض البيضاء تصلح لغرس الزيتون فإن الزيتون الذي يغرس في

[1] جريدة المبشر، العدد82، 31يناير1851م، المصدر السابق، ص6.

[2] جريدة المبشر، العدد147، 15أكتوبر1853م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[3] جريدة المبشر، العدد110، 30مارس1852م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[4] جريدة المبشر، العدد69، 31يناير1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

مثل هذه يحمل ثمره كثير الزيت..."، وفي هذا وصف للأرض الصالحة لغراسة الزيتون، كما ورد حديث عن الأراضي التي لا تجدي لهذه الزراعة، ونستدل على ذلك في هذا المقتطف: "...ولاينبغي أن يغرس في الأرض الحمراء المتطامنة، ولا في الأرض السبخية وهي المالحة ولا في الأرض التي تبرد في شدة البرد وتسخن في شدة الحر ولا في الأرض المتشققة..."[1].

وفي فصل آخر من الكتاب السابق الذكر، تم إطلاع الناس بوقت غراسة نوى الزيتون وهو شهر أكتوبر كون هذه الأنوية ناضجة قابلة للغرس، وأن تغرس الأنوية في حفر عميقة، كما ينصح بسقايتها باستمرار حتى لا تتشقق الأرض عنها إلى أن يصبح طولها بمقدار الشبر أو أكثربقليل، ثم تنقل بعد ذلك للأماكن الخاصة بها ويواصل الإستحفاظ بها وتلقيمها كما سبق الذكر[2].

2- زراعة الحبوب

تحتل زراعة الحبوب نطاقا واسعا في الإقليم الجزائري، ولاشك أن يكون في مقدمتها البر(القمح) والشعير، إذ يعدان هذان المحصولان مصدر الاقتيات الرئيسي الذي يرتكز عليه العباد، وما ورد في الجريدة أن البايلك يسعى دائما لتحقيق مصالح العباد، إذ نصح العباد بخدمة السدود والأنهار لسقاية الأراضي القحطة خاصة تلك المتواجدة بالعديد من نواحي العمالات، والتي تشهد ضعف شديد في هذين المحصولين بسبب انقطاع نزول الأمطار، من جهة أخرى شرع في تسليف الحبوب وحث الولاة وقياد الأعراش بالاقتداء بسيرته[3].

كما نصحت الدولة الأهالي بأخذ الاحتياطات في حالة انعدام التساقط، والتي من بينها الاحتفاظ بالحبوب في المطامر واستعمالها وقت القحط، وفي هذا اقتداء بوصية سيدنا يوسف عليه السلام[4]،وعلى الرغم من هذه الظروف التي تعاني منها عمالات إقليم الجزائر، إلا أنه ما تم ذكره في هذا العدد من الجريدة، أن ناحية عنابة شهدت أسواق مملوءة بالحبوب المدفونة في المطامر وذكر أن سعرها كان بخسا، بحيث أبيع الإكتيليطر من البر بسعر عشرة فرنك، والشعير بخمسة

[1] جريدة المبشر، العدد90، 1جوان1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2.
[2] جريدة المبشر، العدد92، 1جويلية1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2.
[3] جريدة المبشر، العدد62، 30مارس1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2 .
[4] جريدة المبشر، العدد63، 15أفريل1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

فرنك ونصف، أما أسواق قالمة فسعر البر فيها تسعة فرنك للإكتيليطر، والشعير أربعة فرنك، في المقابل تشهد بعض النواحي غلاء في هذين المحصولين، ما اضطر العباد في قصد أسواق المراسي الشرقية، وبذلك تحصل الفائدة لتجار هذه المراسي[1].

ترجع الدولة الفرنسية دائما الفضل إليها في قضاء مصالح العباد، وقد ورد : " ... لولا بذل الدولة جهدها في هذا التأويل لحل القحط العظيم بالبلاد ..." ، كذلك نصحت في أغلب أعداد الجريدة بالاقتداء بحسن حراثة الإفرنج المختلطة من جميع الأصناف، أي أنهم لا يعتمدون على البر والشعير، بل يعتمدون على غيرها من الغلال كالبطاطا والدرا، فمهما يقل محصول البر والشعير تلبي هذه الأصناف حاجة العباد[2].

ما ذكر في العدد السادس والخمسون من الجريدة، أنه وبسبب تأخر نزول المطر التجأ البعض في ناحيتي الأصنام وصور الغزلان إلى غراسة البطاطا بدل الزرع لنباتها كل فصل بسهولة[3]، وكدعم من الدولة أمر والي الجزائر (حاكم بيرو عرب ناحية الأصنام) بتوزيع مقدار جزيل من زريعتها على قياد الأعراش، وأن يجعل لهم تذكيرات بكيفية غراستها، مع إعانتهم ببعض العسكر لمساعدتهم في ذلك[4].

أما في العدد الخامس والستون ورد أنه بعمالة وهران تم حراثة ألف وأربعمائة هكتارا من الأرض درا وبطاطا، وبذلك تضاعف المحصول أربع مرات مقارنة بالسنوات الماضية، أي أنه في سنة 1850م هناك زيادة قدرها خمسمائة هكتار مقارنة بالسنوات السابقة[5]، فالدولة نصحت بغراسة هذا المنتوج لحسن نتاجه مقارنة بالحبوب الرقيقة الأخرى[6].

كما أشارت الجريدة إشارة موجزة لنوع آخر من المزروعات تمثل في الأرز، وقد جاء في هذا الصدد: "يوجد نوع من الأرز ينبت ببلاد الصين، يسمى كارو يزرع كزراعة جملة الحبوب

---

[1] جريدة المبشر، العدد66، 30ماي1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص5.

[2] جريدة المبشر، العدد70، 30جويلية1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2.

[3] جريدة المبشر، العدد56، 30ديسمبر1849م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

[4] جريدة المبشر، العدد57، 15يناير1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

[5] جريدة المبشر، العدد65،المصدر السابق، ص4.

[6] جريدة المبشر، العدد61، 15مارس1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

وينبت بأوانه في بلاده بجوانب الجبال، ومن المحتمل أن تصلح زراعته بهذه البلاد، وآوان زراعته تكون أواخر شهر أفريل، عندما تزداد الأرض حرا، أما عن كيفية زراعته، فتحرث الأرض مرتين وتخطط أسطر، وتوضع الحبوب بداخلها، وتغطى بالتراب وتسقى مرتين في الأسبوع، وتنقى من الخصب (العشب)، وأما مقدار الزريعة ففي كل هكتار الذي هو عشر الزويجة فيكفيه مقدار خمسة وعشرين ليطرة من الأرز، ومحصول ذلك يكون ثلاثة آلاف كيلوغرام، بمعنى أضعاف بمائة وخمسين مرة على ما تم زرعه، وقد فتح البايلك أبواب بستانه أمام الجميع لأخذ زريعته[1].

3- زراعة القطن

من جملة الزراعات المفيدة، ففي غراسته ربح جزيل، وحسب الإحصائية التي تم ذكرها في هذا العدد أن الفلاحين الفرنسيين غرسوا أكثر من سبعمائة هكتار بأراضي إقليم الجزائر، والغاية من ذلك جلب المصالح للأهالي الجزائريين، وزريعة القطن يقدمها البايلك لمن طلبها عند التحصيل، فللفلاحين الاختيار في أن يبيعوا المحصول للبايلك أم لغيره، وقد سن سلطان فرنسا نابليون قانونين في شأن زراعة القطن كالآتي:

- القانون الأول: ضمن تفريق حبوب زريعة القطن على الفلاحين لمدة ثلاث أعوام متتالية ابتداءا من أول سنة1854م، ويشترى القطن الناتج بأراضي إقليم الجزائر بثمن معين على حسب نوعية القطن وجودته، وبعد انقضاء الأجل المذكور سيتم الإنعام على من أخذ القطن من إقليم الجزائر إلى فرنسا، وبعد انقضاء خمس سنوات من التاريخ المذكور سيتم الإنعام أيضا على من أدخل آلة تنقية القطن إلى إقليم الجزائر، كما سيرتب جزاء سنوي لمن غرس الأكثر من القطن ونتج له الجنس الجيد.
- القانون الثاني: تم تعيين مبلغ قيمته مائة ألف فرنك من مال الدولة الفرنسية لجزاء فلاحي القطن بأرض الجزائر، هذه القيمة تعطى منها عشرين ألف فرنك أو أكثر لمن أتقن غراسة القطن وهذا الجزاء في كل سنة إلى تمام الخمس سنوات ابتداءا من1854م كما سبق الذكر، وأن والي الجزائر هو المكلف بتعيين مجلس لتمييز الفائز من بين الناس المستحق لهم الجزاء، وإن تساوى

[1] جريدة المبشر، العدد86، 31مارس1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

اثنان أو ثلاثة أشخاص أو أكثر في جودة القطن واستحقاقهم للجزاء سيقسم الجزاء فيما بينهم، وقد وقع هذا الأمر باسم سعادة سلطان فرنسا نابليون بتاريخ 16أكتوبر1854م[1].

تمت الإشارة إلى أن الكثير من الفلاحين من إقليم الجزائر لم تكن لهم دراية ومعرفة بفن هذه الزراعة، لذلك تم تقديم العديد من النصائح حول ذلك ومن بينها: أنه يوجد للقطن أنواع عديدة ومختلفة واللائق منها لهذه الأرض هو الصنف المسمى النبتي الذي لا يبق في التراب إلا سنة واحدة، ويضم هذا النوع أيضا صنفين إحداهما له حبوب سوداء ملساء، والثاني له حبوب سوداء خشنة، وذكر بأن هذه الأنواع مرغوب بها في أسواق فرنسا، ووردت معلومات حول نوعية الأرض الصالحة لغراسته وكيفية حراثتها، فمثلا جنس الحبة الملساء لا تصلح غراسته إلا بالبلاد الساحلية وتسقى الأرض أوان الصيف ونوعية الأرض تكون طيبة لا ثقيلة ولا خفيفة، ولا يصلح لهذا الجنس الأرض الباردة الندية، التي يكون الماء دائما بداخلها، كما يجب الحرص على تنقيتها من جميع نبات الحريقة من الجذور، وقبل الزراعة تحرث بالمحراث أربع مرات متتالية، وغراسة هذا الصنف المذكور تكون في فصل الربيع في الأزمنة الدافئة... ، ومن أحسن زراعة القطن ينتج له في كل هكتار من الأرض ما بين الأربعمائة إلى الستمائة كيلوغرام منصنف الحبة الملساء، ومن صنف الحبة السوداء يكون المنتوج قريب من الألف كيلوغرام بكل هكتار، وفيما يخص ثمن الجنسين فهو متماثل أي ما يقارب ثمانمائة فرنك[2].

وما تم ذكره في هذا العدد أن ناحية قالمة صلحت بها هذه الزراعة لاجتهاد قادتها في غراسة عما يزيد عن مائة وخمسة هكتار من الأراضي، كما اجتهد في ذلك عرب عنابة وأصبحوا ينافسون الفلاحين الفرنسيين، ولما حصل تعب للعباد والدواب في درسه وعدم تخليص الحبوب من سنبلها عن أكملها طلبوا من فرنسا شراء ستة آلات فرنساوية الصنع للدرس، ثمن كل واحدة منها ثمانمائة فرنك، فرفع والي الجزائر هذا الطلب لوزير الحرب لتأمين الآلات من فرنسا إلى ناحية عنابة[3].

أصدر والي الجزائر في شأن زراعة القطن أمرا ضمن شرطين:

---

[1] جريدة المبشر، العدد149، 15نوفمبر1853م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2.

[2] المصدر نفسه، ص3-4.

[3] جريدة المبشر، العدد166، 30جويلية1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

- ✓ الشرط الأول: أن الجماعة المكلفة بالنظر في أمر زراعة القطن في هذه السنة، أي سنة1854م لابدمن شروعهم في التفقد إبتداءا من أول سبتمبر.
- ✓ الشرط الثاني: أن بريفي عمالة قسنطينة هو المكلف بإنجاز هذا الأمر في عمالته[1].

بتاريخ15فيفري1854مصدر أمر من سعادة وزير الحرب فيما يخص جزاء أصحاب القطن، ومن شروط هذا الجزاء حسن جنس محصول القطن، وسيكون في كل عمالة من العمالات عرض للمحصولات انطلاقا من عمالة الجزائر، والتي حدد تاريخ العرض بها يوم20نوفمبر من نفس السنة في الدار التي كانت مستشفى لمرضى السقيل، ويلزم أن يكون القطن مرتبا جنسا ونوعا وأن يكون طيبا غير مختلط، وقد كتب هذا الأمر من طرف سعادة بريفي الجزائر بتاريخ2نوفمبر 1854م[2].

وقد صدر أمر سلطاني آخر وبمشورة المجلس المكلف بزراعة القطن، وكان ذلك بتاريخ3فيفري1855م خاص بشمول جزاء منتوج القطن العمالات الثلاث لإقليم الجزائر[3].

وبموجب ما عرضه سعادة والي المملكة الجزائرية في نفس السنة المذكورة تم ترتيب قواعد الإنعام في شأن نفس المنتوج، سطرت في شكل أبواب وتم عرضها كالآتي:

- ✓ الباب الأول: (خاص بتفريق البذور)، فلمن أراد بذور القطن من الفلاحين بلا ثمن فله أن يطلب ما يحتاجه من مير بلاده أو نائبه بعد صدور الأمر بمدة خمسة عشرة يوما مع تبيين ما تستحقه أرضه.
- ✓ الباب الثاني: (خاص بسعر القطن)، يستحسن البايلك وضع كل صنف من القطن وحده ليسهل عليه تحديد السعر المناسب لكل صنف، بحيث يدفع ثمن القطن لأربابه عاجلا، كما سينعقد ديوان تحت أمر حاكم كل ناحية لقبول القطن وترتيبه والإستحفاظ به في المخازن المعدة له.

[1] جريدة المبشر، العدد167، 5أوت1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

[2] جريدة المبشر، العدد173، 15نوفمبر1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

[3] جريدة المبشر، العدد180، 28فيفري1855م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-3.

- ✓ الباب الثالث: في شأن التفاوت في صناعة آلات تنقية القطن وإتقان العمل بها، من حيث سرعة ومدة تنقيته.
- ✓ الباب الرابع: (خاص بالجزاء السلطاني)، أي أن الفلاحين الراغبين في طلب جزاء قدره عشرين ألف فرنك من خاصة مال السلطان يلزمهم بعث كتاب لحكام نواحيهم قبل15أوت من نفس السنة، وتجمع كل الكتاتيب لدى جنرال العمالة أو البريفي قبل 05 سبتمبر لنفس السنة كما يجب عليهم في هذه الكتاتيب لدى مكاتبهم أن يذكروا جهة الأرض المزروع بها القطن ومسافتها، وأن يذكروا إن كانت الأرض ملكا لهم أو بالكراء، كذلك ذكر كيفية الخدمة بالخماسة أو الخدام أو بوكالة أجرية...إلخ.
- ✓ الباب الخامس: الجزاء الخاص بكل عمالة والتي يعيد البايلك التذكير بها في كلحين[1].

4- غراسة الدخان

من جملة محصولات بلاد الجزائر الدخان، حيث يستعمله جل الناس ولذلك تزداد خدمته سنة بعد سنة، وقد كان الفرنسيين والمسلمين جادين في غراسته، وحسب الإحصائية الواردة في هذا العدد، أنه بعمالة الجزائر وفي هذه السنة أي سنة1851متم تحصيل سبعمائة ألف كيلوغرام منها مائتين وخمسون ألف كيلوغرام صناعة فرنسية، والباقي صناعة المسلمين، وكميته بجميع العمالات مليونين كيلوغرام بثمن قدره مليون وثمانمائة فرنك[2].

وقد شجع البايلك هذا الصنيع من خلال شراء محصول ما أنتجته عمالات الجزائر من أربابها خصوصا عند معاينة حسن صنف الدخان الجزائري بالأسواق الفرنسية، إضافة إلى ذلك ولما تحققت فوائد غراسة الدخان، إجتهد الفلاحين الفرنسيين بأراضي الجزائريين، كما اجتهد العرب بغراسة الأحسن صنف منه والعديد منهم فازوا بهذه الخدمة، نذكر من بينهم بعض (أهل حجوط) غرسوا أكثر من إثنا عشرة هكتار من الأراضي[3].

[1] جريدة المبشر، العدد182، 30مارس1855م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2.

[2] جريدة المبشر، العدد101، 15نوفمبر1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

[3] جريدة المبشر، العدد148، المصدر السابق، ص1.

وفي كل نوع من أنواع المزروعات يقدم البايلك نصائح لنجاح الناس فيها، ونفس الشأن بالنسبة لزراعة الدخان، وما ذكر أن زراعته تصلح في النصف الأخير من شهر أكتوبر والنصف الأول من شهر نوفمبر، ولا يستحق موضع حار لزراعة البذور، أي أن رزاعته تكون تحت حائط أو بقعة منخفضة، كما ينصح بتقليب الأرض مرارا أوان الصيف، ولما كان البايلك يشتري كثير الدخان من العمالات الجزائرية، تحقق لديه أن أحسن صنفين للدخان هما: الشبلي وفليبان لذلك نصح الفلاحين الجزائريين بأن لا يغرسوا هذين الجنسين[1].

ثانيا: الجانب التجاري

كما هو معروف أنه يوجد ترابط وتكامل وثيق ما بين الجانب الزراعي والجانب التجاري وحسب ما جاء في أعداد الجريدة أن أسواق عمالات الجزائر قد عمرت بمختلف المنتوجات، وفي هذا الصدد نوضح ما ورد كالآتي:

1- تجارة الصوف

احتل هذا المنتوج صدارة أسواق إقليم الجزائر، وقد ذكر في هذا العدد بأنه قد عمرت الأسواق بالصوف الوارد من النواحي الغربية، وقد قدرت كميته بألف قنطار، وقد تم بيعه للتجار الفرنسيين بثمن محصور بين فرنك وفرنك وخمسة صولدي للجزة[2]، ويرى الفرنسيون أن أجود أنواع البضائع للبيع وللمبادلة مع الفرنسيين هو منتوج الصوف، وحسب ما جاء في العدد: "أنه في السابق كان الفرنسيون يستوردون هذا المنتوج من بر إسبانيا، لكن بعد مجيئهم لإقليم الجزائر أصبحوا في غنى عن ذلك، لأنهم وجدوا ما يحتاجون إليه في أسواق العرب، خاصة تلك الأسواق التي يرد إليها أهالي الصحراء، وأن الفوائد التي يحققونها من بيعهم يشترون به كل ما يستحقونه من حبوب وأقمشة وعطور...الخ، بالإضافة إلى تأديتهم المطالب المخزنية، ويقدم الفرنسيين نصيحة للأهالي المسلمين بكيفية الاعتناء بمنتوج الصوف ليزداد الطلب عليه، وقد كانت هناك مقارنة في سعر صوف الجنسين كالآتي:

[1] جريدة المبشر، العدد175، 15ديسمبر1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3-4.

[2] جريدة المبشر، العدد68، المصدر السابق، ص3.

أن سعر صوف فرنسا يساوي خمسة فرنك للرطلين، لكن سعر صوف إقليم الجزائر فهو ما بين إثنان فرنك ونصف وثلاثة فرنك، وهذا راجع إلى عدم صباغتها كما ينبغي بسبب امتزاج أصول الغنم واختلاف ألوانها، فبعض فحول الغنم سود والبعض الآخر مختلط ببياض[1].

وقد تم التصريح أنه من أهم و أعظم بضائع التجارة بين الإقليم الجزائري وفرنسا هو منتوج الصوف لأنه مستعمل بفابريكات الإفرنج وغيرها من الدول النصرانية، إذ تستعمله فرنسا في صناعة الألبسة القطنية التي تبعث بها إلى الدول الشمالية ومصر وسائر دول الشرق، وقد كانت فرنسا في البداية تجلب الصوف من بر إسبانيا وألمانيا، ولما أذن البايلك بإدخال صوف وطن الجزائر إلى فرنسا دون قم رق جد الناس في بعثها، وتجارته تتزايد كل سنة حتى بلغ منه العام الماضي أي سنة1851م، مقدار مليون وستمائة وخمسة عشر ألف كيلوغرام، منها مائة وسبعة وسبعين ألف كيلوغرام من (عمالة الجزائر)، وما ينيف عن سبعمائة وواحد وعشرون ألف كيلوغرام من (عمالة وهران)، وسبعمائة وستة عشرة ألف من (عمالة قسنطينة)، ومقارنة بالسنة التي قبلها فقد تضاعف إنتاجه وورده أيضا وبأسواق عمالة الجزائر ازدادت تجارة هذا المنتوج، إذ دخلت إلى هذه الأسواق أعراش الصحراء بما يزيد عن الثلاثين ألف جزة صوف، أما أهل التل فقد قصدهم وكلاء التجار لشرائها منهم بحيث بيع القنطار بخمسة وسبعين فرنك[2].واشتري تجار نواحي معسكر ووهران من سوق سعيدة سبعة عشر ألف جزة صوف، كما اشترى تجار سعيدة لأنفسهم ستة ألاف جزة، وأما سوق سبد فقد بيع فيه خمسة وثمانون ألف جزة[3]، وقد ازدادت هذه التجارة ازديادا بليغا بعمالة قسنطينة وتحديدا بناحية تبسة، حيث بيع خمسة وعشرون ألف جزة مدة نصف شهر قبل وقت الجز[4].

2- تجارة الزيت

بسبب الحروب والفتن التي كانت تشهدها بعض نواحي الإقليم الجزائري بناحية بلاد القبائل، توقفت المعاملات التجارية وبقيت مقتصرة فقط على تجارة الزيت، هذه الأخيرة التي باتت

[1] جريدة المبشر، العدد73، 15سبتمبر1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد111، المصدر السابق، ص2.

[3] جريدة المبشر، العدد113، 15ماي1852م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

[4] جريدة المبشر، العدد114، 31ماي1852م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

لا تلبي حاجيات السكان، وعلى إثر ذلك قدمت الإدارة الفرنسية العديد من النصائح للنهوض بهذا المنتوج، والتي من بينها استعمال المعاصر من النوع الفرنساوي وقد أبدى البايلك حسن نيته في المساعدة في إنشاء معاصر من النوع المذكور[1]،إذ نصحت الدولة ببناء هذه المعاصر قرب الأودية لتحريكها بواسطة الماء واستغلال طاقة الرياح لذلك، كما تعد الدولة بأنه في المستقبل يمكن بناء مطاحن الدخان الموجودة ببر فرنسا[2]،ونصحت ببيع المنتوج دون واسطة ليحدث بذلك الربح للتاجر البائع، وقد ورد أنه في الكثير من الأحيان تقل ورود حمولات الزيت إلى الأسواق نظرا لوقوع الخيانة من طرف السماسرة في بيعها وشرائها[3].

استفاد أهالي القبائل من هذه التجارة إذ تحصلوا من خلالها على فوائد جزيلة، وقد ارتفع سعره لما عاين التجار الفرنسيين حسنه وجودته، وهذا بدوره راجع لأمرين: الأول في اختيار حب الزيتون، والثاني وقوفهم والاعتناء بعصره في المعصرة[4].

أما في هذا العدد فقد ذكر بأنه ورد عدد كبير من القوافل التجارية المحملة بالزيت من نواحي القبائل لأسواق الجزائر، وتم تقديرها بأربعمائة وخمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرون لتر وثمن كل لتر خمسة وثمانون سنتيما أي سبعة عشر صولدي، أما مجموع ثمن المنتوج ثلاثمائة وخمسة وستون ألف وستمائة واثنان وعشرون فرنك، ولتزداد الأرزاق والنعم نصح البايلك بالإكثار من غراسة شجر الزيتون وخدمته وتلقيمه كما سبق الذكر[5].

وردت إحصائيات عن كمية الزيت التي دخلت إلى أسواق عمالة الجزائر، بحيث دخل إلى سوق التدلس مائة وعشرون ألف لتر، ودخل إلى سوق بجاية سبعمائة ألف لتر، وسوق الجزائر ثلاثمائة ألف لتر وبيع الكل بسعر تسعة عشر صولدي للتر، وكسب أهل البلاد تسعمائة ألف فرنك، أي أنها حصلت لهم فائدة ثلاثة صولدي في اللتر، ووجد الأهالي سهولة في نقل زيتهم إلى

[1] جريدة المبشر، العدد40، 30أفريل1849م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[2] جريدة المبشر، العدد85، 16مارس1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[3] جريدة المبشر، العدد43، 15جوان1849م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

[4] جريدة المبشر، العدد81، المصدر السابق، ص2.

[5] جريدة المبشر، العدد83، 15فيفري1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

أسواق الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى كثرة المشترين بهذه الأسواق، واقتدى بذلك أيضا أهالي القبائل حيث أدخلوا إلى سوق شرشال خمسمائة لتر لبيعه[1].

3- تجارة الصيد:

على الرغم من أن الأهالي الجزائريين أرادوا ممارسة هذه التجارة إلا أنها منعت منعا تاما من طرف مسؤولي الدولة الفرنسية، وكما جرت العادة بفرنسا أصدر رئيس دولتها أمرا في شأن امتناع الصيد في بعض الأحيان وكان ذلك بتاريخ 22نوفمبر1850م، وبعد ذلك أصدر بريفي الجزائر أمرا يوافق ما أصدره رئيس الدولة وقد تم توضيحه في فصول كالآتي:

- الفصل الأول: سيمنع الصيد بعمالة الجزائر إلى أن يصدر أمر ثاني في تسريحه، إلى ذلك الوقت يمنع الصيد في الأماكن العامرة والخالية مطلقا ماعدا المحدودة بالزرب يسوغ لأربابها الصيد فيها في كل وقت، ومن خالف هذا الأمر تلزمه عقوبة من الخمسين إلى المائة فرنك وفي بعض الأحيان السجن من يوم إلى سنة.
- الفصل الثاني: قد يحرم بيع الصيد وحمله في مدة المنع المذكورة، ومن خالف ذلك تلزمه العقوبة مع قبض الصيد الذي بيده، ويعطى لأصحاب الإسبيتالات (المستشفيات) ونحوها.
- الفصل الثالث: إذا كان أحد خالف هذا الأمر صبيا أو خديما أو عبيدا، فالخطية على وليه من أب أو عم أو خال أو وكيل أو سيد[2].
- الفصل الرابع: إن الخلاف في هذا الأمر يحققه المير، أو الخليفة، أو صاحب البوليسية أو الجندرامية أو الشانبيطات(الحراس)، ثم إن مجلس الشرق يبرم الحكم على المخالفين حسب ما هو مقرر، وسيعم هذا الأمر بوهران وقسنطينة مستقبلا.

فلو يداوم الصيادون على صيدهم لمدة سنة لاسيما أوان التبايض والولادة ستندثر أصناف الصيد بالكلية، كما شوهد بالعديد من مدن الجزائر التي بها كثرة الصيد، فمن يدوس الأراضي

[1] جريدة المبشر، العدد86، المصدر السابق، ص5.

[2] جريدة المبشر، العدد84، 1مارس1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

المزروعة المخصوبة بخيلهم وأعوانهم وكلابهم ويفسدون الحراثة والخصب، فسيلزمهم آداء ثمن الخسارة لأرباب الأرض فضلا عن العقوبة المذكورة بالخطية والسجن[1].

أسواق عمالات الإقليم الجزائري لم تقتصر عمارتها على ما ذكر فقط، وحسب ما ورد أنه تم تعيين موضع مختص في السوق للمواشي والحبوب والغلال والأرزاق، وقد جعل بها مخزنا للحبوب الزائدة عن البيع، وهذا بأمر من بريفي الجزائر، بحيث يكون كل يوم خميس هو يوم عمارتها ابتداءا من25يوليو1850م، ومنذ بداية السنة إلى نهايتها لا يدفع أحد المكس أو حق الرحبة لتحدث الألفة بين التجار، وكتكريم من البايلك أنعم في اليوم الأول من عمارة السوق على أرباب البضائع الجيدة أن تتفاوت ببيع أمثالها[2].

صدر أمر من سعادة بريفي الجزائر بأنه و ابتداءا من تاريخ27سبتمبرالموافق ليوم الجمعة من سنة1851م، تتم عمارة سوق كبيرة في الجزائر لمدة ثمانية أيام، بحيث تباع فيها مختلف البضائع والصنائع الجيدة، وقد نظمت كالآتي: آلات الحراثة تباع بباب عزون، المواشي وسائر الدواب تباع بالرحبة المعلومة بعين الأزرق، وفسحة باب الوادي تكون معدة لأنواع الألعاب[3].

وفي شأن المعاملات التجارية ما بين العمالات الجزائرية وفرنسا صدر أمر ضمن فصول كالآتي:

- الفصل الأول: أن جميع منتوجات إقليم الجزائر يحتمل دخولها إلى مراسي فرنسا دون قمرق (قيود جمركية) إذا تحقق أصل نتاجها بهذا الإقليم، من ذلك أصناف (المواشي القصب الهندي، أنواع الخشب المستعمل لأنواع آثاث البيت، الحبوب، الشمع الأصفر والأحمر، المرجان المصطاد من بحر إقليم الجزائر دون خدمة (مادة خام)، القطن، وجميع أصناف الثمار والفواكه...إلخ)[4].

[1] جريدة المبشر، العدد84، المصدر السابق، ص1-2.
[2] جريدة المبشر، العدد70، المصدر السابق، ص2-3.
[3] جريدة المبشر، العدد73، المصدر السابق، ص3.
[4] جريدة المبشر، العدد82، المصدر السابق، ص1-2.

- الفصل الثاني: تدخل إلى مراسي فرنسا جميع البضائع المستعملة بإقليم الجزائر دون قمرق، منها (الأسلحة الجديدة، حبال الحلفة، الصوف، العطور وجميع المنبوتات والمنتوجات والمعادن عند علماء العلوم الطبيعة، آلات الخيل كالسروج، الزرابي) .
- الفصل الثالث: أن البضائع الأجنبية الداخلة إلى مراسي الجزائر ستدفع القمرق كما بديوانات مراسي فرنسا، أما البضائع التي لم يكن لها قمرق، وهي التي يستحقها الناس لبناء القرى والبوادي (كالبلاط، حطب الحرق، الحطب المعد للبناء والزليج والفحم والقصدير وغيرها...)، أما المنتوجات والبضائع الأجنبية منها (المنتوجات والمنبوتات) التي يحتمل دخولها لإقليم الجزائر دون قمرق، كأصناف (حبوب المزروعات والغلال الخضراوات والفواكه ونقلة الشجر والبقر وفحول الضأن...)، وهناك بعضها يؤدى عليهم نصف القمرق، منها (الحديد بعد تذويبه الأمل، والنحاس بعد تذويبه الأول صافي أو مختلط بالتوتية...)[1].

بعد ذلك رتب البايلك تأويلا نافعا في شأن قبول السلع الأجنبية من البلاد التونسية والمغربية ودخولها إلى الجزائر بشروط معينة، كما أمر البايلك بإنشاء بيروات لاتخاذ القمرق بمواضع مجاورة لحدود العمالات الجزائرية، وفيما يخص دخول السلع من غير الصنف التونسي والمغربي فلا تزال ممنوعة، وقد جاءت شروط بأمر من سعادة السلطان في شأن دخول سلع الإيالتين إلى الجزائر تم تفصيلها كالآتي مع العلم أنه تم إسقاط النصف من عدد القمرق السابق.

ومن بين هذه الشروط نذكر:

- ✓ الشرط الأول: ارتفاع المنع الذي كان سابقا في دخول السلع الأجنبية من أصل عمل إيالتي تونس والمغرب من طريق البر، غير أن السلع الخارجة من أصل ما ذكر ما تزال ممنوعة[2].
- ✓ الشرط الثاني: أن السلع الواردة من تونس والمغرب يستحق أن تحمل الى أحد المواضع المعينة داخل حدود إيالة الجزائر، وهي من جهة حدود الشرق بطرق(سوق أهراس وقالمة مع تبسة وعين البيضة وبسكرة)، ومن حدود الغرب فمجازها على (السيدة مغنية أو تلمسان

[1] جريدة المبشر، العدد82، المصدر السابق، ص2-3.

[2] جريدة المبشر، العدد145، 15سبتمبر1853م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

أوندرومة)إذا كان بها رباط فرنساوي، ويلزم على البضائع الخارجة إلى تونس والمغرب أن تجوز بإحدى هذه الأماكن المذكورة .

- ✓ الشرط الثالث: ستكون رباطات لديوانات القمرق بثغور حدود الإيالة الجزائرية، وبناحية الشرق يبلغ حكم رباطها (من الحدود إلى عنابة وقالمة وقسنطينة وعين البيضة وبسكرة) ومن ناحية الغرب تبلغ حدودها أيضا (من رشقون وتلمسان و الضاية).
- ✓ الشرط الرابع: لا يمكن دخول أو خروج شيء من البضائع إلا بضائع محصولات الجزائر فيما بين سعيدة إلى حدود الغرب وما بين بسكرة إلى حدود إيالة تونس.
- ✓ الشرط الخامس: أن جميع أطراف الحدود الشرقية والغربية والقبلية الخالية من رباطات الديوان تكون تحت نظر بعض ولات العرب الذين يختارهم جنرالات العمالة.
- ✓ الشرط السادس: قد أسقط البايلك النصف من القمرق الذي كان يدفع على سلع محصولات تونس والمغرب سابقا، وقد تم ذكر قدر القمرق الواجب على كل كيلوغرام من السلع المذكورة منها: (الشيشة التونسية خمسة فرنك واثنين سنتيم ونصف على كل كيلوغرام، الجلد المدبوغ على كل مائة كيلوغرام خمسة وعشرين فرنك، أما الصوف المجزوزة فعلى كل مائة كيلوغرام ثمانية عشر فرنك...)[1].

بتاريخ 01سبتمبر1854م صدر أمر من سعادة وزير خزانة الدولة، يتضمن إنشاء بيرو قمرق بقسنطينة منذ شهر نوفمبر من السنة المذكورة، وتكون تحت نظره البضائع المجلوبة من العمالة التونسية والبضائع الفرنساوية والجزائرية التي يريد التجار بعثها الى البلاد الأجنبية، وهذا البيرو يكون تحت نظره بيرو القمرق (ببسكرة وتبسة وعين البيضة وسوق أهراس وقالمة)[2].

بإجماع كل من وزير كاتب السر في أمور الحراثة والتجارة والأشغال المفيدة للعامة، وطبقا للأمر الصادر من طرف رئيس دولة نابليون تقرر ما يلي:

- الفصل الأول: لا يجوز لتجار الحبوب من البر والشعير الناتجة بالبلاد الجزائرية أن يبعثوها الى البلاد الأجنبية منذ وقت إعلان هذا الأمر السلطاني إلى غاية 31جويلية1855م.

[1] جريدة المبشر، العدد145، المصدر السابق، ص1-2.

[2] جريدة المبشر، العدد170، 30سبتمبر1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

- الفصل الثاني: أن وزير كاتب السر في الأمور الحربية ووزير كاتب السر في أمور الحراثة والتجارة والأشغال المفيدة للعامة، ووزير كاتب السر الخزناجي مكلفون بإمضاء هذا الأمر كل واحد منهم فيما يختص به وذلك بقصر سانكلو وبتاريخ1نوفمبر1854م.

وقد أمر سعادة الجنرال بليسي قائم مقام والي الجزائر بإمضائه بالبلاد الجزائرية بمدينة الجزائر بتاريخ7نوفمبر1854م[1].

بتاريخ 17 أوت1854م وبأمر من الإدارة الفرنسية، أصدر المجلس الكبير المكلف بأمور القمرق الإذن بإدخال البضائع برا وبحرا إلى بلد جامع الغزوات من عمالة وهران، وبلد القل من عمالة قسنطينة، بشرط دفع حقوق القمرق المقررة، ويحذر البايلك من إنزال البضائع ذات الشغل النصراني في السواحل المغربية والتونسية خفية عنه، وإلا سيقوم برفع الإذن المذكور ويمنع إدخال البضائع إلى البلدين المذكورين[2].

في هذا الصدد تم تقديم إحصائيات عن السلع المحمولة من الجزائر إلى مراسي فرنسا خلال التسعة أشهر الأولى من سنة1853م أي من شهر جانفي إلى شهر سبتمبر، وقد وردت كالآتي: (سبعة وستين خيل، ستمائة وخمسة وأربعين بقر، إثنان وثلاثين ألف ومائة رأس غنم ستمائة وثلاثة وتسعين ألف علق، مليون وثلاثمائة وسبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة وثلاثين كيلوغرام من الجلد الغير دبيغة، أربعة ملايين ومائة ألف وسبعمائة وخمسة عشر كيلوغرام من الصوف، اثنين وسبعين ألف وستمائة وثمانين كيلوغرام من الشمع غير مصنوع، مليون وستمائة وثمانية وثمانين ألف ومائة وثلاثين كيلوغرام من العظم وحوافر الدواب والقرون، مائة وسبعين ألف وسبعمائة وخمسة هكتيليطر من البر، مائة وسبعة وأربعين ألف وأربعمائة وأربعة عشر هكتيليطر من الشعير، ثم أقل من مليونين كيلوغرام من أنواع الحبوب الجافة، ثلاثة وتسعين ألف وثلاثون كيلوغرام من الدخان، ومليون وستمائة وخمسون ألف و ثمانمائة وسبعة كيلوغرام من زيت الزيتون)[3].

[1] جريدة المبشر، العدد173، المصدر السابق، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد168، المصدر السابق، ص2.

[3] جريدة المبشر، العدد152، المصدر السابق، ص1-2.

لاستقام أمر التجارة كما ورد في الجريدة، أعد البايلك محلا بباريس لوضع محصولات إقليم الجزائر الخاصة وسائر أرزاقها، وتم فتح أبواب هذا المحل أمام الجميع لمن أراد التطلع عما يوجد به، ولما ظهر لسعادة الوزير الأعظم ضيق المحل صدر منه أمر يتضمن تحويله إلى موضع مختص في قاعدة ملك فرنسا بباريسحتى يمكن للجميع النظر والتأمل في المحصولات المذكورة لاسيما التجار الذين لهم رغبة في معرفة الأشياء المتعلقة بإقليم الجزائر، كما اجتهد البايلك في تحريض العمالات الجزائرية سواء كانوا مسلمين أو نصارى على بعث ما ينتج على أيديهم من كل جنس شيء قليل، وسيحمل كل منتوج اسم صاحبه الذي يعود إليه، ومراد البايلك استقام أحوال جميع الناس عامة والفلاح خاصة[1].

وفي ذات الشأن صدر أمر من سلطان فرنسا، ضمن تنظيم ديار لعرض المحصولات والمنتجات على مستوى العمالات الثلاث لإقليم الجزائر: (الجزائر، وهران، قسنطينة)، تحت نظر جماعة مكلفة، بحيث يجوز للمسلمين والنصارى القاطنين بحكم البريفي وحكم العسكر أن يبعثوا شيئا مما صنعوه سواء كانت محصولات أو آلات صنعوها...، وسيتم قبول الأفضل منها تحت نظر مجلس مختص، ويتم تعيين الجزاء المستحق لصاحب المحصول أو غير ذلك من دراهم ونواشين، وسيكون كل منتوج عليه اسم صاحبه، ومن نال الجزاء أو النيشان فسيعطي شيئا من محصوله أو مما صنع ليبعث إلى دار العرض الكبيرة التي تحت نظر وزير الحرب بقاعدة الملك بباريس[2].

طبقا للأمر الصادر من طرف سعادة والي الجزائر، وبالإتفاق مع أعضاء دار المشورة وذلك بتاريخ 16مارس1855م، تم وضع شروط مفصلة في شأن جزاء الأشياء المجلوبة لدار العرض، ومن جملتها نذكر:

- ✓ الشرط الأول: أنه في هذه السنة يكون فتح دار العرض في كل عمالة، تحت نظر البريفي بعد مشورته مع جنرال العمالة.
- ✓ الشرط الثالث: يجوز للمسلمين والنصارى وضع أمتعتهم ونتاج محصولاتهم بدار العرض المذكورة.

[1] جريدة المبشر، العدد153، 15يناير1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2.

[2] جريدة المبشر، العدد164، 30جوان1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

- ✓ الشرط الخامس: إنعام الجزاء والنواشين المعدة للفائزين بمحصولات بلادهم تكونعلى يد جماعة مختصة: أحد من كبراء مشورة البريفي، أحد فسيانات بيرو العرب، أحد من أصحاب النظر في أمور الفلاحة وكيل بستان البايلك، وخامسهم بيطري، إضافة إلى أربعة أناس من أصحاب مشورة الفلاحة من كل عمالة: إثنين منهم على يد البريفي، وإثنين على يد جنرال العمالة، ولكل جماعة من هؤلاء كاتب.
- ✓ الشرط الثالث عشر: أن جميع الفائزين بزراعة الحبوب لابد أن يتركوا شيئا من حبوبهم بدار العرض ليبعثوه إلى الدار الكبيرة المعدة بفرنسا.
- ✓ الشرط السابع عشر: أن الحراثة التي لم يجددها صاحبها كل سنة، وإحياء الأراضي التي نال الجزاء لها سابقا، فلا يحصل له من الإنعام شيئا غير الشكر والثناء له من الجماعة.
- ✓ الشرط الحادي والعشرون: أن الاشياء التي تعطل عرضها في الوقت المعين لعدم وجودها من أي شكل كان خصوصا الزراعة، فالنظر لسعادة والي الجزائر في تعيين محل في وقت مختص لها...[1].

وما ورد أنه في كل مرة تنعم الدولة على متقني الصناعات والحرف، كجزاء لهم عن صنيعهم وإتقانهم لحرفهم وفيما يلي نموذج عن ذلك:

[1] جريدة المبشر، العدد184، 30أفريل1855م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

الجدول رقم (02): الأنعام المقدمة من الكونسيل مونسيبال

الرقم	الانعام المقدمة من الكونسيل مونيسيبال	السعر بالفرنك
01	اتقان نسيج قماش المسلمين من كل صنف	100
02	اتقان صنيعة صباط النصارى	100
03	اتقان صنيعة صباط المسلمين	100
04	الاتيان بالقطن من ارض الجزائر	100
05	الاتيان بالحرير الخام	200
06	اتقان صنيعة الفخار، القرمود، والاجور من طين البلاد	200
07	اتقان صنيعة النجارة كالخزائن	200
08	الإنعام على كل من وجد حانوتة مرتب بأنواع التحف	300
09	الإنعام لمن كان أدنى منه	200

المصدر: جريدة المبشر، العدد 95، 16 أوت 1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة ص 4.

ثالثا: الجانب الصناعي

أهملت جريدة المبشر التحدث عن هذا القطاع بشكل كلي تقريبا، وركزت جل اهتمامها بالقطاعين المذكورين سابقا، وما تم ذكره فقط أن البايلك أعد دارا لليتامى والعاجزين سميت بدار المعلمة، ومراده من ذلك تعليم اليتامى مختلف الحرف اليدوية لينتفعن بها في المستقبل، وقد ضمت هذه الدار مائة وخمسين بنتا، خصص لهن مبلغا لمعيشتهن، وكل يوم يجتمعن بالمعلمات ليتعلمن جميع الصناعات المعدة (كالخياطة، تفصيل الثياب، غزل الحرير، الصوف والقطن والتطريز)، ذكر بأن هذا الترتيب كان قبل ثلاث سنوات، أي منذ1847م، وقدر عدد المتعلمات إلى غاية1850م بما يزيد عن المائتين بنت[1].

رابعا: البناء والتشييد

لم تقتصر إصلاحات الدولة الفرنسية على الجوانب السابقة الذكر وإنما تعداه إلى جانب البناء والعمران، إذ رأت هذه الأخيرة أن الاهتمام بهذا الميدان يعود بالمنفعة على الجميع ودون استثناء، ومن خلال ما ورد في صفحات الجريدة سنحاول الإلمام بما شيدته الدولة الفرنسية في مختلف نواحي الإقليم الجزائري على النحو التالي:

بذلت الدولة الفرنسية جهودا كبيرة في الجانب العمراني، حيث قامت بتشييد العديد من المدن(كقالمة سطيف، صور الغزلان، ثنية الحد، الأصنام، سيدي بلعباس، جامع الغزوات) والكثير بعمالة وهران، كما وقفت على تعبيد الطرق وإصلاحها لما فيها من منافع وخيرات للبلاد خاصة في الجانب التجاري، من خلال حمل البضائع وتمريرها من جهة لأخرى في كل حين فلولا وجود هذه الطرق المتسعة لتعطل بلوغ خيرات هذا الإقليم ونعمه لبعض الأماكن البعيدة من البحر[2]، فبناحية الأصنام تم بناء ثلاثة مساجد ومائة وأربعين دارا ما بين صغيرة وكبيرة وثلاثة أبراج وكثير العيون والحمامات والأبيار والصهاريج والمطاحن...، و قيمة ما صرف في هذا البناء سبعون ألف دورو[3]،و حسب الإحصائيات التي قدمها هذا العدد تم بناء ستمائة وواحد وخمسون دارا أكثر

[1] جريدة المبشر، العدد64، 30أفريل1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2.

[2] جريدة المبشر، العدد76، 31أكتوبر1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[3] جريدة المبشر، العدد58، المصدر السابق، ص3.

سطوحها بالديس في هذه السنة، بعد أن كان عدد الديار من قبل و تحديدا في السنة الماضية قد بلغ فقط ثلاث مائة وواحد وخمسون دارا، وبالتالي كانت هناك فائدة كبيرة لوقاية المواشي[1]،وبنواحي عمالة قسنطينة تم بناء أيضا الكثير من الديار و الصهاريج والمطاحن، وفي هذا استراحة للأهالي وخاصة النساء من طحن القمح[2].

كما تحدث هذا العدد عن أحوال البناء، وجاء أن عدد الديار التي تم بناؤها بعمالة الجزائر فقط قدر بمائة دارا في مدة ستة أشهر، وأن قيمة مصاريفها قدرت بواحد وخمسون ألف فرنك قابلها في عمالة قسنطينة بناء الكثير من المساجد والفنادق والمدارس طبعا إلى جانب الديار وسدود الأودية، وهذا التنوع بالعمالة راجع إلى عدم وجود القحط على عكس عمالة الجزائر، أما المصاريف الخاصة بهذا البناء فقد وصلت إلى حوالي مليون ونصف المليون فرنك[3]، وبسبب زيادة التجارة كثف البايلك من عملية فتح الطرقات وإصلاح العيون وحفر الآبار وهذا بدوره سيساهم بشكل كبير في سقاية الأراضي[4].

اقتدى أهالي عمالة وهران بسيرة البايلك إذ ورد أنه وبنواحي معسكر وقفوا على فتح وإصلاح الطرقات وقد أظهروا غاية الحزم والجد، ومن هذه الأعراش نذكر عرش الحشة الغراية الواقفين على فتح الطرق بين سيدي بلعباس إلى عين تيزي وزو وإلى حمام بوحنيفة ليسهل بذلك مجاز أحمال الدواب، كذلك إصلاح الطريق المار بين وهران ومعسكر، كما اشتغلوا بتكميل الطريق الجديدة المارة بين وادي الحمام وحفير برج بير بيريفوا، كذلك الأعراش التي تحت حكم آغا البرج واقفة على خدمة الطريق المار بين البرج والغلقة، وأظهر الجميع حزم وتيقن في منافع العامة[5].

دائما تسعى الدولة الفرنسية لخدمة مصالح العباد، فنجدها تقوم بتشييد البناء ومساعدة الأهالي سواء بالمال أو بإرسال أشخاص لمعونة الأعراش وهذا ما يزيد من عزيمة الرعايا، فعلى

[1] جريدة المبشر، العدد59، المصدر السابق، ص4.

[2] جريدة المبشر، العدد82، المصدر السابق، ص6.

[3] جريدة المبشر، العدد85، المصدر السابق، ص1.

[4] جريدة المبشر، العدد152، المصدر السابق، ص3.

[5] جريدة المبشر، العدد172، 31أكتوبر1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

سبيل المثال نجد شروع الحاج قويدر بن عبد الواحد (خليفة قايد حجوط) في بناء دار عظيمة قرب حوشه، وكذلك أهل مستغانم انشغلوا بالبناء والطرق وقد شرعوا ببناء حمام ومطحنة وجمعوا المال لإعادة عمارة مسجد هناك، أما بسوق أهراس تم بناء فندق بأمر من بيرو عرب عنابة وقد سكن فيه القايد وعائلته، ومن جملة المصاريف التي صرفها المسلمين في البناء اشتملت على 100ألف فرنك بنواحي عنابة، و500ألف فرنك بنواحي قالمة، تم صرف منها 80ألف في بناء فندق و10مطاحن بحركة الماء وحماما ت[1]، كما صرف أهل عمالة قسنطينة في سنة واحدة حوالي330ألف فرنك في البناء والحراثة والمطاحن والفنادق، وأهل ناحية سكيكدة صرفوا 200ألف فرنك في البناء، كذلك أعراش جبل يدوغ بنوا 3عيون بصهاريج ومطحنة بحركة الدواب وقنطرة أما بنواحي القالة فقد صرف أهلها 16ألف فرنك في بناء دارين، وبنواحي سطيف قام عرش العلمة ببناء قرية اشتملت على 120دار، وعرش عامر بنوا 23دار، وعرش عامر الظهرة بنوا 40 قرية و3ديار.

خامسا: المنظومة الضريبية

ما ورد في أعداد الجريدة أن الدولة الفرنسية وضعت تصنيفا ممنهجا للضرائب، اختلفت ما بين عمالة وأخرى وأحيانا ما بين ناحية وأخرى من نفس العمالة، إذ توضح بأن الهدف من وراء تعيين هذه الضرائب هو تأديب المفسدين والحفاظ على أمن وراحة البلاد، وقد تم تصنيفها كالآتي:

- **الغرامات:**

تعرف الغرامات بأنها منفعة البلاد، وتصرفها الدولة في فتح الطرقات بين الجبال لتسهل مرور التجارة، وسد الأنهار، والأودية لسقاية الأرض وتخصيبها، وفي بناء المساجد وترقيعها. واختلف تعريف الغرامات بين كل ناحية وأخرى، ففي عمالة وهران والجزائر اتخذت الزكاة والعشور، أما في عمالة قسنطينة يؤخذ الحكر والعشور، أما أعراش الصحراء توجد غرامة مختصة بهم تسمى اللزمة[2].

[1] جريدة المبشر، العدد 107، 16 فيفري 1852م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص 2.

[2] جريدة المبشر، العدد22، 30جويلية1848م، طبع ببلد الجزائر، دار مطبعة الدولة، ص2.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك صنفين من الغرامات نفصلها كالآتي: صنف يصرف في مصالح العامة ويعين مقدارها مجلس وكلاء الدولة يتم التصرف فيه على يد عمالها، أما الصنف الثاني يصرف في مصالح كل بلد لتعمير خانات المرضى ودار اليتامى والشيوخ وتعمير خزائن عيون الماء وكل ما يتعلق بالمصالح الخاصة، وتعينها وتتصرف فيها جماعة خاصة تسمى "الكونسيل مونيسيبال"[1]، إذ قامت بتنصيب جماعات المشورة في كل من (الجزائر ووهران وعنابة وسكيكدة والبليدة) ويشترط في تلك الجماعات أن يكون رجلان من المسلمين، يتم انتخابهما لذلك المنصب وهما السي بن مرابط وسي بوقندورة، إذ ترى الدولة بأنهما يستحقان هذا المنصب، وهذه الهيئة المذكورة تسعى إلى تدبير مداخيل البلد على الطريقة الإسلامية (السنية)، وقد أمرت الدولة الفرنسية بتطبيق الصنف الثاني من الغرامات في أقاليم عمالة الجزائر[2]، وقد صنفت الغرامات على النحو الاتي:

1- **ضريبة الزكاة:** وهي الضريبة التي تفرض على قطعان الماشية، وتقوم الحكومة بتحديدها كل سنة وهذا حسب القيمة التجارية للماشية، ومبلغ هذه الضريبة يختلف وفقا للظروف والأوقات، وقرر لها سعرا لكل رأس في كل عام دون تمييز بين المناطق المدنية أو العسكرية.

2- ضريبة العشور: من حيث المبدأ تمثل عشر المنتج، يعتبر العشور من الضرائب الشرعية المباشرة والتي تمس أراضي الملكية الخاصة، يتم جمع هذه الضريبة في كامل نطاق الإقليم الجزائري، والسكان الأصليون الذين يزرعون كخماسة أراضي مملوكة للأوروبيين غير ملزمين بدفع ضريبة العشور، والمحراث هو الوحدة السطحية ويمثل الامتداد الذي يمكن أن يزرعه زوج ثيران، وحسب ما كتب أنه من المفترض أن يقوم السكان الأصليون بزراعة ثلثي أراضيهم شعير وثلث قمح[3].

---

[1] تشتمل هذه الهيئة على أناس ذو رأي وعقل وكفاية قادرين على تدبير أمور البلاد ينتخبون من عامة الناس ورئيسها يسمى المير ومساعدين له يسمونهما أجوانت (ملحق بالمير)...، ينظر إلى: جريدة المبشر، العدد29، 15نوفمبر1848م، طبع ببلد الجزائر دار مطبعة الدولة، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد29، المصدر السابق، ص1.

[3] حورية طعبة، السياسة الإقتصادية الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة1870-1954م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث(ل.م.د)، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، أدرار،2019-2020، ص155-157.

3- ضريبة اللزمة: وهي ضريبة فرضت على النخيل، ويتم جمعها فقط في عمالتي الجزائر وقسنطينة، وتدفع هذه الضريبة بشكل ثابت في الميزاب وورقلة وفي ممتلكات فرنسا في الجنوب[1].

فيما يخص الإجراءات المتخذة لدفع المطالب المخزنية على حسب ما جاء في أعداد الجريدة أن تأديتها تراعى فيها أحوال العباد، فمثلا أمر والي الجزائر بترتيب دفاتر الزكاة كما أمر بتخفيف المطالب المخزنية لما رآه من الضرر الذي لحق بقطعان مواشي العرب[2]حتى قيل أنه في بعض الأيام يضيع أزيد من ألف رأس غنم [3] بسبب انعدام التساقط، وبالتالي نقص أو انعدام المحصول الذي يقابله نقص في الإقتيات[4].

أمر البايلك بتخفيف المطالب المخزنية خاصة على تلك الأعراش التي أفسد الجراد محاصيلها الزراعية، وتلك النواحي التي تعاني من ضيق الحال[5]، وحسب ما جاء أن البايلك في انصات تام لطلبات الأهالي إذ أنهم وباستقام أحوالهم وحصول الفوائد لهم مقارنة بالسابق، أرادوا دفع مطلب الزكاة ثمنا بدل المواشي، وقد كان لهم ما أرادوا، وعلى إثر ذلك صدر أمر من طرف والي الجزائر خاص بترتيب دفاتر الزكاة بجميع نواحي عمالتي الجزائر ووهران الملتزم بخلاصها أرباب الدواب، عدا بعض المواطن من هاتين العمالتين استحسنوا في بعض الأوقات دفع المواشي بدل الثمن لضيق حالهم، ولما أراد البايلك ترتيب الدفاتر المذكورة على قانون القسط والعدل عقد في كل فرقة من جميع نواحي العمالات مجلسا من الأعيان مختصا لهذا الشأن والتأمل في أمور البلاد وأحوالها، كما يقفون أيضا على عد أموال الأعراش شخصا شخصا تحت نظر أصحاب بيروات العرب، إذ يقفون على تحديد مقدار الزكاة الواجب دفعها لكل فرد حسبما يملك سواء كان (غنم، ماعز، إبل، بقر).

---

[1] حورية طعبة، المرجع السابق، ص159.

[2] جريدة المبشر، العدد60، 27فيفري1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[3] المصدر نفسه، ص3.

[4] جريدة المبشر، العدد65، المصدر السابق، ص3-4.

[5] جريدة المبشر، العدد70، المصدر السابق، ص4.

يشتمل المجلس المذكور على بعض ولات الدولة من أصحاب القلم وبعض أعيان المسلمين، مع التأكيد الكلي عليهم بحفظ مصالح البلاد دون غفلة وتراخي، بعد ذلك يبعث مقرر مفصل عما يمتلكه الأهالي إلى جنرال العمالة الذي بدوره يبعث الرد إلى حكام بيروات العرب الذين يخبرون عمالاتهم بمقدار الزكاة المعين، ويكون البايلك في غاية الإحتياط والمبالاة في شأن قباض الزكاة ومنع أخذ الزيادة على الرعية حسبما هو معروف، وفي حالة تجاوزهم هذه التعليمات يلزمون بالعقوبة والعزل من المناصب، ويقف على معاقبة من أخفى بعض ماله وامتنع عن دفع المطلب، وما أشار إليه هذا العدد أن جمع هذه المطالب ليس بغرض إلحاق الضرر والهلاك للعباد، وإنما لخدمة مصالح العامة، وأما قابض الزكاة فله العشر من المبلغ المعين، وهذا تحت أمر أصحاب بيروات العرب[1].نجد أن هناك من الأعراش أو النواحي التي لا تؤدي ما عليها من مستحقات مخزنية عمدا رغم تخفيفها من طرف البايلك، وعلى إثر ذلك وبعمالة قسنطينة وتحديدا بنواحي الوادي الأبيض خرج جنرال العمالة رفقة محلة لإلزام أهالي هذه النواحي بدفع المطالب المتأخرة منذ سنتين، إذ رتب في حقهم عقوبات قاسية تعداها إلى حرق دشورهم، وقطع أشجارهم، وإفساد زرعهم[2]، وفي وقت لاحق وبأمر من طرف والي الجزائر أعيد ترتيب دفاتر الزكاة في عمالة الجزائر، ولما عاين زيادة في عدد المواشي عما سبق أمر بتأديتها ثمنا بدل المواشي[3].

[1] جريدة المبشر، العدد61، المصدر السابق، ص1-2.

[2] جريدة المبشر، العدد69، المصدر السابق، ص4.

[3] جريدة المبشر، العدد60، المصدر السابق، ص2.

المبحث الثالث: الجانب التعليمي والديني والقضائي

أولا: الجانب التعليمي

اعتمدت فرنسا أسلوب الإغراء في كل الميادين، وهو الشأن فيما يخص الميدان الثقافي بما يشتمله، فمن خلال أعداد الجريدة تبين الدولة الفرنسية مدى اهتمامها بما يتعلق بالثقافة الإسلامية الجزائرية، إذ تفند بذلك ما يروج إليه المفسدين الذين يقومون بإغراء الضعفاء بالأكاذيب التي ينشرونها اتجاه الدولة، وحسب ما ورد:"...أنهم يقولون بأن الدولة الفرنساوية أرادت ضياع الإسلام وسلب التعليم من أبناء الجزائر..."[1].

وفيما يلي ومن خلال الجريدة سنستعرض ما قامت به الدولة الفرنسية في هذا الميدان:

أراد رئيس الدولة الفرنسية إحياء التعليم وبناء المدارس التي اندثرت في الإقليم الجزائري وقد شجع على ضرورة معرفة اللغة العربية بين الفرنسيين، وعلى إثر ذلك أصدر أمرا تمثل في إنشاء مدارس لتعلم اللغة العربية إضافة إلى ذلك قام بتعيين ثلاث فقهاء بكل عمالة من عمالات الإقليم الجزائري(الجزائر، وهران، وقسنطينة)، وأمر بفتح مساجد شتى لتعلم الصبيان، وقد كان البايلك يرغب الناس في ذلك لذلك قام بزيادة رواتب أهل القلم الذين لهم معرفة باللغة العربية على حسب المرتبة وقدر المعرفة[2].

نظر رئيس الدولة الفرنسية فرانسيس في مصلحة المسلمين عامة من خلال انتشار اللغة الفرنسية بينهم، وعلى إثر ذلك أصدر أمرا في شأن المدارس كالآتي:

أنه في كل بلد (الجزائر، وهران، قسنطينة، البليدة ومستغانم) تكون مدرسة لتعلم الصبيان اللغة الفرنسية واللغة العربية، إضافة إلى بعض العلوم الأخرى في الحساب والأكيال والموازين وسيتكفل البايلك بدفع الأجرة.

وجعل بكل مدرسة شيخين، فرنسي ويكون هو الناظر في كل أمورها وشيخ مسلم واختيارهما يكون من طرف والي الجزائر، ويشترط في الشيخ الفرنسي أن تكون له بطاقة توضح شيخوخته

[1] جريدة المبشر، العدد52، 30أكتوبر1849م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[2] جريدة المبشر، العدد59، 15فيفري1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

ويشهد له بالعلم ومعرفة اللغة العربية، أما الشيخ المسلم يشترط فيه أن يكون مفتي أو قاضي، وقد تحددت أجرة الفرنسي ب1200فرنك، والمسلم ب600فرنك.

كذلك سيتم فتح بكل بلاد مدرسة للبنات يتعلمن بها اللغتين وعلم الحساب وأنواع الخياطة وستجعل بكل مدرسة معلمتين فرنسية ومسلمة بحيث تكون أجرة الفرنسية1000فرنك والمسلمة 500 فرنك[1].

أما فيما يخص البلغاء ستكون لهم بكل عمالة مدرسة خصوصية، لتعلم اللغة الفرنسية على أيدي كبراء ثلاث مشايخ ماهرين في اللغة العربية، لهؤلاء المشايخ أجرة مابين 600و1000فرنك سنويا، وقد تم تعيين ثلاث أشخاص لحراسة مدارس البلغاء ومساجد الصغار و الوقوف على جميع أمورهم، ولم يقتصر الأمر على الصبيان فقط وإنما تعداه إلى مدارس ومساجد البنات من خلال تعيين نسوة لحراستهم، ويكون النظر في أحوال كل المدارس من طرف البريفي وإعداده بعد ذلك تقرير مفصل لوالي الجزائر عن كل التفاصيل المختلفة في هذا الجانب، ويتم ذلك في كل ثلاثة أشهر بشكل دوري، وجعل والي الجزائر تكريما لأولاد المسلمين بجميع المساجد خاص بفطنة الأولاد وسرعة تعلمهم وجاء ذلك في ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: لمن أدرك العلم المذكور، والمرتبة الثانية: لمن أدرك الكتابة بالقلم الفرنساوي وقراءتها، أما المرتبة الثالثة: خصصت لمن تكلم باللسان الفرنساوي، وعلى حسب ما يقول وزير الحرب أنه سيتم وضع الكتب اللائقة بكل فن في مدارس الصبيان[2].

بتاريخ1مارس 1851م وتنفيذا للأمر الصادر من طرف رئيس دولة الريبوبليك القاضي بإنشاء مدارس باللغتين، تم تعيين مسيو(السيد) شاربون و الذي هو مدرس باللسان العربي ببلاد قسنطينة مدير للمدرسة العربية كما ولي مسيو ماشول مدير لأحد مدارس تلك البلاد، وقد وليت أيضا السيدة إفيري مديرة بمدرسة البنات وعينت السيدة عائشة بنت سليمان خليفتها بالمدرسة المذكورة[3].

---

[1] جريدة المبشر، العدد71، 15أوت1850م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2.

[2] المصدر نفسه، ص2.

[3] جريدة المبشر، العدد85، المصدر السابق، ص4.

في شأن إحياء المدارس أمر سعادة والي الجزائر بتولية المشايخ والمدرسين ببلاد قسنطينة وتلمسان ومن بينهم: عين الشاذلي بن عيسى شيخ على مدرسة قسنطينة و تدريس النحو بها بعد أن كان قاضي بيرو عرب هذه البلاد، وتولى السيد سي المكي بن الثعالبي تدريس الفقه بها، كما ولي سي الحاج مبارك تدريس علم التوحيد في هذه الأخيرة، وقد استحسن وزير الحرب هذه التوليات[1].

أقام البايلك درس لتعليم رجال المسلمين اللغة الفرنسية بدار خزانة الجزائر المتواجدة بحومة صباط الحوت، وسيكون الدرس المذكور في اليوم الثاني والرابع والسابع من كل جمعة على الساعة الخامسة مساءا[2].

إضافة الى ذلك فقد أنشئت ثلاث مدارس بقسنطينة لتعليم اللغتين(العربية والفرنسية) المدرسة الأولى كانت بالجامع الأعظم (مختصة لتعليم الرجال)، والثانية بجامع سيدي محمد (لتعليم الصبيان)، والثالثة بسيدي الرماح (لتعليم البنات)، كما تم إنشاء ثلاث مدارس بنفس العمالة، الأولى مخصصة للبنات المسلمين تحت نظر معلمة فرنسية وتساعدها معلمتين مسلمتين يتعلمن بها البنات الأشغال المختصة بالنساء، وأما المدرستان الأخريان فهي للأولاد المسلمين خاصة لتعليمهم اللغة العربية والفرنسية، وكان سعادة البريفي ينظر في مصالح البلاد وواقفا على تفقد المدارس الثلاثة بهذه العمالة.

وبعمالة الجزائر قام البايلك بإنشاء مدرسة لتعليم صبيان المسلمين اللغة الفرنسية، وفي الثامن عشر ذي الحجة حضر سعادة والي الجزائر والبريفي والسيد الكلونيل دوريوا (مدير الأمور العربية)، والعلماء وساير أعيان البلاد من نصارى ومسلمين، وقد أظهر بعض التلاميذ غاية الاجتهاد بعرض ما تعلموه باللسان الفرنسي بفصاحة اللسان وقلة الأخطاء ونذكر منهم: مصطفى بن خليفة بن عثمان باي، عبد الله بن محمد بن بولو كباشي، محمد بن علي مقاطعجي، أخوه حامد، عمر بن خوجة بيري، عمر بن خليل بن خوجة الخيل، وعمر بن محمد القايد بن محمود بن باش جراح، وبعد نيلهم الجزاء خاطبهم الكلونيل المذكور سالفا على لسان سعادة والي الجزائر بقوله "معشر المسلمين مراد البايلك في هذا العمل خير أولادكم والمرجو من الآباء أن يبعثوا

[1] جريدة المبشر، العدد87، 16أفريل1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

[2] جريدة المبشر، العدد90، المصدر السابق، ص3.

أولادهم إلى هذه المدرسة، وأخبرهم بأنه سعادة الوالي أنعم على كل التلاميذ بجزاء من ماله الخاص ولاشك يحصل للتلاميذ من هذا التأويل فوائد جزيلة لنشر الألفة والمودة بين الجنسين[1].

في شهر أكتوبر تم فتح المدرسة المسمية ليسي الجزائر، إذ كانت رغبة الدولة الفرنسية من ذلك تكمن في زيادة التعلم ومخالطة الفرنسيين والعرب، وفي حالة تثقفهم في العلوم العربية والفرنسية سينجر عنه تعلم علوم أخرى تسهل عليهم خدمة البايلك، وقد كان أهل الجزائر محظوظين في ذلك لأن هذه الفضائل كانت بين أيديهم وسينالون ما كانوا يأملون في تحقيقه وبهذا يسهل على المتعلمين الجزائريين مخالطة الفرنسيين، هذا ما أثار فرح البايلك بإلتحاق صبيان ولات العرب الجزائريين بالمدرسة الفرنسية[2].

إلتحق أولاد المسلمين بالمدارس الفرنسية ليتعلموا علم الألسن، والبايلك له رغبة في هذا الشأن والدليل على ذلك اجتهاده في ترتيب تأويل جديد في إدخال صبيان المسلمين للمدارس وكان لهم اختيار فمن لا يريد تعليم أولاده علم الألسن القديمة. فيجد بالمدارس ثلاث طبقات من الفنون منها (اللغة الفرنسية والجغرافية) (علم الأرض والتاريخ) واللغة العربية وعلم الحساب والعلم الطبيعي وعلم ميزان الأرض وتقدير أماكنها)، أما تفسير القرآن الكريم فيكون تعليمه على يد أحد طلاب الجزائر، إذ يتم جمع أولاد المسلمين مع النصارى في مكان واحد ساعة التعلم، وجعل لهم غذاء مختص يأكلون إلا ماهو حلال في دينهم، أما اللباس فهو اختياري، وقد وقف البايلك في مصلحة أولاد المسلمين لينالوا العلوم فضلا عن تعليمهم بالمدارس العربية[3].

في أوائل شهر شوال دخل سعادة البريفي للجامع الأخضر مع القاضيين ومفتي المذهبين بالبلاد، وقام بامتحان المبتدئين واختيارهم، وممن فاز بفرصة التعلم نجد محمد بن الشيخ الطيب بن الكبرد والحاج مصطفى بن سليمان، ثم توجه بعد ذلك لمدرسة سيدي محمد الجليس فنال فرصة التعلم العربي (بن حم الخواشمي ومصطفى بن جلول والحفصي بن الشيخ محمد بن عزوز(مفتي المالكية) وبوزيان بن علي ومصطفى بن حمود الجزائري باش(حزاب الجامع الأعظم) بوجمعة بن علي والولد حسن بن أحمد (أمين جماعة القبائل)،وبعد انتهاء الامتحان مدحهم وشكر

[1] جريدة المبشر، العدد123، 15أكتوبر1852م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[2] جريدة المبشر، العدد124، 31أكتوبر1852م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2.

[3] جريدة المبشر، العدد128، 1جانفي1853م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

حسن وقوف مشايخهم منهم سي محمد السقني، سي محمد بن ابراهيم، وأكد على التلاميذ ضرورة زيادة التعلم، وبعد ذلك انتقل إلى المدرسة الثالثة المعدة للبنات واستحسن إدراكهن للغتين ولأنواع الخياطة والطرازة وكرمهن جزاء فوزهن[1].

وقع امتحان الصبيان الذين يتعلمون بالمدرسة المختصة (مزودجة اللغة) بالجامع الأخضر ومن جملة من حضر هناك سعادة والي الجزائر والبريفي وأعيان الدولة، وقد وقف بنفسه على المدارس الثلاث، وازداد تعليم الصبيان، وتأكد من رغبة الناس في تعليم أولادهم، وأنعم على الفائزين في تعليم اللغة العربية بعطايا جزيلة، من بينهم(علي بن الفرقري وإسماعيل بن معطى حزاب بالجامع الأخضر، وبمدرسة سيدي الجليس ومصطفى بن محمد وأحمد بن الفيلالي وعلي بن الهاني ومحمد بن الحركات كما نال كل من بن حم ومصطفى بن حم والبوعون بن عمار والخوجة بن علال ومصطفى بن جلول وحسين بن ستراد ومحمد بن التوهامي وعلي بن المسعود) وقسمت عليهم الإنعام بسبب فوزهم وإدراكهم للغة العربية، وزادهم سعادته إنعاما أخرى من ماله الخاص[2].

ولما كان مراد البايلك انتشار العلم والقراءة بين العباد رتب جزاءا من المال لتقسيمه بين المشايخ المدرسين، واختص في عمالة وهران كلها خمسة وعشرون شيخا لكل واحد من هؤلاء الشيوخ مبلغا قدر بمئة فرنك منها ستة بقسمة وهران وهم(سي محمد ولد الباي وسي محمد بن قندورة وسي عبد القادر بن ثرية وشعبان بن عثمان وسي يحي بن حامد وسي عيسى بن رابح) وخمسة بقسمة سيدي بلعباس وهم(سي الطيب وسي الحبيب بن السويدي وسي سعيد بن موسى وسي بن عامر وسي الحبيب)، وأربعة بفرقة تلمسان وهم (سي أحمد بن طالب وسي أحمد بن حمزة وسي مولاي الطالب وسي محمد بن محمد)، وستة بفرقة مستغانم وهم (سي أحمد بن شارف وسي محمد بن خليل وسي الحاج عبد القادر وسي الحبيب بن عدة وسي أحمد ولد الحاج محمد) وخمسة بفرقة معسكر وهم (سي عمر بن منصور وسي أحمد بن سباغ وسي الحاج محمد بن ديدش وسي الطيب بن علي وسي عبد القادر بن حمياني)[3].

---

[1] جريدة المبشر، العدد96، 1سبتمبر1851، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3 –4.

[2] جريدة المبشر، العدد 123، المصدر السابق، ص 2.

[3] جريدة المبشر، العدد112، المصدر السابق، ص3.

وبعمالة الجزائر وقع امتحان المتعلمين بالمدرسة الفرنسية حضر بها سعادة والي الجزائرمع رؤساء الأعيان والجيش، وقد فاز بالجزاء من المسلمين كل من أحمد بن مصطفى (بنواحي قالمة)، ومحمد بن داوود الآغا (بعمالة وهران) وكافة الناس استحسنوا هذا التأويل لاسيما أولاد المسلمين، لأنهم لا يبلغون الوظائف العليا إلا بحسن أدائهم وتعلمهم[1].

تأملت الدولة في شأن العلم ورأت بأن تلمسان هي المحل المناسب لذلك، وأن الجامع الأعظم المنسوب ليغمراسن بن زيان هو الموضع اللائق للمدرسة الجديدة، التي وحسب ما ذكر أنها فتحت قبل ثلاث سنوات من هذا التاريخ أي قبل سنة 1851م، والآن فهي عامرة بالتلاميذ الذين يريدون الاتصال بوظائف الفتوى والقضاء والعدالة والإمامة والخطابة والكتابة ونحو ذلك ولما رأى البايلك بأن هذه المناصب فقدت رجالها اجتهد في تحريض الناس على تحصيل العلوم وتم إعداد مبيت للطلبة الغرباء وترتيب لهم معاش مطلق، ولتشجيع التعليم بهذه المدرسة أنعم البايلك على عشرة الطلبة الأوائل المجتهدين بمبلغ مائة فرنك سنويا، شيخ هذه المدرسة هو السيد أحمد بن طالب وهو نفسه مدرس علم النحو، أما مدرس علم الفقه فهو السيد أحمد بن حمزة ومدرس علم التوحيد والحديث هو السيد ثابت بن عزة، ولا يبطل الدرس إلا يوم الجمعة، وقد صدر الأمر في فتح هذه المدرسة من سلطان فرنسا لإحياء العلوم خاصة بعدما رأى أنم نارها يخمد بالعمالة الوهرانية[2].

لا تزال الأوامر تصدر في هذا الصدد، إذ أمر رئيس الدولة بجزاء مشايخ طلبة العلم الماهرين والمجتهدين في تعليم الصبيان، كجزاء التلاميذ الذين يتعلمون بالاجتهاد، نذكر على سبيل المثال(سي العربي بن المجلدي، سي الشريف بن حملاوة، سي مصطفى بن المنيلي، سي الشريف بن العربي، سي عمار الزناتي وغيرهم)، و كان هذا الإنعام بعمالة قسنطينة[3].

بعد ذلك حدث تكريم آخر بنفس العمالة، تم إدراج فيه أسماء المشايخ المعلمين والتلاميذ المتعلمين والمستحقين للجزاء، إذ لم يقتصر هذا التكريم على ناحية واحدة أو ناحيتين، وإنما تعداه للعديد من النواحي وردت كالآتي:

---

[1] جريدة المبشر، العدد118، 1أوت1852، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3.

[2] جريدة المبشر، العدد152، المصدر السابق، ص2.

[3] جريدة المبشر، العدد156، 1مارس1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

*قسنطينة ونواحيها، ومن الذين نالوا الجزاء فيها نذكر (سي الدريدي، سي المختار، الحاج محمد بن نجراتي...إلخ).

*عنابة ونواحيها، من الذين كرموا فيها نذكر(سي بلقاسم بن شعاب، سي محمد المجاني محمد بن منصور، حسن بن ميلي...إلخ).

*باتنة ونواحيها، من الذين أنعم عليهم نذكر(سي محمد بن القاضي، سي علي الشريف سي محمد بلمسعود، سي المدني بن عطية...إلخ).

*سطيف ونواحيها، من بين الذين نالوا التكريم تم ذكر(سي محمد بن مصباح، سي السعيد بن سي بلقاسم، سي الصديق بن الصغير، علي بن الطاهر...)[1].

لم تكن التفاتة التكريم مقتصرة على عمالة قسنطينة فقط بل شملت أيضا العمالة الوهرانية وقد وردت قائمة طويلة لأسماء المشايخ الذين استحقوا التكريم لسنة1854م،شملت النواحي التالية: (وهران ونواحيها تلمسان ونواحيها، معسكر ونواحيها، مستغانم ونواحيها، سيدي بلعباس ونواحيها)[2].

لتبين الدولة الفرنسية بأنها تفي دائما بوعودها قامت بتاريخ27جويلية1854م بتكريم الصبيان الفائزين في التعليم، وكان ذلك بحضور والي الجزائر وأرباب الدولة، ومن جملة أولاد المسلمين الذين كرموا تم ذكر(محمد بن داود ولد آغة الدواير بوهران، محمد بن أحمد ابن أحد فسيانات الصبايحية بقسنطينة، وعبد الله بن الحاج الشاذلي بن شقران من تيارت...)[3].

كما وقفت الدولة الفرنسية على إعمار خزائن الكتب بكتب القدماء والأسلاف، وما ذكر أن دار العلم التي بالقرب من باب عزون احتوت على أكثر من ستمائة كتاب في مختلف العلوم (الدين، الفقه، النحو، الشعر، التاريخ والسير والآداب)، وفي ما يلي ذكر لبعض العناوين: "تفسير القاضي البيضاوي، الكشاف للزمخشري، مختصر سيدي جليل، رسالة أبي القيرواني، شرح الخرشي، الميزان الشعراني في الاختلاف بين المذاهب الأربعة، كتاب النهاية في الحديث والأثر

[1] جريدة المبشر، العدد183، 15أفريل 1855م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص2-3.

[2] المصدر نفسه، ص3-4.

[3] جريدة المبشر، العدد166، المصدر السابق، ص3-4.

شرح شواهد المعنى للسيوطي، طبقات النجاة لنفس الكاتب الصحاح في اللغة للجوهري، القاموس للفيروز آبادي، الحماسة مع شرح أبي علي، مقصورة ابن دريد مع شرح ابن هشام، مقامات الحريري، قلايد العقيان للفتح بن خافان، كتاب الأغاني الكبير، يتيمة الدهر للثعالبي، ديوان امرئ القيس، آداب الملوك للأربلي، تاريخ خلفاء بني العباس، تاريخ الطبري، مروج الذهب للمسعودي المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، نفح الطيب بتاريخ الأندلس الرطيب، كتاب الأنس بتاريخ المساجد الثلاثة ومدينة القدس، الأوائل والأواخر للسيوطي، كتاب تقويم البلدان لأبي الفداء المؤيد صاحب حماة، وفيات الأعيان لأبي خلكان، وغيرها من المصنفات" [1]، كما وعد البايلك بعمارة خزانة الكتب التي كانت سابقا بالجامع الأعظم بتلمسان، والتي ذكر بأنها كانت تشتمل على ألف مجلد في فنون الدين كالتوحيد والفقه قد ضاعت بالكلية لتغير الدول وتغافلها عن ذلك، فمراده عمارتها كما كانت في السابق بكتب غيرها كشرح سيدي عبد الباقي، شرح البناني، كتاب الشيخ الحطاب، كتاب الشيخ الميارة الكبير، كتاب الخرشي، كتاب الشيخ سيدي إبراهيم، كتاب البخاري ونحو ذلك، وأرجع الفضل في هذا إلى سعادة ملك فرنسا[2].

ثانيا: الجانب الديني

لانصهار الفرنسيين في المجتمع الجزائري وإغراء الجزائريين، أولت دولة الريبوبليك أهمية بالغة بالشعائر الإسلامية، وهذا ما سوف نجمل ذكره من خلال ما جاء في الجريدة:

رتب البايلك في إحدى المدارس رتبة مختصة لأولاد المسلمين، وجعلها تحت نظر أحد علمائهم بالجزائر حتى لا يزعم أي أحد بأن مقصود الدولة هو إفساد الدين، وما يميز الشخص المعين شهرته العلمية والعقلية والدينية، يسعى لتعليم التلاميذ فرائض الوضوء والصلاة، بالإضافة إلى علوم أخرى يتعلمونها بزوايا المسلمين وطبعا إضافة إلى اللغة الفرنسية[3].

[1] جريدة المبشر، العدد3، المصدر السابق، ص4.

[2] جريدة المبشر، العدد152، المصدر السابق، ص3.

[3] جريدة المبشر، العدد150، 30نوفمبر1853م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

ومن بينما اهتمت به الدولة الفرسية أيضا، مسألة أداء اليمين على المصحف الشريف مثلما يفعل المسلمين، وذلك لتقييد المفسدين بالطاعة والصلح بحضور العلماء والصالحين، ومن يخالف القسم الذي أداه فالعقوبة تنتظره من الله تعالى ومن السلطة الفرنسية[1].

وفي شأن دفن الموتى، لما عاين سعادة وزير الحرب أن الكثير من المسلمين يقصدون بلاد فرنسا لقضاء مآربهم تفكر في شأنهم وتدبر في من وفته المنية هناك أثناء سفره، راسل مشايخ باريس في شأن تعيين قطعة أرض مقبرة للمسلمين، وقطعة أخرى مقبرة لأهل الدولة العثمانية[2]. وتعظيما للمسلمين وبحلول شهر رمضان الكريم أمر سعادة والي الجزائر بضرب مدفع الفطور وقت المغرب في سائر بلدان إقليم الجزائر[3].

ثالثا: الجانب القضائي

لم يقتصر تسيير شؤون الإقليم الجزائري من طرف السلطة الفرنسية على الجوانب الإدارية والسياسية والاقتصادية والثقافية فقط بل تعداه للجانب القضائي، فما تحاول هذه الأخيرة إقناع الجزائريين به هو إقامة العدل والصلح والحفاظ على أمن البلاد في مختلف المجالات. ومن خلال ربط الأحداث دائما بما ورد في أعداد الجريدة، يمكننا الإلمام بهذا الجانب على النحو كالآتي:

بتاريخ 29جويلية 1847صدر أمر من سعادة القوبيرنور حاكم العمالات الجزائرية في شأن القضاة ضمن العديد من الشروط كالآتي:

- ✓ الشرط الأول: يكون القاضي وباش عادل وستة عدول في كل محكمة من المالكية والحنفية ببلد الجزائر وقسنطينة معا وغيرهما يكون لهم قاضي وثلاثة أو أربعة عدول.
- ✓ الشرط الثاني: إذا غاب القاضي أو باش عادل وامتنعوا لسبب ما فيكون للقاضي نائبا وباش عادل ينوبه أحد العدول باختيار القاضي.
- ✓ الشرط الثالث: يكون مساعدين بكل محكمة في الجزائر وقسنطينة وغيرهما يكون عون واحد فقط.

[1] جريدة المبشر، العدد161، 15ماي1854م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد146، 30جويلية1853م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1.

[3] جريدة المبشر، العدد70، المصدر السابق، ص3.

✓ الشرط الرابع: في شأن المجلس يكون منظما بأربعة علماء مفتي المالكية (بريزيدان) والثاني مفتي الحنفية والثالث قاضي المالكية والرابع قاضي الحنفية.

✓ الشرط الخامس: يعقد المجلس مرتين يومي الجمعة والإثنين وهذا بالجزائر وقسنطينة وغيرهما يكون مرة واحدة فقط.

✓ الشرط السادس: من حق الخصماء أن يطلبوا مجلس أعظم دون المجلس المعين وهذا المجلس يراد فيه أربعة علماء الذين يخرج اسمهم بالقرعة من ثمانية أسماء يعينهم البيركور (الجنرال) وغيرهم، من علماء الولاية الرابعة.

✓ الشرط السابع: اذا امتنع مفتي المالكية لسبب ما يكون له نائبامن العلماء غير المتوليين في الشرع، ويعينه المجلس وبالتالي يكون مفتي الحنفية بريزيدان.

✓ الشرط الثامن: الباش عادل يكون عدولا للمجلس.

✓ الشرط التاسع: أعوان القضاة وأعوان المفاتي يكونوا مكلفين بخدمة المجلسين.

✓ الشرط العاشر: النياب والباشاعادل، يسميهم البركور جنرال بتعيين المجلس.

✓ الشرط الحادي عشر: عشرة عدول وأعوان القضاة يسميهم البيركور.

✓ االشرط الثاني عشر: البركور جنرال هو المكلف بلوازم هذه الشروط[1].

وقد تم ترتيب الحكم الإسلامي بإقليم الجزائري طبقا للقانون السلطاني المؤرخ في أكتوبر1855م وبأمر من سلطان فرنسا نابليون، إذ ضمن هذا القانون عدة أبواب، هذه الأخيرة احتوت على أجزاء والأجزاء بدورها قسمت إلى أربعة وسبعون فصل، إذ احتوى كل جزء من الأجزاء شأن معين، وفي ما يلي ذكر موجز فيما ضمنه هذا القانون.

حسب ما جاء في الفصل الأول والثاني على التوالي: أن النظر في المعاملات بين المسلمين وفيما يقع بينهم من تنازع في شأن حقوقهم التجارية والجنايات والمعاصي، التي تختص العقوبة فيها بالشريعة الإسلامية لكن لا يجوز للحكام أن يحكموا بالقتل.

أما ما جاء في الفصلين الثالث والرابع على التوالي: أن الحكم الفرنسي يختص بالنظر في الجنايات التي تعينت عقوبتها بقانون العقوبات أو الأوامر السلطانية، أو بأمر من ولاة الأوطان وله

[1] جريدة المبشر، العدد15، 15 أفريل 1848م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

عقوبة ذلك كله، وإن ولاة بلاد الميليطير (مناطق الحكم العسكري) والخلفاء والباش آغاوات والآغاوات والقياد، لا يجوز لهم وضع عقوبة أو خطية على أحد من القضاة الذين بأوطانهم، بل يخبرون الوالي الفرنسي بالدعوة وله النظر في ذلك.

✓ الفصل الخامس: إن الجماعات المسماة البرانية لازالت تحت حكم أمنائها في جميع الأحوال، التي عينها الأمر السلطاني المؤرخ في 03سبتمبر1850م وذلك بالمواضع التي جاري بها هذا الامر.

✓ الفصل السادس: أن حكام شريعة الإسلام يجب عليهم الفصل بين الخصمين اللذين تحاكما لديهم، ولا يمكن لهم الامتناع من ذلك بوجه من الوجوه، ولو اعتذروا بأن الشريعة لا قول لها في قضيتها، أو لا نص مبين في حجتها، فلا يجوز ذلك لأن الامتناع من الإنصات بين الناس تجب فيه عقوبة.

✓ الفصل الثامن: يسند النظر في سيرة الحكم الإسلامي إلى القوبيرنور الذي بدوره يكلف جنرال العمالة ببلاد الميليطير وبريفي العمالة ببلاد السيفيل.

✓ الفصل العاشر: إن الوزير كاتب السر في الأمور الحربية يرتب قانونا برأي القبيرنور ويعين فيه الأجرة والراتب المختص لأصحاب الحكم الإسلامي وأعوانهم، حسب المواضع التي تجري بها أحكامهم[1].

خصص هذا القانون جزء لترتيب المحكمات الإسلامية، وقد اندرجت ضمن هذا الجزء عدة فصول من بينها:

✓ في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر على التوالي: ورد فيهما أن المحكمات الإسلامية تشتمل على قضاة ومجالس، وأن كل قسم ينصب فيه محكمة يكون له قاضي مالكي فإن كثر أهل المذهب الحنفي يكون له قاضي حنفي أيضا، والأوامر التي تعين بها الأقسام المشار إليها يبرمها القوبيرنور، بعد الوقوف على رأي ديوانه بالجزائر كما جاء في الفصل الثالث عشر: أن القبيرنور له الحق في إنشاء مجالس في المواضع التي يظهر له، فتصدر أوامره في ذلك بعد مشاورته ديوانه، وفي تلك الأوامر يعين محكمات القضاة المتعلقة بكل مجلس.

[1] جريدة المبشر، العدد184، المصدر السابق، ص5.

وقد خصص جزء في شأن الأمور التي يجوز لأصحاب المجالس والمحكمات النظر فيها ومن بين الفصول التي وردت في هذا الجزء نذكر:

✓ الفصل الخامس والعشرون: إن المتداعيين إن كان أحدهما حنفيا والآخر مالكيا وكان في البلد حاكم مالكي وآخر حنفي يجوز للمتداعيين رفع قضيتهما إلى أي حاكم شاءا.

✓ وجاء في الفصل الثامن والعشرون: بأن الخصمين أن اتفقا معا على رفع نازلتهما لدى الشرع الفرنساوي الذي في ناحيتهما لهما ذلك والشرع الفرنساوي يفصل نازلتهما على حسب قانون الشريعة الفرنسية[1].

كما تم تخصيص عدة أجزاء في شأن الأمور المتعلقة بالمحكمات نوجز ذكرها كالآتي:

*خصص جزء للترائك، والذي ضمن كيفية تقسيم الترائك على أربابها، وهذا الأمر أسند النظر فيه للقاضي، وأن الترائك التي تكون لبيت المال، أو لغائب يفصل فيها قاضي بيت المال ...إلخ

*وفي شأن الأمائن ورد بأن الأمائن الموضوعة بيد القاضي، لابد أن يكتب صفتها بسجل معد لذلك وتدفع الأمانة لناظر بيت المال، فيأخذ منه تذكرة الوصول، ويسند إلى وزير كاتب السر في الأمور الحربية ترتيب قانون برأي القبيرنور، يعين فيه مبلغ الأمائن وصفتها مما يجوز للقاضي قبولها، ويذكر فيه أيضا طريق تسليمها بيت المال وطريق ردها لصاحبها، وما يلزم على القضاة وأصحاب بيت المال في ذلك ليعلموا ماهو عليهم[2].

كما خصص جزء في شأن السجلات اللازمة للقاضي، ومجمل ما ضمنته أنه لابد من كل محكمة قاضي لابد من سجل معد لأحكامه، وسجل لطلب رفع الخصومات من محكمته إلى المجلس وسجل للرسوم ولكل شأن خصص سجل، ولابد أن تكون أوراق هذه السجلات معدودة ومعلمة بخط يد حاكم السيفيل أو بيد من يعينه، لذلك إن كانت المحكمة ببلاد السيفيل فإن كانت ببلاد الميليطير يعد الأوراق ويعلمها حاكم الميليطير أو من يعينه، وهذه السجلات يعطيها البايلك لكل محكمة وتكون متساوية على نمط واحد، وإذا أراد الحاكم الذي ضبط أوراقها يتفقدها لينظر

[1] جريدة المبشر، العدد184، المصدر السابق، ص5-6.

[2] المصدر نفسه، ص9.

كيفية حفظها، فلا يمنعه أحد من ذلك غير أنه لا يخرجها من المحكمة، وأن عين شخصا للتفقد فلا مانع له .

وغيرها من الترتيبات الأخرى التي أقرها هذا القانون، والتي سيتم توضيحها في ملحق توضيحي بشكل مفصل.

كتب هذا القانون بأمر من امبراطور فرنسا نابليون بقصر سانكلو وخط بإقليم الجزائر، كبيان من طرف كاتب السر في الأمور الحربية المارشال واليان[1].

*وفي شان الأمور الشرعية :يكون الفصل فيها على يد قضاة وعلماء العرب، وهم بدورهم يفصلون في هذه الأمور بالكتب السنية، فإذا كان هناك حجة أو نزاع بين مسلم ونصراني، ينظر في أمرهما متولي أمور العرب، وإن لم يتم الفصل بينهما يستأنف على يد مجلس الشرع الفرنساوي.

*أما الأمور المخزنية: والنظر في شكاياتها وما شابه ذلك تم التفصيل فيها كالآتي: من كانت له حجة أو شكاية يعرضها على متولي أمور العرب في ناحيته، وإذا كان نزاع تبلغ الشكوة لشيخ القادة، فإن لم يفصل فيها تبلغ للقائد، فإن لم يتم حلها تبلغ لآغا أو الخليفة، وإذا عظمت تبلغ لآغا العرب بناحيته، ويتم الفصل فيها بأمر حاكم البلد بعدل وإنصاف[2].

[1]جريدة المبشر، العدد184، المصدر السابق، ص10-11.

[2]جريدة المبشر، العدد11، 15فيفري1848م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

المبحث الرابع: الجانب الصحي

أولا: ألم الوباء

نتيجة لظهور هذا المرض أمر البايلك بتكثيف الجهود لمعالجته وتدبير كل الأمور لذلك من أموال والأطباء وأدوية ومتشفيات(استيبالات)، وحسب ما ذكر في أعداد الجريدة أنه خلال تسعة وثلاثين يوما وتحديدا بعمالة الجزائر، أصيب حوالي ألف وستة وأربعون رجل وتوفي سبعمائة وستة وثمانون آخرين[1]، كما أصيب بناحية عنابة أربعون شخصا في مدة شهرين، والسبب في ذلك ورود مركب من تونس يحمل مصابين بهذا الوباء، وفي ناحيتي قالمة وسطيف تمت إصابة خمسة وثلاثين شخص فقط، وقد تم تبرير ذلك بأن الأماكن التي يقطنها النصارى تشهد انخفاض في حدة هذا المرض على عكس الأعراش التي جاءت الإحصائيات في شأنها كالآتي: بناحية بجاية تمت إصابة ثلاثة آلاف شخص كعرش صنهاجة وبني وغليس وبني بوحليس، وإصابة ثلاثمائة وخمسة وثمانون من أهل سيدي عقبة إثر حلول قافلة من تونس تحمل أثر الوباء، وقد تقدم هذا الوباء إلى بسكرة ليكون ألمه شديد بسبب شدة الحر وكثرة الرياح القبلية (الشهيلي)، أدى ذلك إلى موت ثمانية وعشرون فرنسي ومائتين من المسلمين، ولم تقتصر الإصابة بهذا المرض على الإنسان فقط وإنما تعداه إلى المواشي[2]، كما وصل هذا الوباء إلى أعراش أولاد القصير الغرابة، حتى قيل أن أجسامهم بقيت دون دفن، وببلاد الشراقة وصل عدد الموتى في بعض الأحيان إلى خمسة وعشرون شخصا يوميا[3].

بناحية مليانة وباشتداد ألم الوباء بها وقف طبيب بيرو عربها على زيارة مرضى المسلمين بجميع أعراش هذه الناحية بآلاته وأدويته لمعالجتهم، وقد بلغ عددهم سبعمائة وخمسة وأربعون مسلم، منهمعرش زيغة وبوحلوان وجندل ...إلخ، وقد شفي الكثير منهم، وغير هذا المرض قام الطبيب بمعالجة أسقام أخرى، بحيث ورد إليه أربعمائة وأربعون شخص في شهر نوفمبر1850م

[1] جريدة المبشر، العدد51، 15أكتوبر1849م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص1-2.

[2] جريدة المبشر، العدد73، المصدر السابق، ص2.

[3] جريدة المبشر، العدد80، المصدر السابق، ص3.

ونال كل شخص ما يناسب سقمه من الدواء، إذ قدر عدد اللذين وقف الطبيب على معالجتهم بألف ومائة وخمسة وثمانون شخصا.

وحسب ما جاء أنه بتاريخ1851م وطبقا للأمر الصادر من سعادة والي الجزائر، سيرتب جزاء قدره مائتين وخمسون فرنك للشخص، الذي يدل البايلك على وجود حب الجدري بضرع البقر للانتفاع به في تحضير الدواء[1].

هاجم هذا المرض أهالي عمالة وهران ودام بها سنتين، ولما تعاون المسلمين والنصارى في علاج المرضى أمر رئيس الدولة بضرب نيشان فضة مخصص لهذا الشأن، وقد فاز بذلك القايد محمد بن عشير من معسكر[2]، ووردت إحصائيات أنه وبعد مدة من الزمن وبنفس العمالة أصيب حوالي تسعمائة وثمانون شخصا، وتوفي ستمائة وثمانية وسبعون آخرين، وبناحية معسكر أصيب ألف وسبعمائة وستة وسبعون شخص، توفي منهم ستمائة وستة عشرة شخص، وتوفي بسيدي بلعباس سبعمائة وثمانية وستون شخص، وبمستغانم توفي ثلاثمائة وخمسة وخمسون شخص، وبتلمسان مات الكثير، ولم ييأس الأطباء الفرنسيين في معالجته بل أظهروا الحزم في ذلك وبعثوا الأدوية لسائر نواحي هذه العمالة، وقد ورد بأن ألم هذا الوباء قد خف لامتثال الأهالي لنصائح الأطباء الفرنسيين[3].

إن من جملة الترتيبات التي وقفت عليها الدولة الفرنسية إنشاء الإسبيتالات(المستشفيات) للمرضى الفقراء والغرباء من كل جنس، ومن كل بلد من عمالة الجزائر، وتعيين لهم أطباء ماهرين لمعالجتهم مع الإقامة دون أجرة حتى ينالوا ما يناله الأغنياء بديارهم، ولما امتنع الكثير من المسلمين من الدخول إلى هذه الإسبيتالات(مستشفيات) دون سبب مع أن شدة أمراضهم أكثر من النصارى، وقف البايلك على إنشاء دار صغيرة مخصصة لمرضى المسلمين وضعفائهم، ليعلموا بأنه لا غفلة في ترتيب أمورهم، وعلى إثر ذلك أصدر سعادة وزير الحرب أمرا بتاريخ24جانفي1852م ضمن الفصول التالية:

---

[1] جريدة المبشر، العدد90، المصدر السابق، ص3.

[2] جريدة المبشر، العدد102، 1ديسمبر1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

[3] جريدة المبشر، العدد98، 1أكتوبر1851م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص3-4.

- ✓ الفصل الأول: سيكون للأطباء تأويلا في خدمتهم للمسلمين، تحت نظر بريفي العمالة بقصد علاج المرضى وقبول الضعفاء بالدار المخصصة لهم في الزنقة المسمية "روى زاما" أمام جامع سفير.
- ✓ الفصل الثاني: ستكون بيت بدار البريفي معدة لاجتماع الأطباء هناك في كل يوم، وكل من طلب منهم النصيحة والأدوية يقفوا معه بالجد والجهد.
- ✓ الفصل الثالث: يلزم على الأطباء المذكورين الذهاب بأنفسهم للمرضى العاجزين عن الحركة ليعالجوهم بديارهم وأن يفصدوا الجدري لأولاد المسلمين إذا طلبوا منهم ذلك دون أجرة، كما لم يصرفوا بالهم في أحوال صحة الصبيان المتعلمين بالمدارس الفرنسية والعربية[1].

ثانيا: مرض الجذري

فتك مرض الجذري بالعباد مقارنة بالأمراض الأخرى، فحسب ما ورد من معلومات أن هذا الأخير يصيب كافة الشرائح دون استثناء، فلا ينجو منه الصبي ولا الرجل الصحيح ولا الشيخ وحسب الإحصائيات أنه في عشرة رجال ينجو رجل واحد، ولعلاج هذا المرض اقتدى أهالي إقليم الجزائر بالأقوام السالفة، كالرومان مثلا في استعمال طريقة الفصد، حيث يتم وضع الحبة أي القيح الذي يخرج منها وبداخله بين أصبع السبابة والإبهام بعد الفصد لن يهجم على جسم الانسان هذا المرض الفتاك.

لازالت الأبحاث متواصلة لإيجاد دواء لهذا المرض، ومنذ خمسين سنة تمكن أحد الأطباء النصارى المسمى "جنير" في ايجاد دواء صحيح، هذا الأخير الذي كان يداوي الفلاحين خارج البلد، وإذ به في أحد الأيام يرى الرعاة يحلبون البقر بأيديهم ولم يصيبوهم مرض الجذري[2]. لكن توجد أعراض فيهم شبيهة لهذا المرض من خلال ظهور حبات على أيديهم ووجوههم وبقي أثرها على الجلد بعد زوالها[3]، فزاد البحث في هذا الأمر إلا أن رأى أن هذا الحب الذي بثدي البقر مثل الذي في الناس، فتحقق أنه حب واحد فصار يفصد الصبيان بتجربة هذا الدواء وينظر هجوم

[1] جريدة المبشر، العدد110، المصدر السابق، ص1.

[2] جريدة المبشر، العدد6، المصدر السابق، ص4.

[3] جريدة المبشر، العدد21، 15جويلية1848م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

الجدري عليهم بعد خروجه من ثدي البقر، وبعد عدة تجارب وجد هذا الدواء وسموه "فاكسين" لأنه صدر عن اسم البقر، وأسباب الخلاص من هذا المرض هو الفصد الجذري العامي أو الجدري البقري[1]. كما قدم البايلك جزاء لكل من وجد حبوب الجدري بضرع البقر، وأوضح طبيبا ببيرو العرب عن أوقات ظهور هذا الحب، حيث يرى أن أكثر انتشارا لهذا الحب يكون في فصل الربيع وساعة الولادة والفطم، ويوجد نوعين منه وهما جنس حقيقي ولونه أبيض مختلط بأزرق وحوله دائرة حمراء ووسط الحب داخل، أما الجنس الغير حقيقي فلونه شديد البياض دون دائرة ووسطه خارج مع القشرة التي تعلوه، وأما مبلغ المكافاة المعد من طرف البايلك لمن وجد الحب الحقيقي ودل الطبيب عليه قدر بميئتان وخمسون فرنك، نصف العدد لصاحب البقرة والنصف الأخر لمن يخبر عنه، ولما تبين للبايلك أن فوائد هذا الداء كثيرة وامتثل الأعراش لنصائح الاطباء، في كل ناحية من نواحي إقليم الجزائر جد في الطلب في جمع وعاء هذا الحب[2]

[1] جريدة المبشر، العدد6، المصدر السابق، ص4.

[2] جريدة المبشر، العدد30، 30 نوفمبر 1848م، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة، ص4.

الفصل الثالث: الوجه الحقيقي للسياسة الفرنسية في الجزائر

المبحث الأول: نماذج لجرائم بعض جنرالات فرنسا

أولا: الجنرال شنقرني

ثانيا: الجنرال لامورسيير

ثالثا: الجنرال دو سانت آرنو

رابعا: آمابل بليسيي

المبحث الثاني: استنزاف أراضي الجزائريين وتحطيم اقتصادهم

المبحث الثالث: السياسة التعليمية والمنظومة القضائية

أولا: السياسة التعليمية

ثانيا: المنظومة القضائية

المبحث الرابع: الأوبئة والمنظومة الصحية

المبحث الأول: نماذج لجرائم بعض جنرالات فرنسا

تعاونت الإدارة الاستعمارية مع الشيوخ والقياد والآغاوات والخلفاء هؤلاء الذين يتبعون مصالحهم الشخصية، تعاونت معهم لإخضاع الأهالي والسيطرة على البلاد، وضرب المقاومة وتمزيقها كمقاومة الأمير عبد القادر(الشيخ عبد القادر كما تسميه جريدة المبشر)، واتبعت سياسة مفادها الإبقاء على النظام القبلي الذي يميز الريف اجتماعيا، كما أسندت لهم وظائف كبيرة وتركتهم أحرارا في تسيير أملاك كبيرة، بضم عدد من القبائل لسلطتهم أضفت عليهم الألقاب والنياشين والمال والأرض والجاه، وسمتهم الأرستقراطية العربية، مكنتهم من حرس القوم بهدف التحكم والسيطرة على القبائل، كما منحت لهم سلطة فرض الضرائب وممارسة السلطة القضائية وتعيين القياد الملحقين الذين يبقون تحت أمرتهم في إدارة السكان، والمحافظة على طاعتهم ومراقبة تحركاتهم، أي أن فرنسا اتبعت سياسة ممنهجة ومدروسة، بشكل دقيق للتحكم في الإقليم الجزائري بأرضه وأهله، تمثلت في خلق أعين جزائرية موالية لخدمة الإدارة الاستعمارية.[1] طبعا وهذا كله تحت إشراف ضباط عسكريين تميزوا بالحنكة والذكاء، والأهم معرفتهم واطلاعهم على مختلف جوانب الإقليم الجزائري، وفيما يلي عرض لأهم الضباط الفرنسيين حكام الإقليم الجزائري الذين وردت اسماؤهم في جريدة المبشر وحقيقة السياسة التي اتبعوها.

لكن وقبل ذلك وحتى نحافظ على تسلسل الأحداث وترابط الأفكار، تجدر الإشارة الى أنه وبمجرد وصول بيجو الى الجزائر في 23 فيفري 1841م، صرح لسكان الجزائر بأنه جاء لاحتلال البلاد احتلالا شاملا، وقد عرف هذا الاحتلال الشامل بقوله: " إن الحرب مستمرة إلى غاية الإبادة "[2]، اذ لم ير هذا الأخير مانعا في استخدام القوة والسلاح لتحقيق أهدافه، فقال: " إن المعمر

[1] ليلى تيتة، تطور البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن ال19، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع7، ديسمبر 2014م، ص140.

[2] محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871م، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، (د.م)، 2011م، ص84.

الافريقي لا يجب عليه مطلقا ترك بندقيته تصدا، بل يجب عليه أن يتركها دائما مستعدة لطلاق النار واستعمالها بمهارة "[1].

أولا: الجنرال شنقرني: nicolas anne theodule changarnier

اقترف هذا الجنرال جرائم بشعة في حق الشعب الجزائري، حيث كان يطلب من جنوده استعمال العنف أثناء الغزو على القبائل، فقد صرح عن جريمته بمتيجة قائلا: " ظهرت وحشية الغزو الفرنسي على الجزائر منذ 1830م لا نترك أحدا، انه الغزو الذي يمارسه الجيش على أكبر نطاق مصحوب بالنهب والمجازر، فتحول الجنود إلى ذباحين للأهالي معزولي السلاح، كل المواشي بيعت لعون قنصلي الدانمارك وما تبقى منها يعرض في سوق باب عزون، كنا نشاهد أساور النساء التي كانت بالمعاصم، وأقراط تتدلى من بقايا اللحم، وما يقبض يقسم على الجنود الذباحين(سفاكي الدماء)، وما يزيد الأمر ألما هو إجبار الأهالي مشاهدة ما يجري في هذه الأسواق..."،كما أظهر هذا الجنرال من خلال هذه المجزرة الروح الصليبية الهادفة إلى الانتقام من المسلمين، و يعتبر من أبرز منفذي عمليات الإبادة التي تعرض لها الجزائريون، فقد كان يعتبر عمليات الغزو التي قامت بها القوات الفرنسية تحت قيادته ضد سكان متيجة مجرد تسلية له ولجنوده، غير مبالي بتلك المآسي التي كان يعاني منها أولئك السكان، ويذكر هنري دستريان: "الجنرال شنقرني CHANGARNIER" يعتبر من أكبر منفذي عمليات الإبادة، وكان يعتبرها عملية حضارية بالجزائر[2].

ويعلق مصطفى الأشرف عن السياسة الفرنسية التي انتهجها هؤلاء في الجزائر وهي الحرب من أجل الحرب، وصارت هواية لا واجبا، وأصبح القتال مهنة كغيره من المهن الأخرى، وذريعة لشن حرب إبادة متجردة من الاعتبارات الأخلاقية التي قام بها الجنرال شنقرني، وصرح بها

[1] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص88.

[2] كريمة حرشوش ، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم1832-1847م مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، معهد العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهران، (د.س)، (د. ص).

بنفسه، متحدثا عن جنوده الذين خرجوا في عملية عسكرية لهم غربي سهل متيجة قائلا:" لقد وجدوا خير تسلية لهم في الغارات المتكررة التي كنت أشنها في الشتاء ضد القبائل المناهضة لنا فيما بين الحراش وبوركيكة ".

ثانيا: الجنرال لامورسيير general christophe louis leon guchault de la moriciere

هذا الأخير لا يختلف كثيرا في أسلوبه عن الجنرال بيجو، فكل منهما استخدم أساليب قمعية إجرامية من أجل تحقيق هدف الاحتلال، كان في انتهاجه للأسلوب الجماعي يعيد صياغة منهج بيجو في حملاته ولكن بأسلوب تقني، سعى جاهدا لكسب أعلى المراكز وكسب ثقة البرلمان الفرنسي، إضافة إلى الشهرة وجمع المزيد من الأرزاق بشتى الطرق والوسائل، خاصة وأن الجنرال لامورسيير كان من المتحمسين، ويظهر هذا من خلال شخصيته، إذ وضع هدف أمامه ليصل إليه، فقد كان يمتاز بالبداهة والتخطيط، وقد صرح هذا الأخير عما اقترفه من جرائم في حق الشعب الجزائري المستضعف، واعتبر ابادة القبائل وقتل سكانها بأبشع الطرق بمثابة افتخار، وها هو يصرح قائلا: " في اليوم الموالي ذهبنا إلى البليدة لنقضي ليلتنا، فكانت المدينة خالية من السكان لأنهم التجأوا إلى الجبال، وفي الغد ذهب الجنود نحو القرى المجاورة،[1] فأشعلوا فيها النيران وقتلوا من بقي فيها، انه شيء فظيع للمشاهد، وفي المساء كان كل شيء يشتعل، وخلال عودتنا وجدنا مدينة البليدة كلها محاصرة، وأثناء الذهاب قتلنا كل من يحمل السلاح، وعند كل طلقة تقوم الحامية العسكرية الموجودة في عين المكان بذبح النساء والأطفال، وعاد الفرنسيون ملعونين في بلد مسيب أعلنا فيه حرب إبادة...، كنا نأمر بتدمير قبائل مثل قبيلة "العوفية " فنقوم بكارثة حقيقية، وكنا نرجع برؤوس مقطوعة على طرف البنادق، ونحرق من جديد مدينة البليدة وضواحيها، وحتى نصل إلى ذروة هذه التجاوزات قتلنا قائدان وحززنا رأسيهما أمام الملأ..."..."نتذكر الحملات الوحشية التي كنا نقوم بها انتقاما من قبيلة "حجوط" الأبرياء حيث كنا

[1] كريمة حرشوش ، المرجع السابق، (د.ص).

ندمر نحرق، نقتل بكل وحشية من نلتقي به، وفي هذه الحرب الحماسية كنا لا نميز، فالجريحين كنا نقتلهم دون رحمة وكان يحمل جنودنا رؤوسا دامية للأموات كالغنائم على أطراف البنادق، كنا لا نحترم القسم المؤدى، وقد قمنا بذبح رؤسائهم أتوا للجزائر تحت الحماية ".

"...قمنا بقتل بعض الرجال أرادوا المقاومة معهم ستة نساء فقيرات، وفرّ الباقي تاركا وراءه ألفا من الأبقار وأكثر من ألفين من الغنم، وفي المساء بعنا الأنعام وتقاسمنا الثمن بين الجنود طبعا...، وبعد عشرة أيام عدنا وأخذنا الحبوب المخزنة بعدما فرّ السكان ".

وصل لامورسيير إلى قبائل "صدامة " على أعالي واد "مينا"، إن الرجال قاوموا وبقي النساء والأطفال والخيول والبغال والأغنام محاصرين من قبل القوات الفرنسية، وكان الوقت ليلا والثلج يسقط ".

"وبالتعاون مع الحلفاء دمّر لامورسيير جدار تاقدامت، واستولى على كل الوسائل المستخدمة في صناعة الأسلحة التي كان الأمير قد جمعها ".

خيّم لامورسيير في حقول فرطاسة على واد مينا، للاستيلاء على منتوج الحصاد وأخذه بغية جعل أهلها في مجاعة "، وبمضارب قبيلة فليته تواجه لامورسيير مع الأمير في معركة، حيث سجن أحد رفقائه وأخذ منه خاتم الأمير وساعته وفرسه والاستيلاء على 229حصانا...".

" وقد كان لامورسيير يتابع قبيلة فليتة، حيث كان يوجد بها 1000خيمة تضم ما بين 6000 و7000 نفسا، وقطعانا من الأغنام، فقام بتكبيل أفراد هذه القبيلة، وأخذ منهم 100ثورا و500 من الأغنام و20 حصانا".[1]

"...لقد كانت هذه الحرب بربرية، الغرض منها الإبادة وكانت مسيّرة من قبل عساكر".

" وكانت مهمة الجنرال بيدو منع قبائل الجعافرة من الذهاب الى التل لاقتناء الحبوب وجعلهم يعيشون في المجاعة".

" وقد حوّل مسجد قديم ومهجور إلى كنيسة بمدينة وهران، وهذا تشجيعا من قبل الحكام العسكريين"[1].

[1] كريمة حرشوش، المرجع السابق، (د.ص).

" وكان لامورسيير نادما على استعمال العنف والخشونة وانعدام الذكاء في تعامله مع قبائل الجعافرة، فأكثر من350 خيمة دمرّت عن آخرها، أصبح أهلها يحملون الكراهية في قلوبهم جراء سوء المعاملة والظلم الذين تعرضوا له".

ثالثا: الجنرال دوسانت آرنو leroy de saint-arnaud

افتخر هذا الأخير كثيرا بأعماله العسكرية، ويتضح ذلك من خلال الرسائل التي كان يبعث بها لعائلته أثناء حملاته في الجزائر، وقد جاء في احدى رسائله سنة 1842م: " إننا اليوم في قلب الجبال بين مدينتي مليانة وشرشال، قليلا ما نستعمل بنادقنا، إننا نحرق جميع الدواوير، والقرى والأكواخ...".

وذكر في رسالة أخرى بتاريخ 17 أفريل من نفس السنة: " إن بلاد بني مناصر رائعة، ومن أغنى البلاد التي رأيتها في إفريقيا، لقد أحرقنا كل شيء، ودمرنا كل شيء...".

وذكر في رسالة بتاريخ 15 أكتوبر من نفس السنة: " اليوم سأبقى لأعيد إفراغ المطامير ولأحرق القرى والأكواخ..."، ولإدراك قيمة ما كان ينهب نذكر على سبيل المثال: أن حملة واحدة تحصلت على 25 ألف رأس من الماشية، و600 جمل "[2].

وقد كان هذا الأخير يقوم بالمجازر اشباعا لرغبته، بحيث كان يكثر منها رغبة في الافتخار والتبجح، شخصيته المتعالية وحياته المملوءة باللامبالاة سهلت له اقترافه لأبشع المجازر وجعلها في قالب هزل وافتخار، إضافة إلى حبه ورغبته في الوصول إلى السلطة[3].

ومن بين الكتابات التي تضمنت تصريحات "سانت آرنو" حول جرائمه في الجزائر، نذكر: مؤلف "كترال ليبين"، "المارشال سانت آرنو"، حسب مراسلته والوثائق غير المنشورة "سنوات الشباب" ،"غزو الجزائر 1798-1850م".

---

[1] كريمة حرشوش، المرجع السابق، (د. ص).

[2] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص94-95.

[3] كريمة حرشوش، المرجع السابق، (د. ص).

"...في 18 أكتوبر 1846م هجم سانت آرنو على 1500فردا من القبائل و200فرسا حيث قتل 200شخصا وحرق الأكواخ وقطع الأشجار بعين مراد"،" إذ أمر سانت آرنو بقتل كل العرب المدافعين عن قبائلهم، وبإلحاق الضرر والبؤس بالمغلوبين منهم، كما قام بإلزام القبائل بتسليم الأسلحة، ودفع 25000 فرنكا لتدعيم الجيش الفرنسي بمنطقة الشلف، في 21ماي1846م، وبعد أسابيع سجلت عمليات سلب كثيرة لآلاف الأنعام من تلك القبائل، وشنّ هجوما عليها وألقى بأفرادها في الواد، فهلك منهم أكثر من 200 شخصا،[1] وقام سانت آرنو بحرق الأكواخ والمنازل والمحاصيل الزراعية، مثل الوندال الحقيقي قرب الشلف في سنة 1846م، وواصل سانت آرنو عملياته ... ، وقام بقتل وأسر 250 شخصا من صبيحة، والاستيلاء على 1000 رأسا من البهائم، وحرق الأكواخ وقطع الأشجار وتدمير المنازل وإفراغ مخازن الحبوب، بعد ذلك قام بمطاردة قبائل صبيحة، وقدّر عددها بألفين شخصا من المدافعين عن حياضهم، وصمّم على محاربتهم قبل حلول فصل الخريف من نفس السنة، ويقول سانت آرنو عن مجزرة قبيلة الصبيحة في جبال الظهرة، والتي قام بها بتأييد من بيجو، ما يلي:"...أغلقنا كل المنافذ وجئنا بالحطب وأشعلنا النار –كان الوقت صيفا– ولم نترك أحدا يخرج من المغارة، كنا نطلق النار لنجبرهم على البقاء داخلها، وبعد ساعات صار المكان مقبرة جماعية، صورة مرعبة حقا"، أما عن المحرقة الثانية التي تعرضت لها نفس القبيلة من قبل القوات الفرنسية ، والتي كانت تحت قيادة سانت آرنو نفسه، فيقول عنها هذا الأخير في رسالة وجهها الى عائلته :"تعرفت على كهوف قبيلة الصبيحة يوم 9 أوت وحاصرت المكان جيدا، وانتظرت حتى يوم 12 أوت 1845م، أغلقت الكهوف بإحكام وأشعلت النار، فصارت هذه الكهوف مقابر ضخمة ضمت حوالي 500شخصا ذلك اليوم".

وبداية من سنة 1851م، شنّ سانت آرنو عادات إبادة في القبائل الصغرى، ففي 10 ماي أحرقوا قرى بني ميمون، واولاد عسكر في مجرى الواد السفلي، كما خربوا في بني عمران يوم 19 ماي أكثر من خمسين قرية محفوفة بالمزارع و البساتين، وكتب سانت آرنو رسالة إلى زوجته يوم 20

[1] كريمة حرشوش، المرجع السابق، (د.ص).

جوان 1851م، جاء فيها: "...لقد دمرنا أكثر من مئة منزل، وقطعنا أكثر من ألف شجرة زيتون، وهؤلاء الحمقى أخضعوا "[1].

رابعا: العقيد امابل بيليسي amable jean jacques pelissier

كغيره من الجنرالات، خدم المصالح الاستعمارية الفرنسية بالجزائر عسكريا ومدنيا، واحتلال الأرض بالسلاح والمحراث، واهتم بالتجارة والصناعة وشجّع المعمرين على الاستيطان بالجزائر وشجّع المواصلات منها الخط الواقع بين الجزائر والبليدة، وفتح الطريق بين وهران وسيق...وغيرها، كل هاته الأعمال وغيرها التي قام بها هذا الجنرال ليس خدمة للشعب الجزائري، وإنما لخدمة مصالح فرنسا قصد ترسيخ فكرة الاستيطان.

شارك في كل الحملات: 1841م ضد تاقدمت، 1842م ضد شلف، 1843م ضد قبيلة فليته، وأخرى ضد القبائل، ثم شارك في معركة إيسلي، وغيرها من الحملات.

قاد الجنرال بليسي حملة في أفريل 1849م جنوب وهران ضد قصر المغرار "الفوقاني" و"التحتاني"، وكتب عنها قائلا: " في مساء 15 أفريل، أصبح القصر كومة من الأنقاض والردم ولقد أبقينا على المسجد وضريح المرابط فقط ليكون شاهدا على أننا لا نهاجم الدين.... ، و قرّرت يومي 16 و 17 اقتحام المغرار الفوقاني...، الذي نهبنا بساتينه، وقدّمنا شعيره للأحصنة، لقد كانت عملية مرعبة، وأي محاولة من الأهالي للعناية وتجديد زراعة الشعير، تلزمهم قوة سقي كبيرة"[2].

وشهدت الفترة الممتدة ما بين 1851 و1854م، مقاومة بوبغلة في جرجرة والبابور، إذ قاد الجنرالين كامو (camou) و بوسكي(bosquet) حملة عسكرية في أفريل 1851م، لمعاقبة القبائل التي استقبلت الشريف بوبغلة، دمرّت على إثرها ثلاثمائة قرية، وقطعت أشجار الزيتون، وكتبت جريدة الممرن الجزائري عن ذلك: " لقد نهبوا أو دمروا، إن الدرس كان قاسيا...، لقد ترك الجنود القرى تشتعل نارا، ومئات الجثث البشرية والأحصنة المقتولة على الأرض "، كما دمر الجنرال

[1] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص131.

[2] المرجع نفسه، ص130.

كامو تسعة وعشرين قرية في يوم واحد، وقال: " إن جميع قرى بني إيمال أعلن عن نهبها وحرقها لقد أضرمنا النار في القرى التي أصبحت ممراتها ضيقة من جراء الجثث المنثورة أكثر من ثلاثمائة قرية بمساجدها ومدارسها، وزوايا دمرت ".

ومنذ تعيين راندون حاكما عاما على الجزائر، عزم على التقدم في غزو جبال جرجرة والبابور، وقد كان من أنصار سياسة بيجو في الاحتلال، ولقد صرح بعد الاستيلاء على ثوريرث آيت منقلات في جوان 1854م بقوله: " يجب علينا أن نترك آثار انتصارنا، وذلك بإتلاف قسم من خيرات أولئك الذين انهزموا أمامنا...، وهكذا ولمدة ساعتين عملت قواتنا على هدم البيوت... وقطع الأشجار المثمرة " ، كما سجل أحد ضباط هذه الحملة شهادته بقوله: "... لقد اقتحم الجنود المنازل ونهبوها، ووزّعوا الحبوب المخزونة في المطامير، وأفرغوا القراب المملوءة بالزيت، وهدموا البيوت وأخذوا خشبها وجمعوه في ساحة المسجد وأشعلوا فيه النار ليحترق كل شيء "، كما أولى الجنرال دوتبول(Dhautpaul) أهمية ببلاد القبائل إذ جاء في تقريره عام 1850م: " أن الحملة ضد بلاد جرجرة ضرورية ومستعجلة من أجل شرف فرنسا وقواتها، وهي ستكون في صالح الزراعة والتجارة "[1].

وما يتضح جليا أن جنرالات فرنسا حكام الإقليم الجزائري، لم تكن ميزتهم العدل والصلح وخدمة مصالح البلاد والعباد، كما ورد في جريدة المبشر، وإنما ميّزهم القمع والنهب والسلب وارتكاب المجازر بكل وحشية ودون رحمة ولا شفقة في حق الأهالي.

أما إداريا:

تتجسد مطالب المعمرين المستمرة بتماثل الجزائريين قانونيا وقضائيا وتعليميا بفرنسا بصدور قانون15 أفريل1845م، و الذي نصّ على تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث عمالات بدل ثلاث نواحي عسكرية قديمة، وعلى رأس كل ولاية والي مدني، بجانبه قائد عسكري للولاية، كما قسمت كل ولاية إلى مجموعة من البلديات، وكل بلدية لها مجلس منتخب متكون من فرنسيين مع بعض

[1] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص131-132.

الاستثناء للجزائريين المرخص لهم، وكان عدد الأعضاء في المجالس يختلف من بلدية إلى أخرى، كما انتزعت مناصب الإدارة التي أديرت من طرف الجزائريين سابقا وأعطيت للفرنسيين.

صحيح أن قانون16جوان1881م والمعروف بقانون الأهالي "الأنديجينا" صدر بهذا التاريخ، لكن نصوصه الاستثنائية فرضت على الشعب الجزائري منذ1847م،إذ شملت أحكامه السلطات التالية:

* سلطة الوالي العام الفرنسي وصلاحياته، توقيع العقوبات على الأهالي دون محاكمة، وقد استمر العمل به إلى غاية1944م.

* سلطة المسؤولين الإداريين ذات الصلاحيات، بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم دون حكم قضائي.

* سلطة المحاكم الزجرية الخاصة بالمسلمين.

ليكون هذا القانون بمثابة أداة قمعية للجزائريين، وشبيه بقانون الأرقاء والعبيد ليشهد التاريخ أن الإدماج كاتجاه من اتجاهات السياسة الفرنسية، هو نظام مصطنع للمحافظة على الجزائر المستعمرة، وقد ساهم في بناء صرح هذا النظام دعم الثقافة واللغة الفرنسية، في مقابل ادراج اللغة العربية في المرتبة الثانية. وهذه أهم مخلفات هذا النظام الإدماجي[1].

خضعت الجزائر في الأربعين سنة الأولى من الاحتلال أي من سنة1830م إلى غاية1870م، إلى النظام العسكري والذي آل إلى انفراد العسكريين بالقرار، فكان العسكريون هم سادة البلاد يعاملون المواطنين الجزائريين بالقمع والعنف، ويجردونه من كل ما يملكونه حتى دور سكناهم، ويستبدون بالسلطة والحكم العسكري، والمدنيون الفرنسيون الذين وفدوا إلى الجزائر يخضعون بدورهم إلى الحكم العسكري، ولكن هذا الاتجاه وجد معارضة من الحكومة الفرنسية فاحتلال بلاد كبيرة المساحة ومهمة استراتيجيا مهمة كبرى، يجب أن تتحملها الحكومة ولا تترك في

[1] حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والحكومات المقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011م، ص16-17.

يد العسكريين يفعلون بها ما يشاؤون، ولصالح الجيش لا لصالح الحكم المدني، لهذا صدرت مراسيم تفصل الحكم المدني عن العسكري، وتضع في يد العسكريين المراكز العسكرية فحسب موزعة على الولايات الثلاث: (الجزائر، وهران، قسنطينة)، أما المسائل المدنية فتوضع تحت مسؤولية مدنيين، على رأسهم الحاكم العام الذي يجب أن يكون مدنيا، فبعد أن مرت البلاد بمرحلة كان الحاكم العام فيها عسكريا، وتحت مسؤولية الحاكم العام المسؤول الإداري والمالي ورئيس وحدات الاحتلال المسؤول عن جميع العمليات العسكرية، ومجلس الإدارة يضم مسؤولين مدنيين وعسكريين، وفي إطار هذه التقلبات أنشئت اللجنة الإفريقية، ومهمتها اقتراح الحلول للمشاكل الناشئة عن الاحتلال، وأطلق بذلك عن الجزائر "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا"، وهكذا تحولت الجزائر من بلاد محتلة إلى ممتلكة فرنسية أي بلاد مملوكة لفرنسا، وكونت الحكومة الفرنسية في نطاق تجاربها المتعددة لاحتلال الجزائر لجنة أخرى مكلفة بالسيطرة على الجزائر والسيطرة على الأرض والشعب وقد أقرت هذه اللجنة ما يلي:

– خلق منصب الحاكم العام تعينه الحكومة الفرنسية، بناءا على اقتراح من وزير الحربية، مسؤول سلطة مطلقة على الشؤون المدنية والعسكرية.

– تعيين (انتخاب) مجالس بلدية للفرنسيين في الولايات الثلاث، وله حق إلحاق بعض الجزائريين بها.

– وضع ميزانية للجزائر، ومن مهمات الحاكم العام فرض الضرائب ويتحكم في العدالة والقضاة والأمن العام بالإضافة إلى الشؤون العسكرية، يساعده مدنيون وعسكريون، ويعين قائد الجيش وقائد البحرية كما يعين الموظفين الكبار[1].

ويذكر شارل روبير أجيرون أن دستور 1848م بأن الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا ووعد بأنها ستوضع تحت نظام قوانين البلد الأم، وقد جرت في الواقع محاولة لتحقيق ارتباط الدوائر المدنية الأساسية (الشعائر الدينية، التعليم العام الفرنسي، القضاء والجمارك) ارتباطا مباشرا

[1] عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي: عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص62-64.

بالوزارات الباريسية المقابلة لها، وبموجب قرار صدر في 9 ديسمبر من نفس السنة، أصبحت المناطق المدنية في المناطق الثلاث مقسمة إلى أقضية وبلديات يديرها محافظون، ومديرو مناطق ورؤساء بلديات، وكان المحافظون تجاهلا منهم للحاكم العام، يتصلون مباشرة أما بالوزارات وأما بدائرة الجزائر في وزارة الحرب، ولكن المجالس العامة التي كانوا قد وعدوا بها لم تظهر للوجود قبل1858م، والأقاليم المختلطة والعربية التي سميت من جديد بالأراضي العسكرية فقد بقيت من اختصاص قادة الفرق والشعب، وحافظت مع مكاتبها العربية على إدارة مباشرة من قبل رؤساء من السكان الأصليين، وعلى الرغم من المصادمات والخصومات التي ولدها في بادئ الأمر هذا التنظيم المزدوج بين الجنرالات والمحافظين فإنه بقي سليما حتى حزيران 1858م[1].

المبحث الثاني: استنزاف أراضي الجزائريين وتحطيم اقتصادهم

سعت سلطات الاحتلال الفرنسي لجعل الإقليم الجزائري ميدانا للاستغلال الصريح، من قبل المستوطنين الفرنسيين تمهيدا للسيطرة على الميدان الاقتصادي في البلاد سيطرة تامة، لدرجة أن أصبح فيها الجزائريون شعبا فقيرا معدوما إثر استئثار الأوروبيين بصفة عامة والفرنسيين بصفة خاصة، وفي ضوء الأهمية التي احتلتها الأرض الزراعية من خطط وسياسات المستعمرين الفرنسيين، بدأت عملية مصادرة المحتلين المكشوفة للأراضي من أيدي أصحابها الجزائريين، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات وأقربها للساحل، بعد أن تم طرد أصحابها منها مما اضطرهم إلى الانتقال إلى المناطق الجبلية والصحراوية والتي كان عليهم في هذه الحالة بذل الجهود الكبيرة، من أجل إعدادها للزراعة لتصبح قادرة على سد رمقهم وبقائهم على قيد الحياة[2].

وتنفيذا لسياستها أعلنت سلطة الاحتلال الفرنسي، رغم تعهدها باحترام ممتلكات الأهالي على تكوين قطاع أملاك الدولة تحت اسم الدومين، وعلى إثر ذلك تم إصدار عدد لامتناهي من

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، باريس، 1982، ص46-48.

[2] أسامة صاحب منعم مساعد، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962م ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للعلوم الانسانية، مج4، ع3، جامعة بابل/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ص223.

القوانين التي بمقتضاها تجرد الأهالي من أراضيهم، وفيما يلي جرد لأهم القوانين، خاصة تلك التي قربت من الفترة الزمنية لموضوع دراستنا من جهة، ومن جهة أخرى حتى يتمكن القارئ من التمييز ومقارنة ما ورد في الجريدة مع ما تحدثت عنه المصادر والمراجع التي توفرت بين أيدينا:

- تعليمة الحاكم العام 1847م حول الاستيطان: في 30أكتوبر من السنة المذكورة ، صدرت تعليمات عن الحاكم العام كالآتي: " إن استيطان الأهالي هو التجربة التمهيدية التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للاستعمار الأوروبي "، وحسب نوشي: " لم يعرف الأهالي من الاستيطان سوى مظهره السلبي، حيث تركوا أراضيهم رغبة منهم أو كرها، ودون أن يأخذوا التعويضات عن ذلك..."، والحقيقة أن الأهالي لم يتركوا أراضيهم رغبة منهم، بل أخرجوا منها بغير وجه حق.

وقد انصرف الجنرال هربيون بجدية إلى الانشغال بتشييد القرى الفلاحية للمعمرين، فقد أنشئت قرية روبرتفيل بتاريخ 16نوفمبر1847م جنوب مدينة سكيكدة، بمساحة قدرها ألفين وخمسمائة هكتار، وقد قدم إليها في الأيام الأخيرة من عام 1848م حوالي أربعمائة معمر، كما أنشئت في نفس الفترة قرية قاسطونفيل، بمساحة قدرها ثلاثمائة هكتار، بضواحي الصفصاف على بعد 24 كلم من سكيكدة على طريق قسنطينة، وقد قدم إليها حوالي ستمائة معمر للاستقرار بها كما أنشئت بتاريخ 28مارس1848م قرية جامباز على بعد41كلم من سكيكدة بالمكان المسمى فنداك، والذي تعد أراضيه من أخصب الاراضي الجزائرية[1].

- منشور الحاكم العام بتاريخ27فيفري1849م: جاء في هذا المنشور، دعوة ضباط المكاتب العربية إلى بذل المزيد من المساعي والجهود قصد إقامة علاقات جيدة ما بين المعمرين والأهالي، ولكن أية علاقات جيدة وأراضي المستضعفين تنزع منهم عنوة وقهرا، والدليل على ذلك أن الجمهورية الثالثة بعد سقوط عرش الملك لويس فيليب، زاد اهتمامها بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي، ووضعت خطة لتهجير

[1] أسامة صاحب منعم مساعد، المرجع السابق، ص74-75.

مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق، واعتمد مجلس النواب الفرنسي خمسين مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة، على أمل اسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم.

- مشروع قانون1850م: لقد كانت أراضي الأهالي تصادر بدعوى أنها مهجورة أو متروكة بورا، فاعتمد نفس التبرير في مشروع القانون المقترح سنة1850م من طرف المجلس الاستشاري لمدينة الجزائر، إذ نص على أن الأرض ملك للدولة، وقد كان ضباط المكاتب العربية يشجعون الهجرات الأوروبية وتشييد القرى الفلاحية، فما بين سنتي 1853-1859م، تأسست حوالي 56 قرية، وقد لجأ الحاكم العام راندون آنذاك الى مطالبة الأهالي بالأراضي التي لا يحتاجونها الى الدومان، وفي المقابل تعترف لهم الدولة بحق الملكية الفردية أو الجماعية للأراضي التي ترغب بتركها لهم[1].

- مرسوم 11 جانفي 1851م الخاص باستنزاف الثروات: اتخذت الحكومة الفرنسية خطوة حاسمة في سبيل إدخال الجزائر في نطاق النظام الجمركي الفرنسي من خلال إصدار هذا القانون والذي نص على دخول الغلات الجزائرية الى فرنسا، دون دفع أي رسوم، وكذلك الحال بالنسبة لجميع الواردات الفرنسية نحو الجزائر، إذ كانت الواردات الجزائرية قبل 1851م لا تدخل فرنسا إلا بعد دفع الرسوم، وقد جاء هذا القانون نتيجة الانتقادات التي وجهها التجار الأوروبيون للحكومة قصد التحكم في السوق الجزائرية، خاصة تجار المعادن الذين صدروا سنة 1851م، 1722 طن من المعادن وذلك ما قيمته 642613 فرنك، وبناءا على هذا القانون أصبحت الجزائر ملحقة اقتصادية فرنسية، كونه ساعد على حماية التجارة الفرنسية وعد ضمان لسوق بلا منافس في الجزائر، وأوصل المنتجات الجزائرية الى المستهلك الفرنسي بأرخص الاثمان، كما كان من نتائجه إزالة العوائق أمام تحقيق رأس المال، وانطلاقا من ذلك ساهم في تحطيم الاقتصاد الجزائري ووسع

[1] صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري...، المرجع السابق، ص78-79.

دائرة الأسواق لصالح المحتل، فهذا القانون جعل الجزائر موردا للاقتصاد الفرنسي عن طريق استنزاف منتجاتها وخيراتها تحت غطاء قانوني سمي " بالقانون الجمركي"[1].

- قانون 26أفريل1851م: يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين، ويشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 الى 150 هكتاران يشارك بمبلغ مالي لاستصلاحها، ولا تصبح ملكا له إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقراره بها، كما أن هذا القانون لا يجبر الكولون مسبقا بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم بهدف تمكينهم من الاستفادة من قروض فلاحية لا يلتزمون فيها بارتباطات أو إجراءات قانونية، وبمقتضى المنح المجاني للأراضي الفلاحية ما بين عامي 1848-1851م فقد تم إنشاء 42 مركز استيطان جديد لـ 20.000معمر، وبهذا بلغ عدد السكان الأوروبيين 151.000 شخص منهم 33.000 معمر ريفي، وظل هذا القانون معمولا به حتى سنة 1861م.

- قانون 16جوان1851م: نص هذا القانون في مادته العاشرة على أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي أو الملاك الفرنسيين أو غيرهم، حيث جاء: " فالملكية مصانة ومحمية دون التفريق بين المالكين الأهالي والمالكين الفرنسيين والآخرين..."[2]، لكن الحقيقة بيّنت عكس ذلك، فبصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية، بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات وللعلم أن هذا القانون حضرت له لجنة ترأسها الجنرال لامورسير أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة، وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة، فإن 200 ألف من الأراضي الغابية و 60 ألف من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة، وبهذا الإعلان عادت عملية حرية ابتلاع الأراضي إلى الواجهة لتجسد من جديد فكرة الاستغلال والاستيطان في الجزائر، كما سلح القانون الغابي الرهيب الأعوان الغابيين ب: 225مادة تمنع جميعها الفلاحين الجزائريين من الخدمات التي كانت الغابة تقدمها لهم، ومكّن

[1] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص137-138.

[2] حورية طعبة، المرجع السابق، ص40.

السلطات العسكرية الفرنسية من فرض عقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات التي تشتعل بها النيران، وذلك لاعتبار أن إشعال النار في الغابة عملا عصيانيا[1]، اعتبره لويس بوديكور أول تشريع جزائري بدأت معه عمليات الحصر والتجميع وسط القبائل استجابة للطلبات المتزايدة على الهجرة للحصول على المزيد من الأراضي الزراعية، وقد ارتكز القانون على ثلاثة قواعد أساسية هي:

– إن الملكيات العقارية سواء الخاصة بالأهالي أو الأوروبيين، قابلة للخرق انطلاقا مما نصت عليه المادة العاشرة، وانطلاقا من الحالة التي وجدت عليها الأراضي غداة الاحتلال، والتأكد من الملكية أن كانت ملك خاص أو ملك جماعي للقبائل وفروع القبيلة التابعة لها وفقا للمادة الحادية عشر، ولأول مرة ظهر الفصل بين أراضي الملك وأراضي العرش.

– حق التملك والتمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير القابل للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة وفقا للمادة الرابعة عشر من الفقرة الثانية إلا لصالح الدولة، وعليه فإن هذه المادة جاءت لتمنع الأوروبيين من الحصول على الأراضي خارج النطاق الذي حددته الإدارة الاستعمارية للكولون بهدف ضمان أمن المستوطنين في مرحلة تميزت بالانتفاضات، حتى لا يتوغلوا في المجال الخاص بالقبائل بالخصوص في المناطق العسكرية، أما في المناطق المدنية، فقد ضمن القانون في مادته السابعة عشر، الحق للأوروبيين في شراء أراضي الحبوس.

– أكد القانون أن المعاملات العقارية والمتاجرة فيما بين الجزائريين، تتم وفق التشريع الإسلامي ووفق القانون المدني طبقا للمادة السادسة عشر، أما المادة الرابعة فاعتبرت أن كل الأحراش والغابات تعتبر ملكا للدولة.

[1] صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري...، المرجع السابق، ص80–84.

يرى لاينود مدير مصلحة الدومين بالجزائر، أن قانون 16جوان1851م، يعد ميثاق العقار في الجزائر كونه أعلن مبدأ حرمة الملكية دون تمييز ما بين الأهالي والأوروبيين، باستبعاد الأراضي الغير مزروعة كسبب لنزع الملكية[1].

- قانون 18جويلية1851م: وضعت المواد من 07 الى 17 من الفصل الثالث للقانون ثلاث قواعد:

* أولها: أن الملكيات العقارية للأهالي والأوروبيين على حد سواء قابلة للخرق، واعترفت هذه القاعدة بالحالة التي وجدت عليها الأراضي غداة الاحتلال، أو بعد التأكد أنها ملكية يتمتع بها الخواص أو هي ملك جماعي للقبائل أو لبطون القبيلة التابعة لها، وبهذا الشكل ظهر لأول مرة الفصل بين الأراضي الملك وأراضي العرش.

* ثانيا: أن حق التملك والتمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابل للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة إلا لصالح الدولة (المادة 14/الفقرة02)، وهذه المادة جاءت لتمنع الأوروبيين من الحصول على أرض خارج النطاق الذي حددته السلطات الاستعمارية للكولون، والداعي إلى ذلك هو ضمان أمن الكولون حتى لا يغامروا بأنفسهم داخل القبائل، وبالتالي يعرقلون النشاطات العسكرية ضد القبائل المتمردة والثائرة، لا سيما في المناطق العسكرية، لأن المناطق المدنية قد ضمنت فيها (المادة 17) من قانون 1851م الحق للأوروبيين في شراء أراضي الحبوس.

* ثالثا: أن عمليات المتاجرة بالأملاك العقارية ما بين الجزائريين، ستتم وفق إجراءات إسلامية ووفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى[2].

[1] ليلى بلقاسم، تطبيق التشريعات العقارية على منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا) فيما بين1863-1900م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران01-أحمد بن بلة، 2017-2018م، ص18-20.

[2] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962م، ج1، (ط.خ)،وزارة المجاهدين الجزائر، 2008، ص333-334.

وفي عهد نابليون الثالث وزع سنة 1852م ما يقارب 25 ألف هكتار لبعض الشركات الحكومية في وهران، كما وزع سنة 1853م ما يقارب 20 ألف هكتار للشركات الفرنسية الخاصة[1].

وما جاء أن الإدارة الفرنسية حصلت على الأراضي بالاستلاء على الأملاك الدينية (الحبوس العامة)، ووضع حراسة قضائية على الذين نزحوا وعلى أراضي القبائل التي كانت تثور على فرنسا، أما أراضي البيكوية التركية والأراضي البور فقد اعتبرت ملكا للدولة، وبذلك وضع أسلوب لنزع الملكية وطبقت سياسة لحصر القبائل، وقد نجح هذا الاستيطان بمساعدة الجيش الذي شق الطرق، وبنى القرى وباشر في استصلاح الأراضي، وبذلك بقي استيطان الجزائر هو الهم الأكبر إذ راح عدد كبير من الصناع والعمال الباريسيين يطالبون بالحصول على تنازلات مجانية في الجزائر، وقد بلغ عدد الطلبات أزيد من مائة الف طلب، وأخيرا استقر عشرون ألف مهاجر منهم خمسة عشرة ألف باريسي استقروا عبر اثنان وأربعون قرية جديدة في الجزائر، وقد ترك هؤلاء المستوطنين وشأنهم في ظروف صعبة معظمهم لا يفقه شيئا من العمل في الأرض فعانوا محنة قاسية لا نفع فيها، فسرعان ما مات منهم ثلاثمائة شخص وعاد سبعمائة آخرون إلى باريس، ومع ذلك وفي خضم هذه الظروف الصعبة فقد كان هناك في أواخر 1851م نحو ثلاثة وثلاثون ألف مستوطن ريفي من أصل مائة وواحد وثلاثون ألف أوروبي (ستة وستون ألف فرنسي وخمسة وستون ألف أجنبي)، راجع ذلك إلى أن قرى الاستيطان ضمنت للويس نابليون بونابرت الفوز على مستوطني المدن القدامى وذلك في استفتاء كانون الأول 1851م[2].

وقد اهتم أيضا المارشال راندون كما فعل سابقيه اهتماما كبيرا بالاستيطان، وقد كان من أنصار الاستيطان الصغير، " الذي يفلح الأرض بساعديه، ويبني بأمواله، ويكون أروقة لجيل مهيأ للعيش في الأرض "، شجع الهجرة إلى الجزائر، وبناء القرى، فبنيت ستة وخمسون قرية ما بين 1853-1859م، وازداد عدد السكان العاملين في الزراعة بنحو خمسن عشرة ألف عامل، ولكي

[1] أسامة صاحب منعم مساعد، المرجع السابق، ص224.

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص48-49.

يحصل على الأراضي طبق كما فعل أسلافه أسلوب حصر القبائل، فالسكان الأصليون الذين يملكون حقوق استعمال بسيطة على أراضي القبيلة كانوا ملزمين بالتنازل لأملاك الدولة عن الأراضي التي لا يحتاجون اليها، وبالمقابل تعترف لهم الدولة بحق ملكية فردية أو جماعية على الأراضي التي تتركها لهم، وحسب ما جاء في الوثائق الرسمية أنه ما بين 1851-1861م أن ستة عشرة قبيلة امتلكت ثلاثمائة وثلاثة وأربعون ألف وثلاثمائة وسبعة وثمانون هكتار منها واحد وستون ألف وثلاثمائة وثلاثة وستون هكتار للدولة، غير أن راندون رأى بأن العملية تتحول إلى طرد فعارض تعميمها عندما أصبح من جديد وزيرا للحرب، وقد أراد الحاكم تشجيع المبادرة الخاصة وتقديم رؤوس الأموال، وأحرز الاستيطان الحر تقدما ملحوظا، وفي سنة 1856م صار عدد الولادات أعلى دوما من عدد الوفيات ولذلك كان لابد أن يتحول هذا المهجر إلى مقرا للحياة الاقتصادية، وبفضل إلغاء الحواجز الجمركية إلغاء شبه تام بين الجزائر وفرنسا في كانون الثاني سنة 1851م، وإنشاء مصرف الجزائر في آب من نفس السنة، وانشاء بورصة للتجارة في نيسان سنة 1852م، وكل هذه الأمور شجعت النمو الاقتصادي، كما عرف هذا الإقليم تنوع في المحاصيل الزراعية من قطن وتبغ وبطاطا وقمح وكروم...الخ وهذا طبقا لما ورد في أعداد جريدة المبشر في شأن تنوع المحاصيل الزراعية من حين الى آخر، ولتشجيع الاقتصاد تم إنشاء شبكة الطرق، وفي نيسان 1857م أنشئت شبكة طرق حديدية وبنيت الجسور الكبرى الحديدية، وحاولت المكاتب العربية وهم الحكام الحقيقيون للقبائل أثناء هذه الفترة (كان العرب يسمونهم المخازنية) إشراك المسلمين بهذا التقدم الاقتصادي من خلال تحضير المزارعين الرعاة وتكوين طبقة فلاحية ثابتة من صغار الملاكين الذين تتعهد فرنسا بسلامة مستنداتهم ولذلك فقد أحبطت هذه المكاتب سياسة التحديد وباشرت استيطانا حقيقيا ببناء قرى للسكان الأصليين وبناء مساكن وأبنية متنوعة (فنادق، خانات للقوافل) وإدخال أدوات زراعية أوروبية وزراعات جديدة كالقطن والبطاطا والتبغ وتم توسيع زراعة الكرمة والتين والزيتون، كما أوصت بحماية الغابات وتوسيع تربية الأغنام، وقد كان الازدهار الاقتصادي من عام 1851م إلى غاية 1857م ذا فائدة كبيرة للفلاحين، فأسعار القمح

والشعير التي كانت مجزية أدت إلى اتساع حقول القمح، لكن هذا قابله من جهة أخرى إلى ازدياد الممارسات الربوية والذي سببه التسويق المتكرر للحبوب والماشية والأصواف والأهم دفع الضرائب المتزايدة نقدا، وجاءت أزمة 1857-1858م الاقتصادية وهبوط أسعار الحبوب التي أدت إلى القضاء على التقدم الاقتصادي السابق[1].

من جهة أخرى وفي شان فرض الضرائب، أجمعت التقارير التي أعدها العديد من المختصين أن الضرائب كانت كارثية على الجزائريين خاصة بالنسبة للأملاك العقارية على اعتبار أن الأهالي لم يكونوا يدفعوا الضرائب القانونية فقط، ولكنهم كانوا يدفعون أيضا للخزينة العامة الفرنسية الضرائب الدينية كالزكاة والعشور إضافة إلى الضرائب التي كانت تفرضها كل من البلدية والدائرة والعمالة وتفرض فرضا خاصة على أولئك العاجزين عن تسديدها، ولم تكتف الإدارة بهذا بل أضافت ضريبة السخرة كالحراسة الليلية دون أجرة، كما أدخلت الإدارة الفرنسية تجديدا في طريقة القبض حيث ألغت الجباية العينية وجعلتها تدفع نقدا.

وقد كان السكان الأصليون يخضعون لضرائب مختلفة تسمى العشور والزكاة والحكور واللزمة للقبائل الكثيرة واللزمة عن النخيل واللزمة عن الحرائق واللزمة الثابتة، وأول ما فرض من الضرائب ضريبتي العشور والزكاة ذات طابع عام، ويتم فرضها وفقا لقواعد في جميع أنحاء إقليم الجزائر، والبعض خاص بمناطق معينة[2].

وفيما يخص النشاط الاقتصادي السائد في الجزائر منذ فترة الاحتلال هو الزراعة فروعها من زراعة الحبوب والأشجار المثمرة، تربية المواشي، الصناعة التحويلية الناتجة عن الزراعة من طحن الحبوب، الدباغة، عصر الزيوت، والطرق الزراعية التي كانت متبعة في الجزائر هي طرق تقليدية بحتة منذ القديم، وأدواتها بسيطة تتمثل في المحراث المزود بالسكة المصنوعة من الحديد المحلية والذي تجره الحيوانات مثل الحمار أو الثور، كما يستعمل روث الحيوانات في تخصيب

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص50-55.

[2] حورية طعبة، المرجع السابق، 154-155.

التربة في شكل سماد، وكان حصاد الحبوب أداته المنجل، أما الزراعة المروية فهي قليلة جدا، والفلاحون لا يزرعون إلا جزءا من أراضيهم والباقي يترك بورا.

في المقابل اعتمدت السلطات الفرنسية على اقتصاد عصري " الثنائية الاقتصادية "، أي بدائي وعصري معا، أما فيما يخص تربية الحيوانات لاسيما الغنم على وجه الخصوص كان هو الإنتاج الحيواني الأساسي في الجزائر، وقد قدرت السلطات الفرنسية ثروة الجزائر من الغنم عند الاحتلال ما يقارب ثمانية ملايين رأس، مضاف إليها ثروة هامة من البقر والخيل والجمل والماعز هذه الثروة الحيوانية وفرت غذاء بسيط في متناول الجميع، غير أن السلطات الفرنسية عمدت إلى هدم هذه الأسس، كما عمد المستوطنين إلى زراعة بعض المنتوجات الزراعية التي لم يكن الفلاح الجزائري يزرعها مثل زراعة الكروم في المناطق الساحلية الخصبة وبالخصوص بعد أن قامت فرنسا بنقل زراعة الكروم إلى الجزائر بعد تعرض كرومها لمرض فيلوكسيريا، وأصبحت بذلك فرنسا تشجع المستوطنين على ضرورة زراعة الكروم بهدف إنتاج حاجياتها من الخمور، ونتيجة لتطور هذه الزراعة وزيادة إنتاجها عمدت إلى بناء مصانع ضخمة لصناعة الخمور، وبذلك أهملت زراعة الحبوب التي تعد الغذاء الأساسي للجزائريين[1].

من جهة أخرى عملت فرنسا على حفر الآبار الارتوازية في جنوب الجزائر لأنها كانت تنوي تنشيط انتاج التمور في الواحات الجزائرية ولم تتوانى عن ذلك، وزاد اهتمام المعمرين والرأسماليين الفرنسيين بالتنقيب عن المياه الجوفية في المناطق الجوفية، وكانت الشركة الفلاحية والصناعية للجنوب الجزائري هي إحدى الشركات التي أولت اهتماما تاما بخلق واحات في المنطقة المحصورة بين بسكرة وتوقرت وغرس مساحات شاسعة بأشجار النخيل، كما كان عليها أن تواجه أحقاد الإدارة العسكرية للاحتلال والتي لم تكن ترغب في السماح للكولون بشراء الأراضي الجرداء

[1] أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر في مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع28، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر، آب 2016م، ص166.

من الجزائريين[1]، ولم يكن هدف الكولون الذين استوطنوا الواحات سوى إنتاج المزيد من التمور وتصديرها الى فرنسا وأوروبا[2].

وبجانب مأساة الأراضي الزراعية ومصادرة أملاك الجزائريين لصالح المعمرين، عمدت السلطات الفرنسية إلى قتل الصناعة المحلية أو الوطنية التي كانت تزخر بها الجزائر قبل الاستعمار، إذ عمد هذا الأخير إلى مضايقة الصناعة اليدوية وخاصة صناعة النحاس، الفضة، الجلد، الحياكة الصناعة الحربية والبحرية التي شهد لها المؤرخون الأجانب على ازدهارها وجودتها، ونجد بأن فرنسا عمدت إلى عدم إدخال الثورة الصناعية إلى الجزائر لأنها كانت ترى بأن ذلك سيؤدي إلى إخراج المجتمع الجزائري من العصور الوسطى وأنهم سيطالبون باستقلالهم عن فرنسا، لذلك حرم الجزائريين من كل حركة صناعية بعد أن كانت الجزائر تصدر صناعتها الوطنية من المنتوجات الفلاحية والصناعات التقليدية إلى جميع الأقطار العربية والأجنبية قبل الاستعمار الفرنسي لها[3].

المبحث الثالث: السياسة التعليمية والمنظومة القضائية

أولا: السياسة التعليمية

قررت السلطات الفرنسية تنظيم تعليم الجزائريين والإشراف عليه لتتحكم أكثر فأكثر في مصير التعليم والثقافة بالجزائر بعد أن وجدت نفسها بحاجة إلى رجال الدين الإسلاميين والمدرسين تصنعهم بيدها وعلى الطريقة التي تنشدها، إذ يكمن دور رجال الدين الجدد المفرنسين في تولي المناصب والوظائف الدينية، كالإفتاء والقضاء والتدريس، وكذلك الإمامة في المساجد الرسمية والحكومية، لأنها أصبحت تخاف ولا تثق في رجال الدين والمدرسين الجزائريين خريجي المدارس القرآنية والزوايا والمساجد وكل المؤسسات الثقافية الحرة الذين كثيرا ما كانوا يتزعمون قيادة الثورات

[1] محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص183.

[2] المرجع نفسه، ص187.

[3] المرجع نفسه، ص167

الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي رافضين تواجده، وحتى الفرنسيين أنفسهم كانوا يعتبرون التعصب الديني وراء كل ثورة[1].

لقد كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر صورة حية لسياسة التجهيل التي انتهجتها السلطات الفرنسية منذ الاحتلال، منتهجة منذ البداية القضاء على الثقافة العربية الإسلامية تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي، فقد كان التعليم الفرنسي كما يصف لنا مالك حداد في مدارس الجزائر بأن آباء الجزائريين من أصل فرنسي كانوا ينعتون العرب بأنهم عديمو الوفاء، وهذا كله من أجل تحقيق هدف واحد صوره المفكر الفرنسي المشهور جون بول سارتر في كتابه "عارنا في الجزائر"، بهدف القضاء على الشخصية العربية الجزائرية فيقول: " ولكننا على كل حال، أردنا أن نجعل من إخواننا المسلمين شعبا من الأميين..."، كما كان المعمرين يقفون في وجه كل مبادرة يمكن أن توجه لإنعاش الثقافة الوطنية، وقد كان التعليم مقتصرا على أبناء الشخصيات الأرستقراطية من أجل الاعتماد عليها كإطارات متوسطة لمساعدتهم في تسيير شؤون الجزائريين وكان التخوف من تعليم الجزائريين جليا وظاهرا عند كافة الفرنسيين، وفي هذا الصدد يقول أحد المسؤولين الفرنسيين: "...إن فتح مدرسة في منطقة آهلة بالسكان الجزائريين لا يقل شأنا عن قيمة فرقة من الجيش لتهدئة البلد...، وكما هو معروف أن بعض الفرنسيين يدعون إلى ضرورة تعليم الفرد الجزائري، أي العمل على استثمار عقله بهدف السيطرة عليه معنويا عن طريق نشر الحضارة الفرنسية ومبادئها بدل من السيطرة عليه جسديا عن طريق قوة السلاح[2].

أنشئت المدارس الفرنسية الموجهة للفرنسيين في مختلف مدن الجزائر والتي كانت تستوطن بها مختلف الجاليات الفرنسية والأوروبية المدعمة للاستعمار الفرنسي، وبالتالي فتحت بوهران 04 مدارس ابتدائية سنة1838م، وفي عنابة 05 مدارس من هذا المستوى، بالإضافة إلى بعض المدارس الابتدائية التي أصبحت في أيدي الأسقفية، كما تأسست في نفس السنة المذكورة المدارس الدينية أو ما يسمى بالكنيسة، كما تشير الإحصائيات أن عدد المدارس الابتدائية بصفة عامة

[1] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، (د.ط)، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص50.

[2] أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص170.

سنة 1851م 223مدرسة بينما كان العدد سنة 1846م 52 مدرسة فقط، بالإضافة إلى هذا تم إصدار قرار 06 أوت1850م ، والذي طالب بإنشاء 6 مدارس عربية فرنسية بالعاصمة وهران، قسنطينة، عنابة، البليدة، مستغانم، وذلك لتدعيم نشر اللغتين معا، وكون أنه يشرف على هذه المدارس فرنسيين يشترط فيهم أن يكونوا حاملين لشهادة الكفاءة لتعليم اللغة العربية مع مساعدة بعض الجزائريين، وهذا كله لتثبيت سياسة التعليم المزدوج التي لقيت معارضة شديدة من طرف المستوطنين الذين رفضوا أن يتعلم أبناؤهم مع أبناء الأهالي داخل مدرسة واحدة، من جهة أخرى تخوف الجزائريين من هذا التعليم لأنه كان تحت إشراف رجال الدين المسيحيين، وبالتالي كان الاقبال عليه ضئيل جدا، رغم ذلك واصلت الإدارة العسكرية سياستها في إنشاء المدارس الابتدائية ، فوصل عددها الى 697 مدرسة خاصة بالفرنسيين، بينما لا توجد إلا 21 مدرسة للجزائريين، أما عدد التلاميذ فهو 53666 بالنسبة للأوربيين عموما، ولكنه لا يتجاوز 3112 تلميذ جزائري، وهذا الوضع يوضح واقع التعليم الفرنسي في الجزائر في ظل السياسة العسكرية التي طغى عليها طابع التمييز العنصري، حيث كان التعليم إجباريا بالنسبة للفرنسيين وغير إجباري بالنسبة للجزائريين، والحقيقة أن المدارس العربية الفرنسية جاءت لتدعم سياسة التعليم المزدوج من جهة وخدمة أبناء الكولون ما جهة ثانية، وقد ظل تعليم أبناء الأهالي محل احتقار وتهاون، ورغم كل القرارات التي صدرت في شأن إقرار المدرسة المشتركة وتعليم اللغة العربية مع اللغة الفرنسية وصدور القوانين الحكومية لتنظيمها وتوسيع مجالاتها بالكيفية التي يريدها المستعمر، إلا أنها ظلت ضعيفة في ظل الإمبراطورية الفرنسية، فهذه السياسة لم يكتب لها النجاح لمعارضة البلديات لها لأنها كانت تحت إشرافها الإداري ونفقتها المالية[1]، فالغرض الأساسي من تأسيس المدارس الحكومية الفرنسية ليس لتكوين موظفين خاصين أو إعداد معلمين للتعليم العمومي في كلتا اللغتين وإنما الهدف الحقيقي كما صرح به فيلمان رئيس مكتب الشؤون السياسية في باريس عام 1846م يقول: "إن الداعي لكل

[1] أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص171.

هذه الجهود هو إعداد رجال يساعدوننا من خلال نشاطهم مع المواطنين من بني جلدتهم على تغيير المجتمع العربي وفقا لمتطلبات حضارتنا "[1].

اتبعت الإدارة الفرنسية أسلوب التدرج في نشر اللغة الفرنسية إذ لم تقم بفرض هذه اللغة عليهم دفعة واحدة، ففي البداية سمحت لبعض الأهالي بالالتحاق بالمدارس التي قامت بفتحها بعد السنوات الأولى من الاحتلال مباشرة لأبناء المعمرين، وهؤلاء الأطفال ينتمون إلى أبناء البيوت الكبيرة والقيادات العربية الموالية للإدارة الاستعمارية، إذ تذكر جريدة المبشر في عددها الصادر يوم30ديسمبر1847م أنه تم قبول حوالي مائة وعشرون تلميذ جزائري في المدرسة الفرنسية الكائنة بمدينة عنابة وحوالي سبعون تلميذا بالمدرسة الكائنة بمدينة قسنطينة، فالإدارة الاستعمارية اعتمدت في نشرها اللغة الفرنسية في الجزائر وتحبيبها للأهالي على جملة من الوسائل:

– التعليم: قامت الإدارة الاستعمارية بتوظيف التعليم العربي الاسلامي الذي كان منتشرا ومزدهرا بالجزائر في العهد العثماني إذ كان أرباب الإدارة الفرنسية يعلنون عن سعادتهم وفرحتهم العامة عندما كانت المرافق الجزائرية تدمر بهدف تجهيل الشعب الجزائري، ولقد رفع دوق دومال الذي تولى إدارة شؤون الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر لفترة زمنية قصيرة من جوان1847إلى فبراير1848م شعار مفاده: " فتح مدرسة فرنسية في أوساط الأهالي تعادل معركة عسكرية من أجل استباب الأمن والاستقرار في الجزائر..."، وكتب أحد دعاة التعليم الاستعماري في هذا الشأن فقال: " أن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا وجعلها أكثر ولاء وأخلص في خدمتهم لمشاريعنا، هو أن تقوم بتنشئة الأهالي منذ الطفولة وأن تتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا باستمرار وبذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وتقليدنا فالمقصود إذن باختصار هو أن نفتح لهم بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسبما نريد"[2].

[1] آسيا بلحسين رحوي، وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسي، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الدراسات النفسية والتربوية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، الجزائر، 07ديسمبر2011م، ص63.

[2] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص11–12.

– إرسال بعثات الى فرنسا: إذ قامت الإدارة الاستعمارية بإرسال بعض التلاميذ الأكفاء والمتفوقين إلى بعض المدارس العليا بفرنسا باقتراح من بعض المستشرقين بهدف غسل أمخاخهم وتحويلهم إلى آلات لخدمة المصالح الفرنسية في الجزائر بعد أن تشبعوا باللغة الفرنسية وثقافتها، إذ ينتمي هؤلاء التلاميذ إلى الطبقة البرجوازية وأعيان فرنسا وذلك لحسن التعليم والتحصيل من المنبع الأصلي للغة وفي هذا الصدد يقول حمدان بن عثمان خوجة: " وبهذه المناسبة جمع شيخ البلدية المجلس البلدي وكنت عضوا فيه لتهنئة الجنرال كلوزيل بالعودة سالما وعلى إثر الزيارة أخبرنا بالتقارير التي وصلته وقال بأنه يجب أن يجمع على الأقل خمسين طفلا من أبناء الأعيان ليرسلوا إلى فرنسا ليتعلمو اللغة وطلب الشروع في تنفيذ هذا الأمر وقال: "...إن رفض إرسال الأطفال إلى فرنسا يعتبر خروجا عن طاعة الفرنسيين والذي لا يريد الامتثال إلى هذا الاجراء يجب أن يخرج من مدينة الجزائر..."، ومن هنا تتجلى الخطة التي باشرت فيها الإدارة الاستعمارية وهي تكوين أفراد ومجموعات قادرة على تسهيل المهمة للسلطات الإدارية في تسيير البلاد بمجموعات بعيدة عن الجزائريين من حيث تكوينها وثقافتها المنبوذة وأقل درجة من الفرنسيين أصحاب الشأن في البلاد وبالتالي دورها هو تسيير مصالح الاستعمار في الجزائر لا غير[1].

– توظيف بعض الجزائريين للدعوى لتعليم اللغة الفرنسية: ويكمن سبب اعتماد الإدارة الاستعمارية على هذه الوسيلة ذلك النفور الشديد الذي قابله به الأهالي في قضية تعلم اللغة الفرنسية والسعي لنشرها في أوساطهم لذلك تم تسخير بعض الأقلام الجزائرية التي كان أصحابها قد تشبعوا باللغة الفرنسية وثقافتها، وينبغي الذكر أن الجزائريين لم يكونوا في تلك الفترة ضد العلم والتعلم بل كانوا يريدون حرية التعليم بلغتهم والمحافظة على دينهم وأخلاقهم وتراثهم، والشيء الملاحظ على المقالات الكثيرة التي ظهرت على صفحات المبشر الجريدة الرسمية الناطقة باسم الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر هو ظهورها في صيغة المدافعة على التعليم وأهميته وضرورة

[1] كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور 1850–1951م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة، 2007–2008م، ص33–34.

إلحاق الأهالي بالمدارس الفرنسية المفتوحة في الجزائر، إلا أن باطن هذه المقالات هو الدعوى إلى ضرورة تعلم اللغة الفرنسية.

– تقديم إغراءات للذين يتعلمون اللغة الفرنسية: حتى تحفز الإدارة الاستعمارية الأهالي للإقبال على تعلم اللغة الفرنسية قدمت من حين لآخر مكافآت مالية مغرية للذين يتفوقون في التعليم حتى وإن كانت هذه المكافآت مدفوعة من جيوب أرباب الإدارة الاستعمارية، وفي هذا الصدد يقول العقيد دوريو المسؤول عن الشؤون الأهلية في الحكومة العامة خلال الحفل الذي أقيم بمناسبة الامتحانات الخاصة بمدرسة تعليم أبناء الأهالي اللغة الفرنسية خلال شهر أكتوبر1852م والذي حضره الحاكم العام المارشال راندون ومجموعة العلماء وأعيان البلاد مسلمين ومسيحيين حيث قال: "معشر المسلمين، مراد البايلك في هذا العمل خير أولادكم والمرجو من الآباء أن يبعثوا أولادهم الى هذه المدرسة لينالوا الفخر الجميل كغيرهم من الذين وقفوا على أبنائهم في العلم"، وقال أيضا:" أن سعادة الوالي على كل تلميذ بجزاء من خاصة أمواله ولا شك أن يحصل للتلاميذ من هذا فوائد جزيلة وبذلك تقوى الألفة والمودة بين الجنسين ويتزايد علم الصبيان شيئا فشيئا حيث تحقق للناس منافع هذا الشأن ولا شك أن من لم يتعلم في صغره لم يتقدم في كبره"[1].

لقد كانت السلطات الفرنسية تسعى إلى فرنسة كامل المحيط الجزائري إذ أصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة في الجزائر وفي هذا مقطع لما جاء في القرار الصادر سنة1849م: " إن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضاءنا المدني والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة يجب أن تكتب جميع العقود وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا، فإن أهم الأمور التي نعتني بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالتهم لنا وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين " وبذلك يفهم بأنه ومن الأهداف الرئيسية التي سطرتها الإدارة الاستعمارية وعكف مفكروها وروادها

[1] كمال خليل، المرجع السابق، ص12–16.

على تطبيقها هي فرنسة الجزائريين وذلك بدءا من اعتبار اللغة الفرنسية هي اللغة الأم أما اللغة العربية فهي أجنبية[1].

وفي شأن إنشاء المدارس ذات التعليم المزدوج أصدرت العديد من المراسيم والتي ظاهرها هو إخراج المجتمع الجزائري من مستنقع التخلف والأمية، أما باطنها يحمل في طياته إدماج وفرنسة لهذا المجتمع، وفيما يلي نحاول الإلمام بما جاء في هذا الشأن:

لقد تدعمت عملية نشر اللغة الفرنسية في أوساط الأهالي بعد قيام الإدارة الاستعمارية بإنشاء ما يعرف بالمدارس العربية الفرنسية بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر في14جويلية1850م الذي ينص على فتح مدارس عديدة في كامل نواحي القطر الجزائري للذكور والإناث والهدف منها مه تعليم اللغتين إضافة إلى علم الحساب، كما تم فتح ثلاث مدارس للكبار في كل من الجزائر، قسنطينة، ووهران لتعليم اللغة الفرنسية فيها وهذا موافق لما ورد في جريدة المبشر[2] وما تجدر الإشارة إليه أنه وبعد سلسلة من المقاومات التي قادها الجزائريون والتي دامت أكثر من خمسة عشرة سنة والمقصود هنا ثورة الأمير عبد القادر(تسميه جريدة المبشر الحاج عبد القادر) 1832-1847م وبسط الاستعمار نفوذه على الجزائر فكر في تنظيم التعليم الفرنسي للأهالي وصرح بذلك وزير الحربية شرام من باريس يوم06 أوت1850م قائلا: " إن الظروف الحالية وبعد حرب دامت سبعة عشرة سنة فإنه يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية وإرسال قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر، وبذلك أنشئت المدارس العربية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية1848-1852م بمرسوم رئاسي في14أوت1850م في المناطق الآهلة بالسكان وهي مدارس ابتدائية تدرس فيها اللغتين العربية والفرنسية على حد سواء، تتألف من مدير فرنسي وله نائب مسلم يتعلم فيها الأطفال القرآن الكريم مثل المدارس الأهلية وأيضا القراءة والكتابة في كتب موضوعة تحت الرقابة الفرنسية، فيدرسون المفاهيم الحسابية، التاريخ والجغرافيا، الرسم، أيضا

[1] كمال خليل، المرجع السابق، ص33.

[2] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص11.

تكوين فرق موسيقية للأغاني الوطنية التي تغنى كل يوم من طرف هؤلاء الأطفال[1]، وبموجب نفس المرسوم قامت فرنسا ببناء أربعين مدرسة ابتدائية في فترة دامت أربعة وعشرون سنة (1850-1873م) أي ما يقارب مدرستين كل سنة، وهذه المدارس كانت مزدوجة التعليم كما سبق الذكر، لكن وإثر الثورات المشتعلة في كامل تراب الإقليم الجزائري تم إغلاق معظم هذه المدارس سنة1871م وألغيت نهائيا سنة1883م لأسباب سياسية تعلقت أساسا بالانتقام من الشعب الجزائري الثائر ضد الاستعمار والسنة الأخيرة المذكورة أقر مرسومها إجبارية التعليم الفرنسي بسبب تلك الثورات الجزائرية كثورة المقراني1871م، ثورة الأوراس1876م، وثورة بوعمامة1881م...، وكرد فعل من طرف الجزائريين قرروا الَإضراب عن هذه المدارس الفرنسية وعدم تسجيل أبنائهم فيها لأنها تحارب الحضارة العربية الإسلامية وتهدف إلى فرنسة وتمسيح الجزائريين، و بموجب مرسوم مؤرخ في30سبتمبر1850م أنشئت ثلاث مدارس حكومية في كل من تلمسان، قسنطينة، المدية، ثم حولت إلى العاصمة سنة1859م حتى يتمكن الاحتلال الفرنسي من إبعاد الجزائريين عن تعلم كتاب الله في الزوايا والكتاتيب القرآنية، والهدف منها تكوين مرشحين إلى وظائف دينية وقضائية وتعليمية وإدارية، فكانت هذه المدارس معكوسة لم يتوقعها الاستعمار الغاشم إذ التحق العديد من طلابها بصفوف جيش التحرير الوطني لتلبية نداء الوطن[2].

لم يقتصر إنشاء المدارس على الذكور فقط وإنما تعداه لإنشاء مدارس من أجل الفتيات المسلمات، وقد تأسست أول مدرسة لهن سنة 1845م في الجزائر العاصمة ومن مبادرة خاصة[3]، كذلك لتعلم الخياطة والقراءة والكتابة وقد تم ذكر هذا في جريدة المبشر، وقد كان الغرض من تأسيسها ذا طابع سياسي أكثر منه تعليمي حيث أوضح أحد الفرنسيين مبينا النية من ذلك في سنة1851م: "

[1] كمال خليل، المرجع السابق، ص35.

[2] مراد بوتليليس، تطور التعليم في الجزائر1830-2011م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية، قسم الديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران02، 2012-2013، ص53-54.

[3] آسيا بلحين رحوي، المرجع السابق، ص62.

إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلفة العربية والفرنسية هو القضاء على المدارس العربية الإسلامية الخاصة والحرة ".

وقد ذكرت جريدة المبشر في أعدادها التي توفرت بين أيدينا بأن غاية الدولة الفرنسية هي نشر العدل بين الأهالي والمحافظة على الإحترام بينهم، كما ذكرت بأن جنرالات فرنسا حكام الجزائر تميزوا بسياستهم العادلة ومودتهم وعدم ظلمهم للعباد، لكن ما ذكرته كتابات أخرى يوضح عكس ذلك.

فقد كانت فرنسا الإستعمارية فضة غليظة قاسية على الإسلام شديدة الوطأة عليه إذ امتدت يدها لتلك المساجد في الجزائر وقد كانت كثيرة لا يخلو منها شارع صغير أو كبير إذ كانت رغبتها تأسيس إفريقيا الآتينية وتدمير الإسلام منذ1830م كما قال لافيجري: " يجب علينا تخطي جميع المصاعب لتحرير هذا الشعب من قرآنه على الأقل كما يجب الاعتناء بالأطفال لتربيتهم وفق مبادئ غير مبادئ أجدادهم ويجب تدريسهم الانجيل أو نفيهم إلى الصحراء بعيدا عن العالم المتقدم "، فلا عجب أن ينطق مثل هذا الكلام من طرف لافيجري لأنه هو الذي كان يحمل مشروعا تنصيريا في الجزائر، وتمادت الإدارة الاستعمارية أكثر فأكثر في استهداف المؤسسات الدينية، المدارس، الأوقاف، ممعنة في محاولاتها القضاء على الشخصية والهوية الجزائرية، وقد عبر عن هذا الواقع الفيلسوف الفرنسي الكبير إليكسي دو توكفيل بصفته عضوا في البرلمان الفرنسي سنة1847م للتحقيق في شؤون الجزائر حيث قال: " لقد وضعنا أيدينا على هذه المداخيل(الأوقاف)، وأهملنا المدارس والتعليم، فرقنا الطلبة وشيوخ الزوايا، لقد أطفانا الأنوار من حولنا...بعبارة أخرى لقد جعلنا المجتمع المسلم أكثر جهلا وأمية وأكثر بربرية مما كان عليه من قبل "، ولما يئست فرنسا من محاولات القضاء على مقومات الهوية الجزائرية رغم استهدافها للمؤسسة الدينية بجميع الوسائل انتبهت لضرورة محاولة مراقبة وتأطير شؤون الدين الإسلامي بعدما أعيتها المقاومة العلنية والسلمية للشعب الجزائري الرافض للتخلي عن هويته،[1] وقد نقل أبو

[1] آسيا بلحين رحوي، المرجع السابق، ص62.

القاسم سعد الله نقلا عن المستعرب الفرنسي لو شاتلير: " إن فرنسا اصطنعت في الجزائر إسلاما فريدا خاصا بها، كما اصطنعت له رجالا من نوع خاص، وكل هذا الاصطناع جاء في طريق اضطهاد المؤسسات الإسلامية...إن فرنسا قد دخلت إفريقيا الإسلامية عن طريق الجزائر وخلال ثمانين سنة قد اصطنعنا إسلاما فذا في العالم...".

وقد حمل فريق من المسؤولين الفرنسيين على عاتقهم مهمة نشر الدين المسيحي بين الجزائريين ففي سنة 1846م نشر ف-كلومبا باسم ضابط فرنسي كتيبا عنوانه: " تنصير الجزائر والمسلمين يعتبر وسيلة لتثبيت القوة الفرنسية في الجزائر"، وقد رأى هذا الضابط في منع سلطة باريس لكل دعاية دينية وسط المسلمين موقفا سلبيا، بل عليها -حسب رأيه- بمحاربة الجبهة الإسلامية لإقرار المسيحية على أنقاض الإسلام، وأكد بأن النجاح لن يتم للجيش إلا بتنصير الأهالي[1].

ومن المتحمسين للمسيحية ونشرها بالجزائر الرحالة بوجولاط حيث كتب في هذا الصدد:" أن هدف حربنا في الجزائر أسمى وأقدس من هدف حروبنا الأوروبية لأنها قضية الحضارة المقدسة قضية الأفكار المسيحية الخالدة التي وعدها الاله السيادة على العالم والتي ساندت العبقرية الفرنسية"[2].

ومن المؤيدين كذلك لنشر المسيحية الجنرال لامورسير الذي لم يخرج عن سنة سابقيه، هذا الأخير الذي بذل مجهودا كبيرا في تدعيم المسيحية في إقليم وهران[3]، فقد حول مسجد إلى كنيسة بوهران وكان جد متحمس لنشر المسيحية في الجزائر والكلمات التالية الموجهة إلى البابا جلية في هذا المعنى: "..لقد رأيت الآباء يعلمون (أي رجال الدين المبشرين) لقد أحببتهم ولقد علموني أنه يوجد انتصار آخر فوق كل انتصار هو الذي ننتصر فيه للمسيح أكثر من أي انتصار لقهر العالم..."، وجاء الرد من طرف البابا كالآتي:" عزيزي...أبعث إليكم بوسام المسيح الذي أحسنتم خدمته والذي أتمنى أن يكون مكافاة منا اليكم..."، أما الجنرال راندون فقد كثر في عهده بناء

---

[1] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830-1871م، http:// kotob.has.it، (د.ت)،ص63.

[2] شاوس حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر1830-1962م، (د.ط)، دار هومة، الجزائر،(د.س) ص26-32.

[3] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص63.

الكنائس بالمقاطعات الثلاث حسب التقسيم الإداري: الجزائر، وهران، قسنطينة، إذ أنجز سبعة كنائس جديدة في مقاطعة الجزائر، وكنيستين في وهران، وكنيستين في قسنطينة، وسبعة كنائس أخرى في مناطق مختلفة من الجزائر كانت طور الإنجاز ومشاريع اخرى خاصة بالكنائس كانت مهيأة، كما لا يختلف عهد نابليون الثالث في الحقيقة عمن سبقه، وقد وصف تقرير عثماني سياسته الدينية بما يلي: " سياسة ارتجالية اتسمت في كثير من الأحيان بالتناقض وموقفه المتشدد بادئ الأمر تجاه المبشرين ثم تسامحه وافساح المجال لنشاطهم، لا يخضع لأي مبدأ واضح ولا تبرره أي قاعدة سياسية ولعل لزوجته بعض التأثير خصوصا وإنها كانت متدينة متحمسة لنشاط المبشرين ومعينة لهم "، وقد كانت الحكمة السياسية تقتضي التحفظ من الدعم المباشر للمبشرين وتشجيعهم علنا حتى يدافع الجزائريون في حروب فرنسا الخارجية أفضل دفاع عن مصالحها[1].

وتمثل سنة1847م في نظر الفرنسيين سنة استسلام الأمير عبد القادر للسلطة الفرنسية ونهاية حرب بمثابة جهاد ديني بالجزائر، ولهذا أراد الأسقف بافي اغتنام الفرصة للقيام بزيارة إلى المناطق الداخلية، كان الهدف منها هو التبشير، ولكن مع من يبدأ هذه الرسالة؟ وكيف؟

لقد بدأ الاتصال ببعض الشيوخ وبعض الائمة عسى أن يؤثر فيهم ويجعل منهم مبشرين وعلى هذا الأساس أعد له الجنرال مونج قائد قطاع التيطري في ديسمبر 1847م جلسة بمدينة المدية مع 26 مسلما، معظمهم من الشيوخ ومن بينهم المفتي حاج قارة، إذ تناولت هذه الجلسة مسائل دينية، استهدف الأسقف منها تقريب المسيحية اليهم، لكن المفتي والشيوخ لم يقتنعوا بأفكاره وقال له المفتي: " اتبع دينك، ونحن لنا ديننا "، ومن النشاط التبشيري الذي كان يقوم به الاسقف بافي الطعن في الاسلام، ويتفق المؤرخ بورنيشون مع هذا الأسقف إذ يقول: " ولتجزئة الكتلة الإسلامية، لا بد من تنظيم خاص، وجيش من الرجال، إذ ينبغي أولا وقبل كل شيء تعلم اللغة العربية، عن طريق تكوين مدرسة دينية لتقوم بهذه العملية الكبرى، وتعلم اللغة العربية في نظر المبشر بأمر ضروري يمكنهم من التقرب إلى المسلمين وفهم واقعهم، وعلى هذا الأساس فكر الأب

[1] شاوس حباسي، المرجع السابق، ص26-32.

بريمولت اليسوعي في إنشاء مدرسة دينية، وألح على ذلك إلحاحا شديدا، وقد أيده في ذلك الأب جوردان رئيس فرقة اليسوعيين في الجزائر، فكاتب رئيس مركز مدينة ليون وباريس في يوم 26 ديسمبر 1849م يقول: " أن الأب مايار مستعد للقيام بالمشروع الذي خططه لكم الأب بريمولت، وهو مشروع يرمي إلى تكوين سريع للمبشرين يخصصون للبلدان الناطقة باللغة العربية "، لكن المشروع لم يتحقق إلا في سنة 1868م في عهد الكاردينال لافيجري[1]، وقد أدرك الأسقف بافي الفشل الذريع الذي مني به، لذلك حول اهتمامه إلى القرى البعيدة سعيا للنجاح معتقدا في ذلك أن بإمكانه استغلال فقر السكان وجهلهم، وقد وقع اختياره على قرى مدينة قسنطينة لسبب رئيسي وهو وجود عدد كبير من اليسوعيين بها، وهؤلاء قد سمحت لهم حالتهم الشبه الرسمية بالعمل بكل حرية، وقد استطاعوا أن يحصلوا على نتائج معتبرة في خدماتهم الخيرية، وقد كتب الأب جوردان عن رضاه فكتب إلى الأسقف يقول: " لقد أعجبني هذا المشروع وإني آمل وبكل قوة في أن تنجحوا في مهمة التبشير بين السكان العرب "، وبما أن السياسة الإدماجية التي تريد الحكومة الفرنسية تطبيقها في الجزائر بدون استعمال الدين المسيحي، لذلك ولتجنب اليسوعيين عرقلة بعض العسكريين لنشاطهم طلبوا من الأسقف التوسط لهم مع السلطة في باريس حتى ينالوا تأييدها، لكن هناك من يرى بأن هذا المشروع يمس بالجوانب السياسية للوجود الفرنسي في الجزائر، ومن بينهم الجنرال شارون الذي كان يعيش أحداث الجزائر فقد أقلقه هذا الطلب، ولذا قام بإصدار منشورا وزعه على ضباط المقاطعات وطالبهم بوضع تقارير تصور وقع الطلب على السكان ونتائجه، ومما يمكن قوله أن مسعى الأسقف ونائبه سوشي ومطمع اليسوعيين أحدث خوفا وسط السكان، وقد حورت جريدة الأسقفية هذا الخوف لا إلى مشروع تنصير، بل إلى خبر مفاده أن الحكومة تفكر في غلق خمسة عشرة مسجدا بقسنطينة وبيعها بالمزاد العلني، وحسب هذه الجريدة فإن هذا الأمر أقلق السكان وهيجهم للأخبار التي روجها المفتي الحنفي الحاج الصغير كتشوك علي الذي كان نصيبه الطرد من مهامه لأنه خان ثقة الإدارة الفرنسية فيه، ومن جهة أخرى، نجد بأن هناك

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص64-66.

من دعم هذا الشروع حسب ما ورد في جريدة لا غازيت دو فرانس المعروفة باتجاهها اليميني ودفاعها عن الدين، وقفت تساند الأسقف في نشاطه، فقد كتبت هذه الأخيرة يوم 03 أوت 1850م تقول: " إن منع الحكومة للتبشير أمر تثور له قلوب المسيحيين الفرنسيين" وقد اتهم الأسقف المسلمين بالتعصب الديني نتيجة لرد المفتي الحاج الصغير على ما يقوم به هؤلاء اليهود، وعلى إثر ذلك شن الأسقف حملة على المسلمين والإسلام سنة 1853م وتحديدا في شهر رمضان، حيث قال: " إنه (الإسلام) بلاهة الشعوب دون الله "، وقال أيضا: " القران، يا له من حماقة، والحقيقة أن محمدا ما هو إلا منتحل للمسيح "[1].

ثانيا: المنظومة القضائية

توالت القوانين لإقصاء القضاء الإسلامي واستمرار الحقد الصليبي والكره الشديد للشريعة الاسلامية، وتواصل بذلك العمل الاستعماري لشن حربه العدوانية على الشريعة الإسلامية[2] فيتضح بذلك بأن الاحتلال الفرنسي لم يبق عسكري فقط، بل شمل كل الميادين، ونجد بأن الجزائريون وبحكم أنهم مسلمون وجدوا أنفسهم ضمن منظومة حكم مسيحية تتعارض مع الأحكام الإسلامية، مما أدى بالمستعمرين إلى انتهاج سبل وإصدار قوانين لتنظيم السياسة القضائية والتي اعتمدت المرحلية من أجل احتواء الشريعة الإسلامية وتفعيل دور المؤسسات القضائية المكونة في أساسها من نظم مسيحية وأخرى وضعية في الجزائر[3].

رأت السلطة الفرنسية أن أحكام القضاة المسلمين لا تتماشى مع سلطات واسعة مع قوة دفع الاحتلال، سيما بعد تعيين المارشال بيجو سنة 1841م ومنحه سلطات واسعة لسحق المقاومة مهما كانت الوسائل، وقد اتهم القضاة المسلمين بالتواطؤ السياسي مع المقاومة وعدم ادخال الفرنسيين في الموضوع، لذلك صدرت ما بين 1841 و 1854م مجموعة من الإجراءات والمراسيم أدت في النهاية إلى انتزاع سلطة القاضي المسلم وجعله مجرد أداة منفذة وتحت رقابة

[1] خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص66-70.

[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر: من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين(814ق.م-1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ت)، ص222.

[3] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص1-2.

القضاة الفرنسيين، إذ قام المرسوم الملكي الصادر في 28 فيفري بانتزاع من القضاة المسلمين حق الحكم في الجنايات والجنح، كما فرض استئناف الأحكام إلى المحاكم الفرنسية، وأضاف مرسوم 26 سبتمبر 1842م قيودا جديدة على القاضي المسلم، فقد أصبح في استطاعة المحاكم الفرنسية النظر في القضايا التي تخص المسلمين أيضا وإن تصدر الأحكام بشأنها، فكان ذلك بداية التعسف في تطبيق القانون الغير الإسلامي على المسلمين، وقد كان غرض المحاكم الفرنسية من ذلك هو قمع الثورات والقضاء على المقاومين والمشتبه في أمرهم والاستيلاء على الأراضي فكانت السجون والإعدامات والمحتشدات أحكام النفي الفردي والجماعي والتغريم ومصادرة الأملاك[1].

وقد جاء مرسوم 26 سبتمبر 1842م الذي أبقى على المحاكم الإسلامية وكلف الحاكم العام بتسمية القضاة والمفتين وتخصيص لهم رواتب من الحكومة الفرنسية، وبناءا عليه أيضا فإن القضاة المسلمين لم يعد لهم صلاحية النظر في المسائل الجنائية، ولم يبق لهم إلا المسائل المدنية والتجارية الخاصة بالمسلمين، وتكون أحكامهم غير مطلقة وغير نهائية، إذ يمكن للمتنازعين استئنافها لدى المحاكم الفرنسية[2].

وفي خطوة أقدم عليها المشرع الفرنسي في مجال احتواء القضاء الإسلامي لما منح المتخاصمين المسلمين حق الاختيار بين الاحتكام إلى القاضي المسلم أو المحاكم الفرنسية والهدف من هذا المسعى هو التوصل بشكل تدريجي إلى تجريد القضاء الإسلامي من أهم سلطاته، لكن هذه الحسابات حبطت نتيجة عوامل موضوعية أهمها أن القضاء الإسلامي كان مرتبطا في أذهان ووجدان الجزائريين بروح الإسلام وجوهره ولهذا كان يتمتع بنوع من القداسة ومن غير المعقول بأن يقبل القضاة المسلمين بين عشية وضحاها الرجوع إلى خدمات قاضي أجنبي يستمد شرعيته من إدارة سلطات الاحتلال وهذا ما اعترف به آرنست مارسيه أحد المؤلفين الفرنسيين: " يجب القول أن المترافعين المسلمين لم يستعملوا أبدا خيار التقاضي..."

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص429-430.

[2] المرجع نفسه، ص432.

فبالنسبة للقضاء الفرنسي ما ميزه في هذه المرحلة صدور مجموعة من المراسيم الملكية وهي مراسيم28فيفري1841م، مرسوم26سبتمبر1842م، مرسوم10 أفريل1843م، هذه المراسيم أسست ونظمت جهاز القضاء الفرنسي على قاعدة الإدماج في عدالة الوطن الأم، من حيث ازدواجية الدرجة القضائية ووحدة الأقضية الجزائية والمدنية إلا في المجال الجنائي، فالتنظيم القضائي الفرنسي الذي كان سائدا في الجزائر ظل مختلفا عن مثيله في فرنسا نفسها، إذ أسس مرسوم 26سبتمبر1842م خمسة قضاة وحيدين لهم نفس سلطات نظرائهم في فرنسا، ومحاكم الدرجة الأولى التي كانت مشكلة من قاض واحد أصبحت مشكلة من مجموعة قضاة، أما مرسوم 28فيفري1841م فقد حول المحكمة العليا بمدينة الجزائر إلى محكمة استئناف، في حين نص مرسوم 10فيفري1843م على إمكانية تطبيق قانون الإجراءات المدنية الفرنسية في الجزائر وأنشا مناصب محضرين قضائيين وبث العمل في المحاكم التجارية، أما في المجال الجنائي فقد تم انشاء قضاء الأمن في النواحي الهامة وأصبحت المخالفات من اختصاص قاضي الأمن في حين منحت سلطة البت في الجنح إلى محاكم جنحيه وهي قضاء الدرجة الأولى، بالإضافة إلى ذلك بادرت سلطات الاحتلال إلى انشاء أربعة محاكم جنائية في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران، وعنابة، شكلت من قضاة محترفين ولكن من دون هيئة محلفين وهي مختصة في النظر والبت في الجرائم التي تقع ضمن دائرة اختصاصها مهما كانت هوية مقترفيها (فرنسيين أهالي، يهود، أو مسلمين) وهذا الأمر ظل تابع لوزارة الحربية إلى ان صدر قرار 08أوت1848م والذي وضعها تحت سلطة وزارة العدل لأول مرة، وعلى إثر ذلك ونتيجة لعدم وجود هيئة محلفين لدى المحاكم الفرنسية في الجزائر أصدر مرسوم 19أوت1854م رسم وجود قاضي الأمن ذي الصلاحيات الواسعة منحته سلطات أوسع بكثير من تلك التي كان يتمتع بها نظيره في فرنسا[1].

وبتاريخ 26ديسمبر1842م صدر أمر بخصوص استحداث منصب مساعدين للجهاز القضائي الفرنسي في الجزائر ليس له مثيل في فرنسا على النحو الآتي:

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص8-9.

– المترجمين القضائيين المحلفين المختصين في اللغتين العربية والأمازيغية الذين ألحقوا بالمحاكم والقائمين على التركات الشاغرة الذين يعينهم المدعي العام في كل دائرة قضائية بهدف إدارة التركات التي لا يظهر ورثتها، وبذلك قطع المشرع الفرنسي مرحلة هامة في سياسة الادماج بزرع أهم المؤسسات القضائية في الجزائر، وبذلك ألغي مرسوم 26دسبتمبر1842م العمل بقانون العقوبات الإسلامي نهائيا، وأصبح القضاة المسلمون يعينون من قبل الحاكم العام، كما منح محكمة الاستئناف اختصاص النظر والبت في الاستئنافات المشكلة ضد أحكام القضاة المسلمين وحسب ما جاء أن الجمهورية الفرنسية الثانية بعمل ليبيرالي كبير يتنافى مع سياسة الادماج إذ أصدرت مرسوم 20أوت1848م الذي فصل بين جهاز القضاء الفرنسي وجهاز العدالة الإسلامية فربط الجهاز القضائي الفرنسي بوزارة العدل وأبقى على العدالة الإسلامية تابعة لوزارة الحربية لكن القاضي المسلم فقد قدرا كبيرا من هيبته نتيجة تجريده من اختصاص في القضايا الجنائية تعرض أحكامه في المجالات الأخرى للاستئناف أمام المحكمة الفرنسية[1]، ثم صدر عن الحاكم العام قرار 29 يوليو 1848م، والذي أعاد تشكيل المجلس العلمي (هيئة العلماء) والذي يعتبره الفرنسيون نوعا من المحكمة العليا الإسلامية، كما مس القرار إعادة ترتيب محاكم القضاة على المذهبين المالكي والحنفي، وفي قرار آخر بنفس التاريخ أنشا الحاكم العام منصبا جديدا في المحاكم الإسلامية، وهو منصب الوكيل والذي كلف بمهمة خاصة، وهي مساعدة المتنازعين والدفاع عنهم مجانا، وهو نوع من التدخل الفرنسي المباشر في تسيير شؤون المحاكم الإسلامية و التعرف على ما يجري فيها والتعجيل بالاندماج في الإجراءات القانونية، كما فرضت على المحاكم الإسلامية أيضا أجرة وحقوق الكتابة، وهو ما لم تعرفه المحاكم من قبل[2].

ثم صدر مرسوم01أكتوبر1854م من طرف الحاكم العام راندون حول القضاء الإسلامي يعبر من جهة عن استقلالية القضاء في الشؤون المدنية ومن جهة أخرى عن تدخل السلطات في

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص9–10.

[2] سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص433.

قضايا التنظيمات والإجراءات طبقا للرؤية الفرنسية[1]، وألغى الطعن في أحكام القضاة المسلمين أمام محكمة الاستئناف وجرد المدعي العام الفرنسي من سلطة إدارة ومراقبة جهاز العدالة الإسلامية، فأصبح هذا الأمر من اختصاص الولاة في مناطق الحكم المدني وجنرالات الجيش في مناطق الحكم العسكري داخل العمالات الثلاث، كما تم بموجب ذات القانون تقسيم البلاد إلى ثلاثمائة وستة وعشرون دائرة قضائية تمثل كل واحدة مجال اختصاص محكمة مشكلة على الأقل من قاض وعدلين اثنين وتعتبر أحكامها نهائية فيما يتعلق بالقضايا المدنية التي لا تزيد قيمتها عن مائتي فرنك، كما يكون عدد من الدوائر القضائية نطاق اختصاص محكمة استئناف تسمى "المجلس" الذي يتشكل من أربعة مفتين وقضاة أو علماء وعدلين اثنين، وقد بلغ عدد المجالس واحد وعشرين مجلس على مستوى الجزائر وأحكام هذه المجالس نهائية غير قابلة للطعن[2].

بعد ذلك أخذ دور المجالس القضائية يضعف بالتدرج لسيطرة المكتب العربي[3] على مقاليد الأمور ولأن الفرنسيين كانوا هم الذين يصدرون الأحكام في القضايا الجنائية و كانت أحكامهم تتراوح بين المقصلة والسجن، ولهم محاكمهم وسجونهم الخاصة بذلك[4]، ولم يلبث الفرنسيون ان تراجعوا عن تجربة المجالس القضائية والمحاكم الإسلامية والمجلس الفقهي الاستئنافي، إذ تبينوا أن ذلك كان خطا منهم وأنه لا يخدم مصالحهم التي تقضي جعل كل شيء في الجزائر تابعا لهم وليس مستقلا عنهم، وقد تبينوا أن التجربة ترجع بالقضاء الإسلامي إلى الإستقلالية الأولى، واستقلال القضاء يعني الكثير سيما وإن معظم القضاة كانوا من المتعلمين ذوي الأصول المرابطية والعلمية الفذة في البلاد، وعلى اثر ذلك شن المستوطنون حملة ضد المجالس واستقلال القضاء الإسلامي ونادوا

---

[1] سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص266.

[2] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص10-12.

[3] Bureau arabe هيئة أنشاها الفرنسيون في كل المدن والقرى الجزائرية، وعهد بها لأول مرة إلى لامورسير ثم أصبحت المديرية العربية تحت بليسي ما بين 1837-1839م، وكان عدد المكاتب العربية 40 مكتب (39 في 1870م)، تضم حوالي 150 ضابطا (206 في 1866م)، ومعها جهاز للموظفين ملحق بكل مكتب، ينظر إلى: عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص53.

[4] سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص437.

بضرورة وضعه تحت القضاء الفرنسي، ونددوا بالعسكريين الذين كانوا في نظامهم يحمون القضاة المسلمين[1].

وأخيرا شكل مجلس الاجتهاد القضائي الذي تشكل بدوره من مفتين وقضاة كانوا ملزمين بالتشاور في مسائل الشريعة الإسلامية التي تعرض عليهم من أجل استنباط الأحكام التي تتلاءم معها، وأهم ما قيل في مرسوم 01 أكتوبر أكثر المراسيم اليبيرالية التي أصدرتها السلطات الفرنسية في هذا المجال الذي ختم بختم الإمبراطور نابليون الثالث نفسه وهو صاحب الفكرة التي تقول: " حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها "، وهي الفكرة التي حاول الإمبراطور تطبيقها في سياسة المملكة العربية والتي تبناها من مستشاره المسلم اسماعيل ايربان، وهذا ما أثار سخط المستوطنين الفرنسيين في الجزائر ومن بينهم رجال السلك القضائي الذين رفضوا بأن يكون للقضاة المسلمين الإمتيازات نفسها التي يتمتع بها القضاة الفرنسيين.

[1] سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص441.

المبحث الرابع: الأوبئة والمنظومة الصحية

فيما يخص **المنظومة الصحية** خلال الفترة الاستعمارية، ونخص بالذكر الفترة التي عالجتها جريدة المبشر والتي نحن بصدد دراستها، حتى يمكن لنا المقارنة ما بين ما ورد في الجريدة وما ورد في مصادر و مراجع أخرى.

منذ بداية الاحتلال، أوكلت مهمة الإسعاف الصحي للسكان إلى قسم الصحة العسكرية، في نفس الوقت الذي استقر فيه الجيش الفرنسي نظمت عيادات وسيارات إسعاف ثابتة، وجند أطباء عسكريون ليعالجوا دون تمييز كل من جندي المحتل أو المواطن الأصلي، وهذا موافق لما ورد في جريدة المبشر، فعلى الرغم من الضغط الشديد، فقد أوفى الأطباء العسكريون واجبهم بحيث كانت مهمتهم الصحية مكافحة الأوبئة القاتلة ومعالجة المرضى والجنود بكل مكان، وأصبح من المستحيل بالنسبة لهم التكفل بالعدد الهائل من المرضى مع نقص المستلزمات الطبية لمراكز الاحتلال خصوصا مع زيادة عدد المستوطنين وحركة الهجرة، وعلى العموم فقد خصصت الادارة الفرنسية أكبر عددا وعدة من حيث المنشآت وعدد العاملين بها للصحة العسكرية في الجزائر رغم ارتفاع عدد المعمرين[1].

اختلفت نوعية الأمراض والأوبئة المعدية التي عرفتها الجزائر خلال التواجد الفرنسي في الجزائر، وفي ما يلي محاولة للإلمام بالأوبئة والأمراض التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة:

- **مرض الكوليرا:** اتصفت التقارير الخاصة بهذا المرض في غالب الأحيان بالجزئية والمحلية تخص مناطق دون أخرى، إذ كانت تقارير القناصل العسكريين تتصف بالانتظام ودقة المعلومات فيما يخص الوضع الصحي بالجزائر، أما أوبئة الكوليرا لسنوات1843-1845م تم توضيح نسبة الوفيات التي تسبب فيها هذا الوباء في العديد من المدن حسب ما يوضحه الجدول التالي:

[1] يمينة مجاهد، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1-أحمد بن بلة، 2017-2018م، ص38.

المدن الساحلية	النسبة المئوية	المدن الداخلية	النسبة المئوية
عنابة	2.82	قالمة	2.23
سكيكدة	5.53	الحروش	14.14
بجاية	3.07	سطيف	1.66
الجزائر	3.64	المدية	1.60
تنس	4.96	مليانة	2.56
مستغانم	3.70	معسكر	2.81
وهران	4.75	بوفاريك	4.04
/	/	تلمسان	1.76
/	/	البليدة	6.62
المعدل	3.98	المعدل	2.10

ومن خلال أرقام الجدول، يظهر جليا ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة المرض خصوصا بالمناطق والمدن الساحلية، مقارنة بالمدن الداخلية التي كانت أقل تضررا بالوباء.

وقد شهدت الجزائر في 4 سبتمبر 1846م انتشارا واسعا لمرض الكوليرا من جديد وخاصة في سجن باب عزون، ثم مستشفى الداي، حيث بلغ عدد ضحايا هذا الوباء 505 في صفوف العساكر، و202 مدني، وفي سنة 1849م أشارت الإحصائيات بأن الاحصائيات حسب تقرير بليسي بالنسبة للموظفين العسكريين 882 حالة وفاة، والموظفين المدنيين بلغ عددهم 2472 وفاة، من بينهم 1512 مسلم (2498 حالة وفاة بمستغانم، 662 بوهران، 182 بتلمسان، 134 بسيدي بلعباس، 26 بمعسكر)[1] وبعد ذلك تواصل التسلسل الزمني لمرض الكوليرا والتيفوس حيث تشير التقارير العسكرية أو المدنية إلى خطورة الوضعية الصحية، إذ تشير اللجنة الصحية لوهران إلى مسؤول الإدارة الصحية بمرسيليا إلى إرساء مدينة قادمة من سردينيا آتية من اسطنبول وحاملة

[1] يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص39.

لشهادة صحية تشير إلى حالات مصابة بالكوليرا، مما جعل الأطباء المشرفين على عملية المراقبة الصحية يأمرون ركاب السفينة من مغادرة ميناء وهران، وانتقال العدوى إلى الجزائر في أواخر 1848م سببه وباء الكوليرا الذي كانت تعاني منه اسطنبول، والذي كان ينتقل إلى الجزائر بسبب رسو السفن والبواخر، وقد عرف هذا الوباء بعض التلاشي مع حلول الفصول الباردة، ليظهر من جديد عام 1849م، وقد كان من أخطر الأوبئة التي ضربت الجزائر، إذ عم الوباء العمالات الثلاث فأصبح عدد الضحايا بالمئات، ويرجع السبب هذه المرة إلى قدوم سفينة من مرسيليا إلى الجزائر حاملة على متنها حد المصابين بالكوليرا والذي نقل إلى مستشفى الداي أين توفي هناك فانتشر الوباء في البلاد، كما عرفت سنة 1850م وباء جديد للكوليرا ضرب هذه المرة عمالة الشرق قسنطينة ثم انتقل إلى عمالة الوسط الجزائر بسبب المهاجرين القادمين من تونس عن طريق البر والبحر، وهذا ما ورد في جريدة المبشر، وقد وضحت الإحصائيات عدد الوفيات ما بين 1850-1851م من خلال الجدول التالي:

العمالات	1849-1850م	1850-1851م
عمالة الوسط الجزائر	3813	3726
عمالة الغرب وهران	6836	987
عمالة الشرق قسنطينة	9434	12596
المجموع	20083	17309

وخلال السنوات التي تلت سنة 1851م، تحسنت الأوضاع الصحية ولم يعد هناك أثر للوباء، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية 1854م، وبعد هذا التاريخ عاود الوباء الانتشار بسبب السفن القادمة من مرسيليا، كما عرفت عمالة الوسط الجزائر العاصمة هي الأخرى ظهور الوباء في شهر جويلية 1854م بسبب الجنود القادمين من مرسيليا والبالغ عددهم 400 جندي، فتوفي

أحدهم نتيجة إصابته بالكوليرا فتفشت العدوى بين الجنود[1] مما أدى الى انتشار الوباء في العمالة كلها، وعلى إثر ذلك اضطرت الحكومة الفرنسية إلى تشكيل لجنة لتقصي الوضع الصحي بالعمالة ومعرفة نسبة ضحايا كوليرا لسنة 1854م من المختصين و كان على رأسهم، بيرتراند، وليونارد باعتبارهما من أكبر الأطباء بالمستشفى العسكري[2]، كما شهدت كل من مدينتي وهران والجزائر العاصمة نفس السيناريو في نفس السنة المذكورة، إذ عصف الوباء بالمدينة وقد قيل بأنه قد كان أكثر وطأة ويعود السبب دائما إلى السفن الآتية من مرسيليا، وعلى إثر ذلك اتخذت التدابير الوقائية التالية: أن العساكر القادمون من فرنسا يخضعون للعزل والمراقبة الصحية، تخصيص قاعات خاصة بالتعقيم بالمستشفى العسكري للداي، المصابون بالوباء ينقلون إلى بئر خادم فترة النقاهة، والأهم من ذلك تطبيق سياسة المراقبة على الموانئ...، وقد تمت الإشارة بأن مدينة قسنطينة هي الأقل تضررا باعتبار أنها بعيدة عن مناطق العدوى وعن موانئ البحر الأبيض المتوسط والسفن الآتية من مرسيليا وتولون[3].

-**مرض الجذري:** ظهر وباء الجذري في الجزائر في العهد الاستعماري خلال السنوات الأولى للاحتلال ما بين 1831- 1833م، ثم عاد سنة 1837م، لينتشر بسرعة كبيرة في وسط الجزائريين مخلفا عددا كبيرا من الوفيات خاصة المسلمين واليهود، وفي عام 1840م ظهر بشكل حاد في قسنطينة بحيث بلغ عدد المصابين بالجذري 2000 شخص في البليدة، وفي عام 1846م انتقل هذا الوباء إلى المدية بحيث سجلت عدد الوفيات آنذاك اكثر من 500 طفل خلال شهر أكتوبر ونوفمبر، كما شهدت سنة 1847م انتشار وباء الجذري بمنطقة شرشال وتنس وثنية الحد وقد أصيب ثلث السكان بهذا الوباء، ثم انتقل إلى سطيف من شهر جويلية من نفس السنة وإلى تلمسان، قسنطينة، باتنة، القالة وشرشال، وفي سنة 1848 ظهر بمنطقة بسكرة، مليانة، المدية شرشال، سكيكدة، تيارت، قالمة وندرومة، باختصار معظم مدن البلاد عرفت هذا الوباء وقد استمر

[1] يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص39.

[2] المرجع نفسه، ص53-57.

[3] المرجع نفسه، ص57-58.

إلى غاية 1849م، ثم ظهر في البليدة ووهران ثم قصر البخاري وتلمسان، إذ يذكر الدكتور أغيولي (agnely) عام 1849م باعتباره مدير التطعيم العمومي أن أثناء المهمة التفتيشية بمدارس الجزائريين أن عدد المصابين بالجذري بلغ 452 من مجموع 528 مسلم، أما السجناء من السكان الأصليين في مدينة الجزائر فكان 41 مصابا، كما عرفت عمالة الغرب سنة 1850م وبالتحديد منطقة تلمسان، ندرومة، سيدي بلعباس، ومستغانم انتشارا واسعا للوباء نفس السيناريو عرفته عمالة الوسط سنة 1851م، بحيث عرفت مدينة تنس والبليدة انتشارا واسعا للجذري وهذا ما أكدته التقارير الصحية لنفس السنة المذكورة والتي وصفت الوضع الصحي لتلك الفترة بالمتدهور جدا، كما انتشر الوباء بحدة في مدينة عنابة وضواحيها خلال سنة 1852م رغم الحملات التلقيحية الأولى ومس الأرياف والمدن بصورة مخيفة لدرجة أنه شبه بزلزال عنيف[1].

لكن رفض الجزائريون التلقيح ضد الجذري واعتبره لعبة سياسية من قبل السلطات الاستعمارية ففي 28 جوان 1848 صدر قانون يحدد شروط التلقيح إذ قام الدكتور سانتي رئيس فريق الأطباء في مستشفى بتلقيح 227 من السكان العرب في المدينة والدواوير المجاورة[2] في كل من البليدة، شرشال، قصر البخاري، المدية، الأصنام وتلمسان وبونة وجيجل عن الصعوبة التي تلاقوها مع المسلمين رغم محاولات اقناعهم بأفضلية التقنية الفرنسية لاعتقادهم أن الهدف من التلقيح هو ترك علامة بارزة على أطفال العرب أو طبع أرقام المحتل على أجسادهم فكانوا يقولون على لسان زعمائهم أنهم يفضلون رمي أبنائهم في البحر على جعلهم يحملون علامة تسمح بالتعرف عليهم ذات يوم وإجبار أسرهم على تعميدهم بينما رفض آخرون مزج الدم العربي بالدم المسيحي واعتبار العلاج الآتي من البشر وبالخصوص من المسلم أكثر نفعا من ذلك الآتي من حيوان مسكين كالبقر مثلا[3]، كذلك أن هذا اللقاح يصيب الطرف الملقح بالشلل فيمنعه من حمل السلاح والمشاركة في المقاومة إضافة إلى ذلك يعتبر أنجع وسيلة لتدمير القدرات الإنجابية لدى

[1] يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص58-61.

[2] مصطفى خياطي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي، منشورات anep، الجزائر،2012، ص82-83.

[3] المرجع نفسه ، ص84.

الذكور والإناث بما يؤول إلى انقراض الجنس العربي بأسره[1]، فقد كان الجزائريون يرفضون كل ما يأتي من الاحتلال فتدخلت صحيفة المبشر الصادرة بالعربية والتي توزع في الدواوير وكانت مقربة من الإدارة الفرنسية لتدافع في عددها الصادر في 30 مارس1849 عن التلقيح وشرح فوائده "هذا العلاج نعمة منحها الله للناس لإنقاذهم من الآفة التي أودت بحياة العديد من الناس لكنه قوبل بأبشع الأكاذيب والافتراءات فصدقها الساذجون وعزفوا عنها وبينما حكام المسلمين من أمثال إمبراطور القسطنطينية وباشا مصر وحتى في الأرض المقدسة التي يحج إليها المسلمون وبلاد اليمن وجميع الأسماء البارزة في العلم والدين يعتبرونه من واجبهم التشجيع على استعمال اللقاح بعد تجربته في بلدانهم يأتي بعض الخبثاء في نشر الخطأ والكذب لا نريد تصحيح الأمور بالكلمات ولكن بالحقائق اعلموا أنه قبل إدخال اللقاح في فرنسا كان هذا الداء يقضي على حوالي ثمانين شخصا من بين مائة مصاب بالجذري و منذ أن ألهم الله أحد عباده وهداه إلى اكتشاف هذه الحسنة العجيبة لم يعد يموت إلا عشر ذلك العدد قارنوا هذه النتائج وقرروا ما إذا كان الناس الذين يصدونكم عن استخدام اللقاح هم من أهل الخير أم من أهل الشر".

ومع ذلك اعترف غويون أن المشكلة تكمل في مكان آخر" أن السبب الحقيقي الوحيد الذي حال دون دخول التلقيح ساحة الممارسات العربية هو سوء تنظيم المصلحة الطبية الخاصة بالأهالي فبسبب صعوبة التنقل إلى خارج القرى وإلى نقص وسائل النقل والعلف كان الأطباء هم الذين يتنقلون بضع ساعات في اليوم ولكن إلى المكاتب العربية القريبة من مستشفياتهم فقط فتعذر عليهم الذهاب الى العشائر والوقوف على مدى انتشار الأوبئة عندهم ومنه توعية الناس بالتدابير الصحية الضرورية واغتنام وجود حالات من الجذري لإجراء التلقيح وإقناع المشككين بجدوى العلاج[2] والوقاية وقت مبكر وحتى العرب الذين يستجيبون للدعوات المتكررة أو الضغط المباشر الذي تمارسه السلطة يعودون بأبنائهم بعد إجراء التلقيح إلى القرية حيث ظروف المعيشة سيئة

[1] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص86.

[2] المرجع نفسه، ص87.

والرعاية الصحية اللازمة منعدمة ولهذا تسوء حالة الأطفال ويصبح اللقاح فاشلا في أعين الأهالي الذين يصيبون غضبهم على عناد (الرومي) وجهله هذه هي الحقيقة الكاملة... لماذا إذن لم يكن يمنح للأطفال العرب الملقحين مبلغ خمسين سنتيما الذي كانت تمنحه الحكومة لكل طبيب يجري عملية تلقيح وقد أبلغت صحيفة المبشر الأهالي أن مربي المواشي الذين يثبت طبيب المكتب العربي وجود بثور الجذري فيها من حقهم الإستفادة من250 فرنك فماذا حدث لقد دفع إغراء الدريهمات المعدودة العرب الى فعل المستحيل ليثبتوا إصابة قطعانهم بالداء لكن الجهود المضنية التي بذلوها كانت تذهب سدى عندما يتضح أن إصابة قطعانهم لا تمت بصلة لجذري البقري[1] وما كان هذا ليكون لو أن الأطباء المداومين كانوا يتنقلون باستمرار الى مواقع العشائر المجاورة لماذا لم يتم تلقيح عدد من أبقار العرب هنا وهناك وجعل الأطباء يجوبون العشائر لإجراء التلقيح في عين المكان البلاد،" ويضيف قائلا" حينها لم يكن العرب ليخشوا الدم المسيحي وما كانت لهم الفرصة مرارا لإلقاء اللوم على الطبيب الفرنسي في فشل الكثير من التلقيحات بسبب التغيرات التي تطرأ في كثير من الأحيان على اللقاح المحفوظ بالجزائر ليس هناك من وسائل أخرى غير التي اقترحتها عدة مرات ولكن من دون جدوى لترسيخ الافكار الجديدة لدى شعب جاهل وعنيد بطبعه استهدفوا مشاعره بنتيجة ملموسة في اللحظة المناسبة فلا غرابة إن ينفر العرب من التلقيح إذا تأملنا كل هذه الصعوبات التي ما تزال تواجه اليوم تطبيق هذا التدبير في بعض المناطق من فرنسا ".

هكذا وبالرغم من الدمار الذي أحدثه الجذري لم يغير الجزائريون موقفهم السلبي من التلقيح الذي دعا إليه الأطباء العسكريون عبر المكاتب العربية واستمروا في مقاومتهم التي أرجعها الفرنسيون إلى تأثير رجال الدين وشيوخ الزوايا وكانت أسباب الرفض كما وضحناها أعلاه[2].

[1] مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 84-85.

[2] المرجع نفسه، ص86-87.

-**وباء التيفوئيد:** عرف القرنين التاسع عشر والعشرين انتشارا واسعا لهذا الوباء، ينتشر هذا الوباء على مدار السنة إلا أنه يزداد حدة مع نهاية فصل الصيف، وقد عرفت عمالة الوسط انتشارا واسعا لهذا الوباء، خصوصا بالمناطق الساحلية حيث بلغت نسبة الإصابات70بالمائة، ولقد سجلت سنة 1840م، 48 حالة إصابة بالتيفوئيد، كما عرفت سنوات 1857، 1858، 1859م على التوالي عدة إصابات بعمالة الوسط وقد أودت بحياة 175 شخص، ويرجع المختصون سبب انتشار هذا الوباء إلى تلوث المياه والظروف الاقتصادية المزرية بالإضافة إلى المجاعة والكوارث الطبيعية والكثافة السكانية المرتفعة[1].

وعموما فقد عرف قطاع الصحة باعتباره عنصرا مهما في تحقيق الهيمنة عدة إجراءات وأشكال تتماشى مع التطور العام للاحتلال والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، وحسب ما نقل لنا أن الاحتلال الفرنسي لم يهتم بتطوير النظم الصحية التي كانت موجودة قبل غزوه للجزائر، وإنما كان هدفه الأساسي في هذه المرحلة المبكرة هو بسط قوته ونفوذه على كامل التراب الجزائري وبهدف جذب وكسب تأييد السكان وبالتالي تسهيل الهيمنة والاستيطان، فقد تم تقديم العلاج لهم عن طريق الممرضين والمسعفين، لكن وبصفة عامة فان المواطنين الجزائريين رفضوا ونفروا العلاج الذي يقدمه العسكريون الذين اعتبروا أعداء دائما، وحتى نبقى دائما قريبين من فترة الدراسة، أنه بتاريخ 12 أفريل 1845م وبقرار من وزير الحربية نظم قسم طبي سمي الاستعمار مهمته زيارة المرضى وتزويدهم بالدواء ومرافقتهم إلى أقرب مستشفى، فتأسست آنذاك 13 دائرة طبية، وابتداءا من سنة 1848م تم استئناف عملية تحرير التقارير الطبية والصحية من طرف الأطباء الفرنسيين العسكريين والمدنيين الذين كانوا حريصين كل الحرص على وضع التقارير بشكل مفصل خاصة بشأن المناطق التي كانت تتعرض إلى انتشار الأوبئة، ويقول بوزين أحد الأطباء الفرنسيين: " إن الطب هو تحضير وتمدين ممنهج، ومن جهة أخرى هو مؤسسة سياسية بإمكانها من خلال استقطاب العرب إلينا، المساهمة في توسيع نفوذنا وتأثيرنا السلمي على قبائل

[1] يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص61-62.

المناطق الداخلية "، كما صدر قرار آخر بتاريخ 21 جانفي 1853م والمكمل في 5 و 20 ديسمبر من نفس السنة يعيد ويوسع المبادئ المعتمدة سنة 1845م، بحيث أسست 60 دائرة طبية استعمارية، وأدخلت عدة نصوص من أجل تعديل عدد وبنية هذه الدوائر، وفيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها هذه المستشفيات فتشير بعض التقارير أن عدد الأطباء متضائل وهم في الأغلب عسكريون وغير مستقرين في وظائفهم بحكم تنقلات جيوشهم وهذا ما يبرهن نقص الرعاية الصحية، وقد تمثلت مهمة هؤلاء الأطباء في إجراء عمليات الفحص والتلقيح والتطهير وإبادة الحشرات من قبل فرق مخصصة لهذا الغرض، أما دور الأطباء العسكريين والفرق المتنقلة فتمثلت في خدمة المدنيين و العسكريين الفرنسيين معا، وهذا ما تحاول إبرازه الباحثة بيفون تيرين في كتاباتها إذ تذكر: " عدم التأكد من تأهيل وإعداد و مصداقية بعض الأطباء خاصة وأن الأطباء المخصصين للجزائريين كانوا لا يتقاضون راتبا مقابل خدمتهم، فذكرت أن الدكتور باين الذي يعتبر من بين الأطباء المهمين بمدينة الجزائر والذي دامت مدة إقامته بها من 1834-1855م حرر خلالها تقارير عديدة ومفصلة حول الوضع الصحي بالجزائر خلال هذه الفترة، هذه التقارير جلها يخص الحماية الصحية للأوروبيين من دون الجزائريين "[1].

وقد أطلق شارل روبير أجيرون على الفترة الممتدة من سنة 1845م وإلى غاية1851م بسنوات البؤس الخاصة بالمسلمين، فإلى جانب الأوبئة والأمراض التي عرفت انتشارا واسعا وهتك للأهالي، قابلها أزمة اقتصادية ما بين 1848-1851م والتي أصابت المستوطنين وكانت أشد إيلاما للفلاحين، وقد كان السكان الأصليون لا يتجاوز عددهم 2324000 عام 1851م[2].

فالمبدأ الفرنسي بخصوص العلاجات الصحية المقدمة للسكان الأصليين كانت مركزة على الجملة: " الشفاء من أجل الغزو "، وحتى يكونوا مع هذا فإن أغلب الكتاب الفرنسيين قد نفوا وجود أي طب غداة الإستعمار، هذا الإعتقاد جعل من الطب أثناء الإستعمار وسيلة سياسية، والشعار

[1] يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص64-69.

[2] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص50.

الشفاء من أجل الغزو كان مبتذلا جدا، وكان موجود في كل البرامج آنذاك، الجرائد والمنشورات وبكل فخر[1].

[1] مصطفى خياطي، الطب والاطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، (د.ط) منشورات anep، الجزائر، 2012، ص225.

الـخـاتـمـة

في الختام ومما سبق تقديمه والتطرق إليه في فحوى الموضوع نستخلص ما يلي:

نشأت الصحافة العربية في الجزائر نشأة استعمارية، وكانت جريدة المبشر أول ما عرفه الجزائريون في هذا المجال، أصدرتها الحكومة الفرنسية محاولة بذلك فتح الباب أمام الاستعمار ونشر قوانينه وخدمة مصالح الرعايا الفرنسيين، إذ كانت من بين الوسائل التي ستمكنهم فيما بعد من تحقيق السيطرة على البلاد، بذلك تعتبر المبشر من بين أهم وأبرز الصحف الاستعمارية الفرنسية التي كانت تصدر آنذاك في الجزائر تحت إشراف محررين فرنسيين.

صحيح أن حرية الكلام والصحافة ظلت حقا مقتصرا على الأوروبيين وخاصا بهم، وأن الجزائريين لم يعرفوا الصحافة إلا بمجيء الفرنسيين إلى الجزائر إلا أنه كان للعديد منهم نصيب للكتابة فيها من خلال إقحام الفرنسيين للقامات العلمية الجزائرية في التحرير إلى جانب المحررين الفرنسيين لكي يكونوا وسطاء بين الإدارة الفرنسية والأهالي الجزائريين على اعتبار أن هؤلاء لا يفهمون لغتهم، وبذلك استغلوها كأداة للتعريف بقضاياهم واسماع صوتهم في الداخل والخارج ورغم المقاصد السياسية التي كانت ترمي إليها المبشر إلا أنها مثلت طليعة الصحف والأرضية الأولى التي مارس فيها الجزائريون نشاطهم الصحفي.

تطرقت جريدة المبشر لمختلف القضايا سواء كانت سياسية، إدارية، اقتصادية، ثقافية... وقد حملت في طياتها الأسلوب الإغرائي بهدف استمالة الجزائريين من جهة وتثبيت أرجل الكيان الفرنسي من جهة أخرى، فسياسيا مثلا: وعدت بأن تكون السياسة التي ستتبعها ركيزتها العدل والصلح والحفاظ على الأمن والاستقرار، واقتصاديا: تعهدت بأنها ستسعى جاهدة لإحداث التطور الاقتصادي من خلال استصلاح الأراضي وبناء السدود وتنويع المحصولات الزراعية وتقديم كل الدعم للفلاح الجزائري، أما ثقافيا: فوعدت بفتح المدارس في مختلف نواحي عمالات الإقليم الجزائري أمام الأهالي الجزائريين لتوسيع دائرة علمهم ومعرفتهم، وأبقت على المساجد والكتاتيب القرآنية لاستمالتهم وإقناعهم بعدم المساس بمقومات هويتهم.

لكن وفي حقيقة الأمر أن الغاية الوحيدة التي سعت فرنسا جاهدة لتجسيدها على أرض الواقع جعل الجزائر مستعمرة فرنسية وجزءا لا يتجزأ من الوطن الأم، تجسد ذلك من خلال الإبادة الفردية والجماعية التي قام بها الجنرالات الفرنسيين في حق الجزائريين، والجدير بالذكر أن الجرائم الوحشية اللاإنسانية التي اقترفها هؤلاء لم تكتسي طابع السرية إنما كانت علنية واعتبروها رمزا لافتخارهم.

انتهجت أساليب متعددة من أجل الاستحواذ على الثروات وخيرات البلاد، فقد صادرت الأراضي الشاسعة والخصبة وخصصتها للمستوطنين بعد تشجيع الإدارة الاستعمارية للهجرة والاستيطان من خلال التشريعات التي تمكن المعمرين من امتلاك المزيد من الأراضي، ولم يبق للجزائريين سوى الأراضي البور، وعلى الرغم من هذا فرضت الإدارة الفرنسية استقطاعات ضريبية مجحفة عليهم والتي كانت تدفع عينا ونقدا على حد سواء، وأصبح بذلك الفلاحين مجبرين على تسويق جزء من منتوجاتهم لتسيير الضرائب التي ظلت تتفاقم عليهم وأثقلت كاهلهم، وهكذا أصبح الجزائري يعيش الفقر والبؤس بعدما حرم من أرضه، ومختلف أنشطته الاقتصادية، وكان لهذه السياسة أثر كبير على أبناء الشعب مما قلل من دخلهم وجعلهم يتألمون جوعا، كما قامت فرنسا بشق الطرق لتسهيل عملية التبادل التجاري بين بلد الجزائر والمستعمرة.

قامت الإدارة الاستعمارية بفرض سياستها التعليمية القائمة على هدم مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية الإسلامية من دين ولغة وتاريخ وحضارة من خلال رفع مستوى التعليم الفرنسي والعمل على إنشاء مدارس لتعليم اللغة الفرنسية محاولة بذلك فرض ثقافة جديدة لإدماج وتنصير الشعب الجزائر، فقد تيقن الاستعمار الفرنسي لأهمية المدرسة باعتبارها وسيلة للغزو الفكري فبعد سياسة التجهيل والأمية قامت بتأسيس مدارس فرنسية حتى تكون واسطة بين المستعمر والشعب.

وفي شأن المنظومة القضائية عمدت الإدارة الفرنسية إلى احتواء العدالة الإسلامية الاسلامية وانتزاع صلاحيات القضاء الإسلامي وحصر صلاحياته في الأحوال الشخصية

كالزواج الميراث...الخ وإرجاع القضايا بالغة الأهمية للقضاء الفرنسي والمحاكم الفرنسية والضغط على القضاة الجزائريين واستخدامهم كوسيلة لتشويه القضاء الإسلامي

عانت الجزائر الكثير من مختلف أنواع الأوبئة وما قدمه الأطباء الفرنسيون في المجال الصحي لا يمكن إنكاره حيث ساهم هؤلاء في إنقاذ أبناء الشعب من عدة أمراض فتاكة من خلال إنشاء عدة مراكز صحية إلى أن ما تجدر الإشارة إليه أن فرنسا لم تفعل ذلك حبا في الجزائريين وإنما فعلت ذلك خوفا من انتقال العدوى إلى المستوطنين وتفاديا لذلك قدمت العلاج للجزائريين بهدف كسبهم وتمسيحهم.

الـمـلاحـق

الملحق 01: افتتاحية جريدة المبشر:

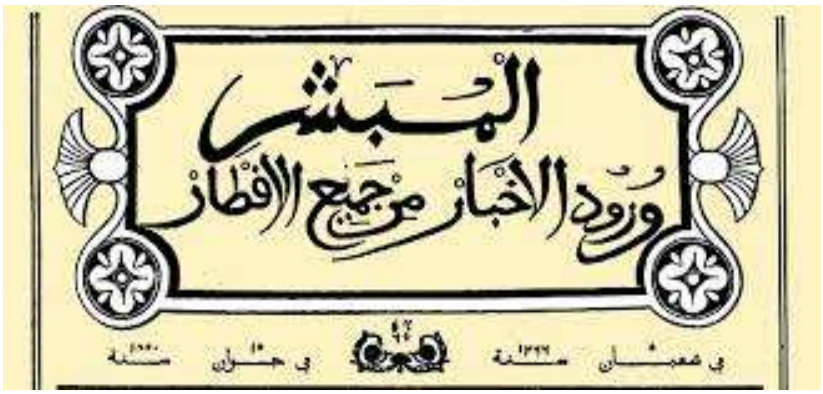
المبشر
ورود الاخبار من جميع الاقطار
في شعبان سنة ١٢٦٦ في حزران سنة ١٨٥٠

المبشر
ورود الاخبار من جميع الاقطار
عدد ١٤٢
غشت سنة ١٢٩٣ غشت سنة ١٨٧٦
مقصود المبشر
اعطوا يامسلمين ارشدكم الله ان المعظم سلطاني افرانصه نصره الله انهى له برايه وقوع هذا مخلص لمايدتكم وخيركم وتواتر النعمة عليكم والشاهدلكم في ذالك كل ما يدل على دعتكم ومصالحكم هو بمؤاده ويرضى لكم ما يرضا لنفسه ولاسيما انكم بمسكن قلبه كعزيز الرعية عنده واعطوا ان سلاطين احماس النصاري متحبي ارادوا يعزمون الرعيه بالامور الواقعه بمعتون لهم رسايل خبريه كما هو معروف عندجميع الدول كسلطاني اسطمبول وصاحب مصر وهاعنده مراد سلطاني افرانصه نصره الله الاعلام لكم بكل امر صادر من المايالك اي من ارباب دولته من تصرفات تحزير وسايرعمالها لتقفوا بسبب وقوع هذه الامور واطلاعكم وفهمكم لما ذكر يظهر لكم من فعل هذه الدولة المقصورة العدل والا نصاف والسيرة على الطريق المستقيمة فلاجل ذالك امر الامير بورود هذا المبشر عليكم مرتبين في كل شهر ويعرفون الولات والا عيان السيرة مع الرعية وعندا الرعية تعرف السيرة مع الاعيان والولات وبهذا الاعلام يتضح لكم مراد هذا الدولة منكم واعيانكم يحدون سهولة في التصرفات عليكم وانتم تعرفون حدود احكامكم عنكم بحيث لا تخشون من تعديتم وجواز الحدود التي بينها السلطان الاعظم حتما مراده ومع ذالك ان هذه الرسالة التي اسمها المبشر تطلق على اخبار وفوايد شتى واعطوا ان جميع العلوم والصنايع انواع لا يدركها الانسان ويزداد في تعليمها الا بعد معرفته بانواعها ولذالك اردنا ان نخبركم بجمعها لكي تزدادوا معرفة وعلما بها مهما تبدلتن ولانكم تختارون ما اردتم منها على حسب بلدتكم ليسهل عنكم تعلمها وتختار لديكم فوايدها مع قلة خدمتها وتعبها وكل ما يدل على ذالك بارضكم من تجارة وفلاحة نعرفكم به ونخبركم ايضا عن جميع انواع ثمار الخارجكم وجميع نبات زرع ارضكم ومعادنها وكذالك غلة اموالكم اي من مواشيكم الرفيعة والغليظة وجميع ما تستخرجونه من الكسوة بصناعة ايديكم يجوز بيعه باسواقنا كذالك نخبركم بما يمنع من اوراق اوضنا يجوز بيعه بعض القين في اسواقكم لفضل الا لهة ويجري

المصدر: جريدة المبشر، العدد1، المصدر السابق،ص1.

الملحق02: بعض القامات العلمية لجريدة المبشر

أبو القاسم محمد الحفناوي

محمد بن مصطفى بن الخوجة

الملحق 03 :صور لبعض جنرالات فرنسا

الجنرال بيليسييه

الجنرال بيجو

الجنرال راندون

الجنرال بيدو

الجنرال لامورسير

مذكرات الماريشال سانت أرنو

1841 – 1844م، تر: عبد القادر ليفا،مؤسس جريدة المبشر (لويس فيليب)

ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2013.

الملحق 04: القانون السلطاني في شأن ترتيب الحكم الاسلامي بالإقليم الجزائري.

المبشر

هـــذا

قانون سلطاني في ترتيب الحكم الاسلامي بالاقليم الجزايري

الحمـــد لله

من طرف السعادة العلية والحضرة السعيدة السلطانيـــة السلطان نابليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية اعـز الله نصره السلام على كافة من وجد ومن سيوجد بعـــــد الوقوف على الامر السلطاني المورخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٥٢ المرتب فيه امور الحكم وبعد التامل في راى ديوان المشورة الجزايري وقع نظم الحضرة السعيدة في كتاب عرضه عليها الوزير كاتب السر في الامور الحربية وابرم جانبه العـــالي ادام الله بقاه الفانـــون الاتي ذكره واصدره ابرامًا له وتقريرًا ۞

المقدمة

الفصل الاول ۞ ان حكم الاسلام جارٍ في المعاملات بين المسلمين وفيما يقع بينهم من التنازع في شان حقوقهم التجاريـــة كما يجري ايضا في المسايل المتعلقة بالحقوق المدنية والشخصية

الفصل الثاني ۞ ان حكّام الشريعة الاسلامية لهم النظر في الخصومات الواقعة بين المسلمين في معاملتهم وتجارتهم وكذلك في الجنايات والمعاصي التي تحتص بها عقوبة بالشريعة الاسلامية غير الجنايات المختصة بها عقوبة بالشريعة الفرانساوية ولا سبيل مطلقا للحكام المذكورين ان يحكموا بالقتل ثم تحوز للولاة الفرانساوية ان يرفعوا احباب هذه الجنايات لدى حكام شريعة الاسلام ويلزموهم بالنظر والحكم فيها كلما وقعت في النواحي التي تحت امرهم

الفصل الثالث ۞ ان للحكم الفرانساوي يختص به النظر في الجنايات التي تعينت عقوبتها بقانون العقوبـــات او بالاوامر السلطانيـــة اوباوامر ولاة الاوطان وله عقوبة ذلك كله

الفصل الرابع ۞ ان ولاة بلاد المايلطمر والخلفاوات والباش اغاوات والاغاوات والقياد حكم جميعهم ثابت كما كـــان ســـابقا غير ان الخلفاوات والبـــاش اغاوات والاغاوات والقياد لا تجوز لهم وضـــع عقوبة او خطية على احد من القضاة الذين باوطانهم بل يحضرون الوالي الفرانساوي بالدعوة وله النظر في ذلك

الفصل الخامس ۞ ان الجماعات المسماة بالمرابعة لا زالت تحت حكم امنائها في جميع الاحوال التي عيّنها الامر السلطـــاني المورخ ٣ سبتمبر سنة ١٨٥٠ وذلك بالمواضع الجاري بها هذا الامر

الفصل السادس ۞ ان حكام شريعة الاسلام يجب عليهم الفصل بين الخصمين الذين تحاكما لديهم ولا يمكن لهم الامتناع من ذلك بوجه من الوجوه ولو اعتذروا بان الشريعة لا قول لها في قضيتهما اولا نص معين في حقيتها فلا تجوز ذلك لان الامتناع من الانصاف بين الناس تجب فيه عقوبة

الفصل السابع ۞ تنقسم العمالات الجزايرية على اقسام معيّنـــة كما سيان بعد ليسهل بذلك اجراء الحكم الاسلامي

الفصل الثامن ۞ ان النظر في سيرة الحكم الاسلامي والمداولة بها يختص بالغمبرنور يكلف بذلك جنرال العمـــالة ببلاد المايلطمر وبريق العمالة ببلاد السبعيل

الفصل التاسع ۞ ان اصحاب الحكم الاسلامي واعوانهم ان وقـــع منهم التعدي في خدمتهم النظر في ذلك مقيّد باذن سعـــادة الغمبرنور وبعد حصول اذنه يرفع امرهم للطريبونال الكمبر بالجزاير ان كان متعممهم بارش السبعيل واما اذا كـــان بارش المايلطمر يرفع امرهم الى مجلس الحرب المقدم بالعمالة

الفصل العاشر ۞ ان الوزير كاتب السر في الامور الحربية يرتب قانونا براي الغمبرنور ويعين فيه الاجرة والراتب المختص لاصحاب الحكم الاسلامي واعوانهم على حسب المواضع التي تجري بها احكامهم

الباب الاول

في العدل والانصـــاف

الجزء الاول

في ترتيب المحكمات الاسلامية

الفصل الحادي عشر ۞ ان المحكمات الاسلامية تشتمل على قضاة ومجالس

الفصل الثاني عشر ۞ ان كـــل قسم ينصب فيه محكمة يكون له قاضٍ مالكي فان كثر اهل المذهب الحنفي هناك يكون له قاضٍ حنفي ايضا ثم ان الاوامر التي تعيّن بها الاقسام المشار اليهـــا يصدرها الغمبرنور بعد الوقوف على راي ديوانه بالجزاير

الفصل الثالث عشر ۞ ان الغمبرنور له انضـــاء مجالس في المواضع التي يظهر له بمقتضى اوامره في ذلك بعد مشاورته ديوانه وفي تلك الاوامر يعيّن محكمات القضاة المتعلقة بكل مجلس

الجزء الثاني

في اصحاب المحكمات واصحاب المجالس وكيفية تولينهم

الفصل الرابع عشر ۞ ان عـــدد اصحاب محكمات القضـــاة يعيّنه

المصدر: جريدة المبشر، العدد 184، المصدر السابق، ص 5.

الملحق 05: ملحق توضيحي لأملاك الجزائر التي أصبحت من حق البايلك.

المبشر

ان بتاريخ ٢٠ من جنفي سنة ١٨٥٣ صدر امر من الدولة يتضمن تفاني املاك اهل الاعراش وادخالها في الدومينو بمقتضى الشرع المشروح في متن هذا الشان بتاريخ ١٣ من اكتوبر سنة ١٨٥٠ وفي ٣٠ من سبتمبر سنة ١٨٥٣ صدرت الارادة العلية من سعادة والي الاقليم الجزايري باجراء الامر المشار اليه وامضايه مع ذكر اسماء اصحاب الاملاك المذكورة وتعيين مقدار كل واحد منها على حسب شروط القانون الشرعي المختص بامر التفاني وقد استحسن ذالك كله سعادة وزير الحرب بخطه الشريف المورخ في ٢٠ من اوت سنة ١٨٥٣

وهذا دفتر الاملاك المذكورة باسماء اصحابها

داربن لمحمد بن احمد بن محنون واخيه ثم داربن وحانوت وبستانين لعلي بن احمد بن محنون واخيه وسقاية ارض هذه البستانين من النهر الشمالي في مدة خمسة سوابع وسبعة دقايق ونصف ومن النهر الجنوبي في مدة ثلاثة سوابع واثنين وخمسين دقيقة ونصف ثم ثلاثة دبار وثلاثة بساتين لورثة عبد الله بن عريبي سقايتها من النهر الشمالي خمسة واربعين دقيقة وثلاثة ارباع ثم دار وبستان لعبد الله بن احمد بن فويدر ثم دار للطاهر بن جعفر بن بوراس واخيه ثم داربن لمسعود بلقاسم بن جماعة ثم دار وثلاثة بساتين لاحمد بن العوربن تسقي من الشمالي في ساعتين وستة وخمسين دقيقة وربع ومن الجنوبي اربعة سوابع ونصف ثم داروثلاثة بساتين لزعيمة بن احمد بن فرور واخيه سقايتها من الجنوبي في ساعتين وسبعة وثلاثين دقيقة ونصف ثم دار وبستانين للفرادي بن الاعرج سقايتها من الوادي الجنوبي في ساعة وسبعة دقايق ونصف ثم داربن وبستانين لمحمد بن القرمري سقايتها من الجنوبي في اربعة سوابع ونصف ثم داربن وبستانين لمحمد بن القرمري سقايتها من النهر الجنوبي في اربعة سوابع ونصف ثم داربن وبستانين لمحمد بن الفرادي بن الزين واخيه سقايتها من الواد الجنوبي في اربعة سوابع وخمسة واربعين دقيقة ثم دار وبستانين لاحمد بن محمد بن عبد الله بن عريبي سقايتها من الجنوبي في ثلاثة سوابع وثلاثة وثلاثين دقيقة وثلاثة ارباع ثم دار لاحمد بن سليمان بن الفطي ومحمد بن مملوك ثم دار وخمسة بساتين لاحمد بن العربي بن شورة واخيه سقايتها من الجنوبي في ستة سوابع ثم داربن وثلاثة بساتين لسالم بن الحوصة بن شورة سقايتهم من الجنوبي في ثلاثة سوابع وخمسة واربعين دقيقة ثم دار وبستان لفويدر بن السايح بن شورة سقايته من الواد الجنوبي في ساعتين واثنين وعشرين دقيقة ونصف ثم داربن واربعة بساتين لبوبكر بن احمد بن راهيه بن مرزاط سقايتها من الجنوبي في ثلاثة سوابع وخمسة واربعين دقيقة ثم دار وبستان لمحمد بن احمد المذكور سقايته من الوادي الشمالي في ثلاثة سوابع وخمسة واربعين دقيقة ثم دار وبستان للحاج محمد العشاش ثم دار وبستانين للسعيد بن الاحدب سقايتهما من النهر الشمالي في ثلاثة سوابع ومن النهر الجنوبي ساعة ثم دار وبستان لعبد الله بن احمد بن سالم بن الحاج عيسى ثم داربن واربعة بساتين لبلقاسم بن نعيمة بن ميمون سقايتها من الجنوبي في ستة سوابع ثم دار وبستانين لمحمد بلحاج بن بودة سقايتهما من النهر الجنوبي في ساعة ونصف ثم ثلاثة دبار واربعة بساتين لاحمد بن خوار واخيه سقايتهم من النهر الجنوبي في مدة اربعة سوابع ثم ثلاثة دبار وسبعة بساتين لفويدر بن الحاج بن شورة وورثته في مدة ثمانية سوابع وربع سقايتها من النهر الجنوبي ثم دار وبستان لبلقاسم بن خلفة يسقي من النهر الجنوبي في مدة ساعة ونصف ثم دار وبستان لاحمد بن سالم بن عمر يسقي من الجنوبي في مدة ساعة ونصف ثم داربن وستة بساتين للعمر بن محمد بن

جريدة المبشر، العدد 155، المصدر السابق، ص 5.

الملحق 06: يوضح الشروط الواجب أن يتقيد بها الممنوح الأرض.

المبشر

ورود الاخبار من جميع الاقطار

في ٩ ذي الحجة ١٢٧٠ — ١٦٨ — في ١ سبتمبر سنة ١٨٥٤

ان سعادة المرشال وزير الحرب قد صدر منه الامر الآتي ذكره على موجب ما طلبه سعادة والي الجزاير الذي قد استشار في هذا الشان ديوان الحكم الجزايري ومجلس المشاورة الجزايرية بخصل منها الاسقسان لذلك وهذا نص الامر المذكور ۞ الفصل الاول ۞ ان البايلك ينعم بالجزا على اصحاب الاراضي التي تشقها طرق البايلك وممرها المختصة لتسهيل الخبار بين النواحي المتجاورة ويكون لهم هذا الجزا عند غراستهم اصناف الاشجار في اراضيهم على جنب الطرق المذكورة وفي كل سنة يصدر من حضرة والي الجزاير امر في تعيين الطرق التي تجوز الغراسة بجانبيها ومع ذلك لايزال البايلك متكلفا بغراسة بعض اطراف تلك الطرق كلما وقع لذلك حاجة ۞ الفصل الثاني ۞ ان الجزا المذكور يكون مبلغه زوج فرانك على كل شجرة يدفع النصف منه في شهر كتوبر من السنة الثانية بعد غراسة تلك الاشجار حين مرعليها سنتان من الصيف ثم في شهر كتوبر من السنة الثلاثة يدفع البايلك نصف الفرانك الباقي وفي شهر كتوبر من السنة الرابعة يكمل البايلك الجزا بدفع الباقي من الفرانك الثاني ۞ الفصل الثالث لابد ان يكون الشجر مستقيما نعم الغشر سليم من الجز والشق ويلزم ان يكون دوره خمسة عشر سانتيمتر اواكثر على ارتفاع متره فوق معرق الاصول ولازم ان يكون علو الاشجار من الاصل الى معرق الاغصان مترة وثمانين سانتيمتره اواكثر ۞ الفصل الرابع ۞ ان في كل ثلاثة سنين يعين سعادة والي الجزاير اصناف الاشجار التي يستحق الجزا لغراستها ۞ الفصل الخامس ۞ ان الجزا المذكور يكون دفعه بعد تامل البايلك في ورقة تتضمن صفة حال الغراسة بخط احد المهندسين المتكلفين بشان الطرق اذا كانت الاراضي المذكورة تحت حكم السمعيل والتي تحت حكم العسكري تكون الورقة بيد ميسيان الجهتي من تلك الناحية ۞ الفصل السادس ۞ ان اذن غراسة تلك الاشجار يكون على يد جنرالمات العمالات اوالمير بعيه وعند ذلك يعينوا تصفي الاشجار ومقدار المدد بينهم وهذا الاذن ينال بغير ثمن غير ثمن الطبع ۞ الفصل السابع ۞ لايجوز لصاحب ارض ان يقطع الشجر الذي غرسه على جانب الطرق ولا يجوز ان يقلعها اويفسدها الا باذن حاكم تلك الناحية ومن عارض هذا الامر يحل به انتقام الحكم على حسب

جريدة المبشر، العدد 168،المصدر السابق، ص 1.

المصادر
والمراجع

أ/ المصادر:

جريدة المبشر، العدد(1، 3، 4، 6، 11، 16، 17، 19، 20، 21، 22، 23، 29، 30، 40،41، 43، 51، 54، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 76، 77، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 90، 92، 95، 96، 98، 101، 102، 110، 111، 112، 113، 114، 118، 123، 124، 128، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 153، 154، 156، 158، 161، 164، 165، 166، 167، 168، 170، 172، 173، 174، 175، 178، 180، 182، 183، 184)،ما بين سنتي1847-1855، طبع ببلد الجزائر، مطبعة دار الدولة.

ب/ المراجع:

1.أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات باريس، 1982.

2.بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962م، ج1، (ط.خ)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

3.حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للإستعمار الفرنسي بالجزائر1830-1962 د.ط، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

4.حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

5.خياطي مصطفى، الأوبئة والمجاعات في الجزائر، د.ط، تر: حضرية يوسفي، منشورات anep، الجزائر، 2012م.

6.خياطي مصطفى، الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية، د.ط، منشورات anep، الجزائر، 2012م.

7.دي طرازي ألفيكونت فيليب، تاريخ الصحافة العربية، ج1، المطبعة الأدبية، بيروت 1913م.

8. الديسي أبي القاسم محمد الحفناوي بن الشيخ بن أبي القاسم ، تعريف الخلف برجال السلف، ط2، ج1، تح: خير الدين شترة، دار كردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

9. الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: رواد الصحافة الجزائرية، ج1، مطابع دار الشعب، القاهرة، 1981م.

10. الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر: صحافة الجزائر في عهد الإمبراطورية الثانية 1850–1870م، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982م

11. سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزئر الثقافي، ج5، دار الغرب الاسلامي، بيروت 1998م.

12. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998م.

13. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت1998م.

14. سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي1830–1854م، ج7، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998م.

15.عيساوي محمد، شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري1830–1871، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

16. غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي: عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

17. فركوس صالح، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8ماي1945، قالمة، 2010.

18. فركوس صالح، الوجيز في تاريخ الثقافة الجزائرية (من العهد الفينيقي إلى تاريخ الإستقلال 814ق م–1962م، دار المعارف للطباعة، الجزائر، 2015م.

19.فركوسصالح ، المختصر فيتاريخ الجزائر: من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين(814ق.م–1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ت).

20. مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، جمع وتح : أحمد حمدي، مؤسسة مفدي زكرياء، الجزائر، 2003م.

21. ناصر بن صالح محمد، الصحف العربية الجزائرية من1847إلى 1954، ط2، قصر المعارض الصنوبر البحري للنشر والتوزيع، الجزائر،2006.

22. مذكرات الماريشال سانت أرنو 1841 – 1844م، تر: عبد القادر ليفا، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2013.

الجرائد والمجلات:

1. بن سيفي عز الدين، تاريخ منطقة أولاد ميمون من خلال بعض المصادر الفرنسية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد28، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016م.
2. بوجمعة أكرم، أوضاع الجزائر في مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد28، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان– الجزائر–، آب 2016م.
3. تيتة ليلى، تطور البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن ال19، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع7، ديسمبر2014م.
4. مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية1830–1962م ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال، مجلة مركز بابل للعلوم الإنسانية، مج4، العدد3، مركز بابل للدراسات الحضرية والتاريخية، جامعة بابل، د.ت.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. بلقاسم ليلى، تطبيق التشريعات العقارية على منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا) فيما بين1863–1900م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران01–أحمد بن بلة، 2017–2018م.
2. بوتليليس مراد، تطور التعليم في الجزائر1830–2011م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمغرافيا الإقتصادية والإجتماعية، قسم الديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة وهران02، 2012–2013.
3. بولافة حدة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والحكومات المقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011م.
4. حرشوش كريمة ، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم1832–1847م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، معهد العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، (د.س).

5. خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر: التأسيس والتطور 1850-1951م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة، 2007-2008م.

6. طعبة حورية، السياسة الإقتصادية الإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة1870-1954م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ل.م.د، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية-أدرار-،2019-2020.

7. قبايلي هواري، مسألة الحج في السياسة الإستعمارية الفرنسية بالجزائر 1894-1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران.

8. مجاهد يمينة، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الإستعمار الفرنسي 1830-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران1-أحمد بن بلة، 2017-2018م.

المقالات:

1. بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830-1892م، د.ن، د.م، د.ت.

2. رحوي بلحسين آسيا، وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسي، دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الدراسات النفسية والتربوية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 07ديسمبر 2011م.

3. لونيسي إبراهيم، دور الإدارة الإستعمارية في نشر اللغة الفرنسية في الجزائر، العدد2، جامعة سيدي بلعباس، (د ت).

الموسوعات:

1. بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، وزارة المجاهدين، قالمة.

المواقع الإلكترونية:

1. عمار بن محمد بوزيد، الصحافة الجزائرية المكتوبة أثناء الإستدمار الفرنسي: لمحة مختصرة، دار الألوكة.

الـفـهـرس

العنوان	الصفحة
استهلال	
الشكروعرفان	
الإهداءات	
قائمة المختصرات	
مقدمةعامة	أ
الفصل الأول: ماهية جريدة المبشر	
المبحث الأول: التعريف بجريدة المبشر	7
المبحث الثاني: موضوعاتها	11
المبحث الثالث: أقلام الجريدة	15
أولا : سليمان بن صيام	16
ثانيا: أحمد البدوي	17
ثالثا: أبو القاسم محمد الحفناوي	18
رابعا: محمد بن مصطفى الخوجة	22
خامسا: السيد محمد السعيد علي الشريف البجاوي	25
سادسا: حسن بن بريهمات	26
الفصل الثاني: قضايا الجزائر التي عالجتها جريدة المبشر	
المبحث الأول: الأوضاع السياسية والإدارية	30
أول: الوضع السياسي	30
ثانيا : الوضع الإداري	32
المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي	42
أولا: الجانب الزراعي	45
1- زراعة الأشجار المثمرة	45
2- زراعة الحبوب	49
3- زراعة القطن	51
4- غراسة الدخان	54
ثانيا : الجانب التجاري	55
1- تجارة الصوف	55

2- تجارة الزيت	56
3- تجارة الصيد	58
ثالثا: الجانب الصناعي	66
رابعا: البناء والتشييد	66
خامسا: المنظومة الضريبية	**68**
المبحث الثالث: الجانب التعليمي والديني والقضائي	72
أولا: الجانب التعليمي	72
ثانيا: الجانب الديني	79
ثالثا: الجانب القضائي	80
المبحث الرابع: الجانب الصحي	85
أولا : الوباء	85
ثانيا: مرض الجذري	**87**
الفصل الثالث : الوجه الحقيقي للسياسة الفرنسية في الجزائر	
المبحث الأول: نماذج لجرائم بعض جنرالات فرنسا	90
أولا: الجنرال شنقرني	91
ثانيا: الجنرال لامورسيير	93
ثالثا: الجنرال دوسانت آرنو	94
رابعا: العقيد امابل بيليسيي	97
المبحث الثاني: استنزاف أراضي الجزائريين وتحطيم اقتصادهم	103
المبحث الثالث: السياسة التعليمية والمنظومة القضائية	117
أولا: السياسة التعليمية.	117
ثانيا: المنظومة القضائية	131
المبحث الرابع: الاوبئة والمنظومة الصحية	138
الخاتمة	149
الملاحق	153
المصادر والمراجع	161
الفهرس	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أسعار أصناف الأشجار ببستان البايلك	47
02	الأنعام المقدمة من الكونسيل مونسيبال	65

الملخص

الكلمات المفتاحية:

الجزائر، فرنسا، جريدة المبشر.

ملخص بالعربية

عالجت جريدة المبشر اوضاع الجزائر في مختلف الميادين دون استثناء(سياسية وادارية، اقتصادية، اجتماعية، دينية وقضائية)، وقد طرحتها في أسلوب اغرائي لاستمالة الجزائريين وادخالهم في طاعة الدولة الفرنسية، ومن جهة أخرى وحتى نطلع على مدى صحة ما ورد في الجريدة اعتمدنا على كتابات أخرى بما ضمنته من كتب ومجلات ومقالات لمعرفة حقيقة السياسة الفرنسية التي سطرت وطبقت لإدارة الإقليم الجزائري أرضا وجنسا، إذ أنه وفي حقيقة الأمر أن ما ورد كان منافيا لأبعد الحدود لما صاغته أعداد الجريدة

English summary

Al-Mabshar newspaper dealt with the conditions of Algeria in various fields without exception (political, administrative, economic, social, religious and judicial), and it presented it in a seductive way to win over Algerians and bring them into obedience to the French state. On the other hand, in order to get acquainted with the validity of what was mentioned in the newspaper, we relied on writings. Other, including the books, magazines and articles it included in order to know the truth of the French policy that was written and applied to the administration of the Algerian territory on land and sex, as it is in fact that what was mentioned

was completely incompatible with what was formulated by the newspaper's numbers

Résumé en français

Le journal Al-Mabshar traitait des conditions de l'Algérie dans divers domaines sans exception (politique, administratif, économique, social, religieux et judiciaire), et il la présentait de manière séduisante pour convaincre les Algériens et les amener à obéir à l'État français. Par contre, pour connaître la validité de ce qui était mentionné dans le journal, nous nous sommes appuyés sur des écrits. Outre ce qu'il comprenait en termes de livres, de magazines et d'articles pour connaître la vérité de la politique française qui a été écrite et appliquée à l'administration de la région algérienne, à la fois en terre et en genre, comme en fait, ce qui était mentionné était complètement incompatible avec ce qui était formulé par les numéros du journal